الخميس 31 آذار 2022
العدد 4598 السنة السادسة عشرة
jeudi 31 mars 2022 nº 4598 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

اليمن

هدنة الرياض تحت الاختبار
صنعاء تنتظر رفع الحصار

14

اشترط موافقة الرؤساء الثلاثة قبل توقيع البرنامج التمويلي

صندوق النقد: نريد ضمانات [2]

فدائيّ جنين
حرب شوارع في «إسرائيل»

[10 ـ 11]

يبدو أن تل أبيب تدرك، إلى الآن، كيف ستصحو من هول الصدمة (أ ف ب)

قضية

80 ألف ناخب معوّق يريدون الاقتراع... بكرامة

6

الحدث

موسكو وكييف
طريق الاتفاق طويل

12

قضية

تراجيديا الرئاسيات الفرنسية
بحثاً عن مجدٍ لا أثر له

12

قضية اليوم

اشترط موافقة الرؤساء الثلاثة قبل توقيع البرنامج التمويلي

صندوق النقد: نريد ضمانات

بشكل واضح وصريح، حدّد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي ارنستو راميريز شروط منح لبنان برنامجاً تمويلياً، مطالباً بضمانة من الرؤساء الثلاثة بتطبيق هذه الشروط في مرحلة ما بعد الانتخابات، باعتبارها «الفرصة الأخيرة»

محمد وهبة

في إطار الجولة الثانية من المشاورات مع لبنان بعنوان «برنامج تمويلي محتمل»، زارت بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة أرنستو راميريز، أمس، رئيس الجمهورية ميشال عون، وأبلغته سلّة شروط تقنية وسياسات على لبنان التزامها قبل أن يوقّع الصندوق البرنامج، مع ضمانات «صريحة وواضحة»، وفق تعبير راميريز، من الرؤساء الثلاثة. وبرّر راميريز هذه المطالب - الشروط بأن «سياسة الصندوق هي عدم توقيع اتفاقات في الفترة التي تسبق الانتخابات، وإذا ما اضطر لذلك، يفرض على الأحزاب السياسية في البلد المعني توقيع التزامات صريحة وواضحة بتنفيذ شروط الصندوق. وفي حالة لبنان، فإن توقيع برنامج تمويلي يتطلّب التزامات من الرؤساء الثلاثة لضمان تنفيذ ما سيتفق عليه بعد الانتخابات النيابية».

عملياً، يعتقد الصندوق أن الرؤساء الثلاثة يختزلون القوى السياسية في لبنان، وأن هذه القوى أو بعضها هي التي تعرقل حصول اتفاق معه. لكنّ ما هي شروط الصندوق؟ في لقاء أمس، وضع راميريز هذه الشروط على الطاولة باعتبارها «الفرصة الأخيرة» أمام لبنان للحصول على برنامج تمويلي، وأبرزها:

- إقرار الـ«كابيتال كونترول». وقد نفى ممثلو الصندوق أن تكون النسخة المعروضة أمام مجلس الوزراء (للمفارقة عقد مجلس الوزراء جلسته مباشرة بعد لقاء الصندوق مع عون وأقرّ الصيغة التي عرضت عليه بعد تعديلات هامشية)، هي التي يوافق عليها لإقرار هذا القانون، لكنه يعتقد بأنها تمثّل بداية مقبولة للعمل على صيغة نهائية يوافق عليها.

- يجب تأمين الحوكمة في مصرف لبنان. وعبارة الحوكمة مطاطة، لكن راميريز حرص على تفسير ما يريده بشكل واضح، إذ أشار إلى أنه يجب إنجاز كل حسابات التدقيق في حسابات مصرف لبنان، وأن يصار إلى تعديلات في البنية وتوسيع دور ومهام لجنة الرقابة على المصارف، وفصل السلطات المصرفية عن بعضها البعض، أي الفصل بين حاكمية مصرف لبنان، وبين لجنة الرقابة، وبين الهيئة المصرفية العليا. كذلك، لفت إلى ضرورة الفصل بين الإدارة التنفيذية في مصرف لبنان، وبين الإشراف، أي أن يكون المجلس المركزي لمصرف لبنان عبارة عن إدارة تنفيذية تخضع أعماله للإشراف والرقابة من مجلس حكماء. هذا الفصل ضروري حتى لا تبقى الصلاحيات بيد جهة واحدة.

- من الآن فصاعداً، يجب منع مصرف لبنان منعاً باتاً عن إقراض الدولة أي قرش.

- يجب إقرار قانون إطار لإعادة هيكلة وإصلاح القطاع المصرفي.

- يحتاج لبنان إلى تمويل بقيمة 20 مليار دولار على مدى 4 سنوات، بمعدل 5 مليارات دولار سنوياً. لذلك، عليه الحصول على التمويل من صندوق النقد الدولي ومن مانحين آخرين.

- يمكن تقديم دعم لمدة 4 سنوات يكون مخصصاً للخزينة ولشبكات الأمان الاجتماعي.

- موضوع تراتبية توزيع الخسائر ابتداء بمساهمي المصارف أمر محسوم لدى الصندوق.

> يريد الصندوق إقرار الكابيتال كونترول وإعادة هيكلة القطاع المصرفي

عون مع وفد الصندوق (داللاتي ونهرا)

تقرير

إقرار الكابيتال كونترول... وعقد الاستقراض إلى هيئة التشريع

بدا أن تسوية ما اتفق عليها خارج مجلس الوزراء، تُرجمت في نقاش هادئ في جلسة الحكومة أمس، لبنود «عقد الاستقراض بين الحكومة ومصرف لبنان»، و«مشروع قانون الكابيتال كونترول» و«الاتفاقية الأمنية مع السعودية». فيما لم تناقش مسألة استدعاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لحضور الجلسة. التسوية انتهت بإحالة عقد الاستقراض إلى هيئة التشريع والاستشارات، وإقرار مشروع الكابيتال كونترول بعد اعتراض 7 وزراء عليه، وسحب الاتفاقية الأمنية مع السعودية

بعد خلوة بين الرئيسين ميشال عون ونجيب ميقاتي، انعقد مجلس الوزراء وناقش بنديْن متفجّرين على جدول الأعمال بهدوء. الأول يتعلق بمشروع عقد استقراض الحكومة من مصرف لبنان والذي أعدّه وزير المال يوسف الخليل، بعد رفض سلامة تمويل التزامات لبنان الخارجية بالعملة الأجنبية والمستحقات المتعلقة بديون متوجبة الدفع للبنك الدولي ولمقرضين آخرين، فضلاً عن دفعات اضطرارية متعلقة باستيراد القمح والأدوية وسواها. والثاني، هو الكابيتال كونترول الذي ردّته اللجان المشتركة إلى الحكومة لعدم وروده ضمن الأصول وعدم موافقة غالبية الكتل النيابية عليه.

في وقائع الجلسة، أشار وزير العمل مصطفى بيرم في ما يتعلق بعقد الاستقراض إلى أن الحاكم «استفاق اليوم على هذا الأمر ويريد تحميلنا المسؤولية، فضلاً عن أننا لا نعلم شيئاً عن الاحتياطات الإلزامية التي يشير إليها». فيما وصف وزير الثقافة بسام مرتضى مشروع الاستقراض بأنه مشروع «استكراد»، ولفت إلى أنه «لا وجود لما قيل بأنها توظيفات إلزامية، بل هي عملية سحب من الاحتياطات التي لا نعلم حجمها أو أي شيء عنها». ورأى أنه «إذا كانت هناك ضرورة للاستثناء والسحب من الاحتياطات، فإن الأمر لا يتم بهذه الطريقة بل يجب أن نعلم أين تذهب هذه الأموال ومن أين تأتي وأن تكون مقترحة من الوزير المختص بخصوص الأمور الطارئة التي يجب تمويلها والاقتراض من أجلها. ولا نفهم الاستقراض إلا بأنه صرف إضافي من أموال المودعين، وبالتالي هل يجوز أن يقرض مصرف لبنان الحكومة من أموال المودعين؟». الانتقادات تنالت من عدد من الوزراء، من بينهم أيضاً وزير الدفاع موريس سليم الذي رأى أن الاستقراض هو «تشريع للمجلس المركزي في مصرف لبنان لأنهم مرعوبون. هم يريدون هذا التشريع للهروب من المسؤولية».

تدخّل الرئيس ميقاتي مشيراً إلى أن الانتقادات محقّة، لكنه تساءل عن كيفية تحديد الأمور الطارئة ودرسها قانونياً، ولفت إلى أن من الأفضل إحالة الأمر إلى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل للوقوف على رأيها في الأمر.

انتقل النقاش إلى مشروع الـ«كابيتال كونترول» الذي تعرّض لانتقادات من عدد من الوزراء أجمعوا على أن المشروع مطلوب، لكنه تأخر كثيراً وخصوصاً أن الصيغة المعروضة فيها الكثير من الثغرات والصلاحيات الاستنسابية، فضلاً عن أن الأسباب الموجبة لا تظهر أن صندوق النقد الدولي موافق على هذه الصيغة... في المحصّلة، أجريت بعض التعديلات أبرزها: توسيع اللجنة الخاصة المكلفة تطبيق قانون «الكابيتال كونترول» لتضمّ إلى حاكم مصرف لبنان ووزير المالية، خبيرين اقتصاديين وقاضياً من الدرجة 18 وما فوق، على أن يختار مجلس الوزراء الخبيرين والقاضي. كذلك، أضيف أن مجلس الوزراء سيحدّد آلية عمل اللجنة، وأضيفت تعديلات أخرى (انظر النسخة الجديدة من المشروع)، ثم أحيل المشروع إلى التصويت بسبب المعارضة الواسعة له من وزراء حركة أمل وحزب الله، فاعترض 7 وزراء قبل أن يقرّ وبحال إلى مجلس النواب.

> مجلس الوزراء يسحب الاتفاقية الأمنية مع السعودية

كما قرّر مجلس الوزراء سحب الاتفاقية الأمنية مع السعودية بسبب اعتراضات وزيرَي حزب الله عليها، وأقرّ مرسوم الزيادة الاستثنائية على الأجور بقيمة مليون و325 ألف ليرة لغاية 4 ملايين ليرة.

«الأخبار» تنشر النسخة التي أقرّها مجلس الوزراء: تعديلات على «لجنة» الـ«كابيتال كونترول»

مشروع قانون معجل برمي إلى وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية

المادة الأولى: الهدف

يهدف هذا القانون إلى وضع ضوابط على عمليات التحاويل إلى العملات الأجنبية بشكل شفاف لمنع المزيد من تهريب رؤوس الأموال وتدهور سعر الصرف، وحماية للمودعين من خلال الحفاظ قدر الإمكان على الأصول بالعملات الأجنبية في القطاع المصرفي.

المادة الثانية: التعاريف

من أجل تطبيق أحكام هذا القانون تعتمد التعاريف التالية:

1. المصرف: يعتبر مصرفاً عاملاً في لبنان المؤسسات التي يكون موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات التسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور والتي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في قانون النقد والتسليف الصادر بتاريخ 1 آب 1963 الذي تأسّس بموجبه المصرف المركزي (مصرف لبنان) وبشكل خاص المادة /121/ وما يليها.

2. الوسطاء المعتمدون: هم المؤسسات المرخّصة بموجب القانون أو من قبل مصرف لبنان لتنفيذ عمليات التحويل من أو إلى لبنان، ومن بينها المصارف والمؤسّسات المالية (للنصوص عليها في المادة /178/ وما يليها من قانون النقد والتسليف)، صناديق الائتمان، هيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائل الأدوات المالية (القانون رقم 706 تاريخ 5/12/2005)، مؤسّسات الوساطة المالية، مؤسّسات الصيرفة، شركات تحويل الأموال...

3. حسابات الودائع الائتمانية: وهي الحسابات المنشأة في إطار القانون رقم 520 تاريخ 6/6/1996 (تطويق السوق المالية والعقود الائتمانية).

4. الحساب المصرفي: هو الحساب المفتوح لدى أي مصرف في لبنان، سواء كان الحساب بالعملة الوطنية أو أي عملة أجنبية، ويشمل ذلك الأموال الجديدة، وسواء كان حساباً دائناً أو مديناً.

5. العميل: هو صاحب الحساب المصرفي أو المستفيد منه ويمكن أن يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً، مقيماً أو غير مقيم. كما يمكن أن يكون الحساب مشتركاً أو جماعياً بين أكثر من شخص طبيعي.

6. منصّة صيرفة: منصّة إلكترونية لعمليات الصرافة، منشأة لدى مصرف لبنان.

7. مصرف لبنان: المصرف المركزي.

8. الهيئة المصرفية العليا: الهيئة المصرفية العليا (الهيئة) المنشأة لدى مصرف لبنان في العام 1967 عملاً بالمادة 10 من القانون 1967/28.

9. مقيم: وفقاً للتعريف المحدد في المادة 1 من القانون رقم 60 تاريخ 2016/10/27.

10. غير مقيم: فرد أو كيان قانوني غير مقيم ويشكل ذلك الفروع الأجنبية للشركات (بما فيها سائر الكيانات القانونية) المقيمة.

11. العملات الأجنبية، وتشمل:

أ) السمات أو القطع (Coins) النقدية للوحدة النقدية للدول الأجنبية والتي هي على شكل أوراق نقدية وسندات الخزينة والعملات الدينية المتداولة والتي تتمتع بالقوة الإبرائية القانونية في بلدانها أو في مجموعة من الدول الأجنبية.

ب) الأموال المودعة في حسابات لدى المصارف والوسطاء المعتمدين المسموح لهم بذلك بموجب القوانين النافذة لقانون النقد والتسليف.

ج) الأموال الإلكترونية المقوّمة بالوحدات النقدية الأجنبية.

12. العملات الوطنية (الليرة اللبنانية)، وتشمل:

أ) السمات النقدية للوحدة النقدية اللبنانية والتي هي على شكل أوراق نقدية وقطع نقدية، بما في ذلك الأوراق النقدية المتداولة وغيرها من الأشكال المتداولة والتي تتمتع بالقوة الإبرائية في لبنان، بالإضافة إلى الأوراق النقدية والقطع النقدية التي تم سحبها من التداول، أو الأوراق النقدية والقطع المعدنية التي سوف يتم سحبها من التداول واستبدالها بالأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة حالياً.

ب) الأموال بالعملة اللبنانية المودعة في حسابات لدى المصارف.

ج) الأموال الإلكترونية المقوّمة بالليرة اللبنانية.

13. حركة التحاويل إلى الخارج وحركة رأس المال عبر الحدود:

أ) عمليات التحاويل إلى الخارج ونقل الأموال عبر الحدود – بما في ذلك المدفوعات بين لبنان والخارج، أو

ب) عمليات التحاويل إلى الخارج ونقل الأموال عبر الحدود، بما في ذلك المدفوعات بين مقيم وغير مقيم.

14. عمليات القطع الأجنبي: عمليات صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية والعملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو عملة أجنبية مقابل عملة أجنبية أخرى أو عمليات في الحساب تعكس عمليات صرف مقابل العملة الوطنية.

15. مدفوعات الحساب الجاري والتحاويل: المدفوعات كافة المستحقة لعمليات التجارة الخارجية وغيرها من العلميات الجارية، ويشكل ذلك الخدمات والتسهيلات المصرفية والائتمانية القصيرة الأجل والدفعات المستحقة كفائدة على القروض أو الإيرادات الصافية من استثمارات أخرى والمدفوعات القيمة والمخصّصة لسداد القروض أو استهلاك الاستثمار المباشر والتحويلات المالية للدعم الأسري.

16. عمليات نقل الأموال والتحاويل: التحاويل كافة والعمليات التي لا تعتبر ضمن فئة مدفوعات الحساب الجاري والتحاويل.

17. الأموال الجديدة: تعتبر أموالاً جديدة تدفقات العملات الأجنبية كافة المحولة من الخارج إلى سحوبات مصرفية في لبنان أو الإيداعات النقدية بالعملة الأجنبية بما فيها التي تمت بعد 17 تشرين الثاني 2019 باستثناء المبالغ المحولة المنصوص عنها بقرار مصرف لبنان رقم 13262 تاريخ 2020/8/27. لا تعتبر أموالاً جديدة الجزء المستعاد من الأموال المحولة أو المودعة بعد التاريخ المذكور أعلاه والمتعلق بمبلغ التحويل الاستثنائي المول بالعملة الأجنبية والمشار إليه في البند «1» من المادة «8».

18. مؤسسة مالية دولية: وهي مؤسسة مالية تم تأسيسها و/أو الانضمام إليها من أكثر من دولة في إطار المعاهدات الدولية.

19. اللجنة: وهي لجنة خاصة منشأة بموجب هذا القانون وتتولى إعداد وإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ ووضع القيود المفروضة بموجبه.

المادة الثالثة: إنشاء لجنة خاصة «اللجنة»

1- تنشأ لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية وحاكم مصرف لبنان وخبيرين اقتصاديين وقاضٍ من الدرجة 18 وما فوق يختارهم رئيس مجلس الوزراء، ويمكن لها أن تستعين بمن تراه مناسباً من أهل الاختصاص.

2- تحدد آلية عمل «اللجنة» بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء الذي يصدر النصوص التطبيقية اللازمة لوضع هذا القانون موضوع التنفيذ وذلك بناءً على اقتراح «اللجنة» التي تتولى استناداً إلى تلك النصوص وضع القيود المفروضة بموجبه، كما تتولى نشر القرارات التي تصدرها و/أو تعدلها بهدف تعميمها على المعنيين وذلك بالطريقة التي تراها مناسبة أو من خلال تعاميم دورية تصدر عن مصرف لبنان وفقاً للأصول المرعية إجراء.

المادة الرابعة: نقل الأموال عبر الحدود ومدفوعات الحساب الجاري والتحويل

يخضع نقل الأموال عبر الحدود للقوانين المرعية الإجراء ويحظر أي عملية نقل من الخارج إلى سحوبات مصرفية في لبنان أو الإيداعات النقدية بالعملة الأجنبية بما فيها التي تمت بعد 17 تشرين الثاني 2019 باستثناء المبالغ المحولة المنصوص عنها بقرار مصرف لبنان رقم 13262 تاريخ 2020/8/27. لا تعتبر أموالاً جديدة الجزء المستعاد من الأموال المحولة أو المودعة بعد التاريخ المذكور أعلاه والمتعلق بمبلغ التحويل الاستثنائي المول بالعملة الأجنبية والمشار إليه في البند «1» من المادة «8».

18. مؤسسة مالية دولية: وهي مؤسسة مالية تم تأسيسها و/أو الانضمام إليها من أكثر من دولة في إطار المعاهدات الدولية.

19. اللجنة: وهي لجنة خاصة منشأة بموجب هذا القانون وتتولى إعداد وإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ ووضع القيود المفروضة بموجبه.

المادة الثالثة: إنشاء لجنة خاصة «اللجنة»

1- تنشأ لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية وحاكم مصرف لبنان وخبيرين اقتصاديين وقاضٍ من الدرجة 18 وما فوق يختارهم رئيس مجلس الوزراء، ويمكن لها أن تستعين بمن تراه مناسباً من أهل الاختصاص.

2- تحدد آلية عمل «اللجنة» بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء الذي يصدر النصوص التطبيقية اللازمة لوضع هذا القانون موضوع التنفيذ وذلك بناءً على اقتراح «اللجنة» التي تتولى استناداً إلى تلك النصوص وضع القيود المفروضة بموجبه، كما تتولى نشر القرارات التي تصدرها و/أو تعدلها بهدف تعميمها على المعنيين وذلك بالطريقة التي تراها مناسبة أو من خلال تعاميم دورية تصدر عن مصرف لبنان وفقاً للأصول المرعية إجراء.

المادة الرابعة: نقل الأموال عبر الحدود ومدفوعات الحساب الجاري والتحويل

يخضع نقل الأموال عبر الحدود للقوانين المرعية الإجراء ويحظر أي عملية نقل من الخارج إلى سحوبات مصرفية في لبنان أو الإيداعات النقدية بالعملة الأجنبية بما فيها التي تمت بعد 17 تشرين الثاني 2019 باستثناء المبالغ المحولة المنصوص عنها بقرار مصرف لبنان رقم 13262 تاريخ 2020/8/27. لا تعتبر أموالاً جديدة الجزء المستعاد من الأموال المحولة أو المودعة بعد التاريخ المذكور أعلاه والمتعلق بمبلغ التحويل الاستثنائي المول بالعملة الأجنبية والمشار إليه في البند «1» من المادة «8».

18. مؤسسة مالية دولية: وهي مؤسسة مالية تم تأسيسها و/أو الانضمام إليها من أكثر من دولة في إطار المعاهدات الدولية.

19. اللجنة: وهي لجنة خاصة منشأة بموجب هذا القانون وتتولى إعداد وإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ ووضع القيود المفروضة بموجبه.

المادة الثالثة: إنشاء لجنة خاصة «اللجنة»

1- تنشأ لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية وحاكم مصرف لبنان وخبيرين اقتصاديين وقاضٍ من الدرجة 18 وما فوق يختارهم رئيس مجلس الوزراء، ويمكن لها أن تستعين بمن تراه مناسباً من أهل الاختصاص.

2- تحدد آلية عمل «اللجنة» بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء الذي يصدر النصوص التطبيقية اللازمة لوضع هذا القانون موضوع التنفيذ وذلك بناءً على اقتراح «اللجنة» التي تتولى استناداً إلى تلك النصوص وضع القيود المفروضة بموجبه، كما تتولى نشر القرارات التي تصدرها و/أو تعدلها بهدف تعميمها على المعنيين وذلك بالطريقة التي تراها مناسبة أو من خلال تعاميم دورية تصدر عن مصرف لبنان وفقاً للأصول المرعية إجراء.

المادة الرابعة: التحاويل والمدفوعات المحلية واستخدام حسابات القطع

1- تتم التحاويل والمدفوعات المحلية كافة بين المقيمين وغير المقيمين بالليرة اللبنانية، باستثناء الحالات التي تحددها «اللجنة».

2- تحدد «اللجنة» القيود المفروضة على التحاويل بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية بين المصارف كما واستخدام الشيكات.

3- باستثناء الأموال الجديدة، يقتصر استعمال الأموال في الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية على ما يأتي:

أ- حركة التحويل الى الخارج ومدفوعات الحساب الجاري والتحاويل كما تعاميم تصدر عن مصرف لبنان بحسب الأصول.

المادة الخامسة: عمليات القطع الأجنبي

1- باستثناء عمليات القطع التي ينفذها مصرف لبنان، تتم عمليات القطع كافة من خلال الوسطاء المعتمدين المرخص لهم بموجب قانون أو من قبل مصرف لبنان.

2- تتم عمليات الصرف الأجنبي كافة وفق سعر الصرف المعتمد على منصة صيرفة، وتستثنى من ذلك عمليات الصرف الأجنبي بين عملة أجنبية مقابل عملة أجنبية أخرى والتي يقتضي أن تقوم بها المصارف مع المصارف المراسلة الأجنبية.

3- تمنع جميع عمليات الصرف من عملة وطنية إلى عملة أجنبية إلا ضمن الشروط التي يلحظها هذا القانون بشكل صريح.

4- تعفى من أي قيود عمليات القطع الأجنبي والمتعلقة بالحالات التالية:

أ- أموال المؤسسات المالية الدولية والسفارات الأجنبية والهيئات الديبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية المسجلة والمنشأة وفقاً لنصوص المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يكون لبنان طرفاً فيها، بما فيها معاهدة فيينا للعلاقات الديبلوماسية تاريخ 18/نيسان 1961.

ب- العمليات والتحاويل والمدفوعات لصالح الحكومة اللبنانية.

ج- عمليات وتحاويل ومدفوعات مصرف وفقاً للأحكام القانونية النافذة.

د- عمليات الصرف بين المصارف (interbank exchange transactions).

ه – المدفوعات للمصاريف الطبية ومصاريف الاستشفاء في الخارج.

و- المدفوعات لمصاريف الطلاب في الخارج.

ز- المدفوعات والتحاويل لأهداف الاستيراد.

ح- أي تحاويل وعمليات ومدفوعات تحددها «اللجنة» بحسب الفقرة الثامنة من المادة الرابعة وذلك وفق مقتضيات تجيزها المادة الرابعة.

ب- تحويل الأموال الى الليرة اللبنانية وإيداع الأموال في حسابات مصرفي بالليرة اللبنانية وفقاً للشروط التي تحددها «اللجنة».

ج- سحوبات الأوراق النقدية بالعملة الأجنبية وفقاً للمادة السادسة.

د- تغطية أنواع التبادلات التجارية أو الاستثمارية كافة بين العملات في لبنان.

المادة الثامنة: إعادة الأموال المتأتية عن الصادرات

1- يقوم المصدر بإعادة الجزء المتعلق بمبلغ التحويل الاستثنائي والممول بالعملة الأجنبية مضافاً إليه مبلغ خمسة بالمئة من حاصل أعمال التصدير الى المصرف المعني في لبنان.

2- تحدد «اللجنة» الشروط والأحكام الخاصة المتعلقة بالعائدات المالية للصادرات وطريقة تسويتها بموجب تعاميم تصدر عن مصرف لبنان لهذه الغاية.

المادة التاسعة: فتح حسابات مصرفية جديدة

يسمح بفتح حسابات مصرفية جديدة للأغراض المشار إليها أدناه إذا تمّ إثبات عدم توفر حساب آخر لتنفيذ العمليات الآتية:

1- مدفوعات الرواتب.

2- مدفوعات المعاشات التقاعدية أو استحقاقات الرعاية الاجتماعية الممنوحة حديثاً.

3- مقاصّة معاملات البطاقات المصرفية.

4- إيداعات الضمانات النقدية لخطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية أو القروض الممنوحة من المؤسسة الائتمانية ذاتها إذا قدمت هذه الضمانة عن طريق تدفق جديد للعملات الأجنبية.

5- فتح حساب جديد لصلحة طرف ثالث، سواء كان امتثالاً لتنفيذ مطالبة مالية نتيجة أمر دفع، أو صادراً عن القضاء، سنداً لأي إجراء آخر واجب التنفيذ قانوناً، أو لأهداف الحجز أو الحبس لدى شخص ثالث وذلك لصلحة المستفيد من المطالبة، ما لم يكن المستفيد قد سبق وخصص حساباً لهذا الإجراء.

6- تحويل رصيد من الخارج بالعملة الأجنبية الى مقيم.

7- فتح حساب جديد لخصوص الأموال الجديدة.

المادة العاشرة: مراقبة حُسن تطبيق القانون

1- لجنة الرقابة على المصارف

- تتولى لجنة الرقابة على المصارف مراقبة حسن تنفيذ أحكام هذا القانون، كما والأنظمة والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامه.

- ترفع لجنة الرقابة على المصارف تقارير دورية الى «اللجنة» حول نتائج مراقبتها والنتائج الرئيسية المستخلصة.

- خلافاً لأيّ نص آخر خاص أو عام، وبهدف إجراء مهمتها الرقابية بطريقة فعالة، تمنح لجنة الرقابة على المصارف صلاحية الطلب من الأفراد والأشخاص المعنيين عبر المصارف والمؤسسات المعنية، ومن المصارف والمؤسسات المالية تزويدها بالمعلومات والمستندات كافة التي تراها ضرورية لتنفيذ مسؤولياتها الرقابية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كافة البيانات اللازمة حول الحسابات المصرفية المتعلقة بالعمليات المشار إليها أعلاه.

- في ما يتعلق بدورها الرقابي وفقاً لهذا القانون، تقوم لجنة الرقابة على المصارف بزيارات ميدانية و/أو تطلب، عند الاقتضاء، من الجهة المعنية أو من الوحدة المركزية المنشأة لدى مصرف لبنان سنداً لأحكام المادة الثامنة من القانون الرقم 28 تاريخ 1967/5/9 المعلومات المتوفرة عن عمليات التحويل الاستثنائية.

2. مصرف لبنان

خلال مهلة لا تتعدى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، تنشأ لدى مصرف لبنان وحدة مركزية للتحقق من صحة العمليات المنفذة تطبيقاً لأحكامه.

المادة الحادية عشرة: العقوبات

كل شخص، طبيعي أو معنوي، يخالف أحكام هذا القانون أو التدابير التي تفرض استناداً له أو يقدم بيانات أو معلومات ناقصة أو غير مطابقة للحقيقة، يتعرّض للعقوبات الآتية:

1- غرامات مالية

- فرض غرامة مالية تصل الى حدود 20% من قيمة العملة المخالفة.

- فرض غرامات تأخير يومية تصل الى 0,5% من قيمة العملية المخالفة وذلك لحين تسوية الوضع المخالف أو المعرقل أو الرجوع عنه.

2- العقوبات الإدارية

تفرض العقوبات المنصوص عليها في المادة /208/ من قانون النقد والتسليف والمطبقة على المؤسسات كافة الخاضعة قانوناً ونظاماً لسلطة الهيئة المصرفية العليا.

3- العقوبات الجزائية المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين الجزائية بعد الادعاء على المخالف أمام المحاكم الجزائية المختصة.

يحيل المجلس المركزي لمصرف لبنان الى النائب العام لدى محكمة التمييز جميع المخالفات لأحكام هذا القانون الذي يعود له تحريك الادعاء وفقاً لما يراه مناسباً بحسب الصلاحيات الممنوحة له في القانون.

تعتبر محاكم بيروت هي وحدها مختصة مكانياً للنظر بالجرائم الناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون.

المادة الثانية عشرة: أحكام عامة

يتّسم هذا القانون بالطابع الخاص والاستثنائي والملزم ويتعلق بالانتظام العام ويرجّح في التطبيق على ما عداه من القوانين العامة والخاصة أينما وجدت، ولا سيما قانون السرية المصرفية، وتسري أحكامه بشكل فوري بعد دخوله حيّز التنفيذ وهي تشمل التحاويل الى الخارج كما السحوبات في الداخل التي لم تنجز بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يسري هذا القانون على جميع الإجراءات القضائية مهما يكن نوعها، كما والدعاوى المقدمة أو التي ستقدم بوجه المصارف والمؤسسات المالية أو المنبثقة عنها مهما كانت طبيعة تلك الدعوى أو مكان تقديمها أو نوعها أو درجاتها، والمتعلقة بالسحوبات والتحاويل وكل ما نص عليه هذا القانون إن لم يكن قد صدر فيها قرار مبرم بتاريخ نفاذه.

المادة الثالثة عشرة: التقارير الفصلية

تقدم «اللجنة» تقريراً فصلياً الى مجلس الوزراء حول نتائج تطبيق هذا القانون الذي يحيله بدوره إلى مجلس النواب للاطلاع.

المادة الرابعة عشرة: مدّة تطبيق القانون

يدخل القانون حيّز التنفيذ فور نشره في الجريدة الرسمية ويسري لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة من قبل مجلس الوزراء بناءً على اقتراح «اللجنة».

انتخابات 2022

عناصر خمسة مجهولة ومؤثرة في الانتخابات

مع كل التحضيرات للانتخابات ورهانات القوى السياسية على الناخبين، تبقى خمسة عناصر مجهولة ومؤثرة سيكون من الصعب تلمّس نتائجها قبل يوم الانتخاب وفرز الأصوات

هيام القصيفي

مع اقتراب موعد إقفال باب تشكيل اللوائح وتسجيلها، تتحضّر القوى السياسية لمواجهة الانتخابات بالعدّة التقليدية من تمويل وعقد تحالفات وتهيئة أرضية مناسبة. لكن في موازاة كل الاستعدادات، لا يمكن إلا أن تؤخذ في الحسبان خمسة عناصر مجهولة ستكون مؤثّرة في الانتخابات، ولن تعرف نتيجة تأثيرها إلا بعد فتح صناديق الاقتراع.

أولاً، المجنّسون الذين يعتبر البعض أن تأثيرهم تضاءل ولا يجب التوقف عند هذه الشريحة التي أصبحت لبنانية منذ أكثر من عشر سنوات. علماً أن تأثيرهم في الانتخابات، منذ عام 1996، قوي وفاعل في كثير من الدوائر التي وزعتهم عليها القوى النافذة. وبعد 26 سنة على أول انتخابات شارك فيها المجنسون، لا تزال كتلتهم مؤثرة في الانتخابات، ويحتسبها المرشحون والقوى السياسية بعناية. والدائرتان الأهم اللتان يمكن للمجنسين أن يلعبوا دوراً أساسياً فيهما، هما زحلة حيث للناخبين المجنسين السنّة فعالية مؤثرة في دائرة مختلطة طائفياً ومذهبياً، والمتن حيث للمجنّسين من غير الموارنة ثقل انتخابي يسهم في وقائع انتخابية لافتة. في حين أن مجنسي الشمال، مثلاً، أو بيروت الثانية، يذوبون في مجتمع متجانس طائفياً ومذهبياً.

وهذه المجموعات الناخبة لن تكشف أوراقها باكراً خصوصاً بعد المتغيرات السياسية في الدوائر المعنية، ما يجعل القوى السياسية الأساسية ضاغطة في اتجاه الكتلتين المذكورتين.

ثانياً، من يبلغون الـ 21 وينتخبون للمرة الأولى. هذه الشريحة هي المساهم الأكبر في تظاهرات 17 تشرين وفي التحركات في الشارع، وهي نفسها التي أثبتت وجودها في الانتخابات الجامعية. وعلى هؤلاء يكون التعويل في إظهار فارق أساسي في الاقتراع، خصوصاً إذا أضيفوا إلى من اقترعوا للمرة الأولى عام 2018، وشهدوا الانهيار المتسارع للقوى السياسية وللنظام المالي، والذين يمكن أن يشكلوا فارقاً في نوعية التصويت الذين سيعتمدونه. وتعويل المستقلين أو المنضوين تحت مسميات ثورة 17 تشرين على هذه الشريحة يبدو كبيراً، لأنها الأكثر تعرضاً في السنوات الأخيرة لارتدادات الوضع الاقتصادي والبطالة وانهيار التعليم، وقد يكون الرهان كبيراً على هؤلاء في إحداث فارق في اتجاهات التصويت.

> **في عكار وزحلة تتلمّس القوات اللبنانية مفاعيل الارتداد السني بعد الافتراق مع الحريري**

ثالثاً، نتائج سقوط التسوية الرئاسية. فالناخبون السنة، لا سيما في دوائر الشمال وعكار وزحلة، قد يلعبون نتيجة سقوط التسوية والتحالفات السابقة دوراً أساسياً في الخيارات. ففي الشمال التأثير مباشر على التيار الوطني الحر ريح بفعل دعوة الرئيس سعد الحريري إلى التصويت له، وفي عكار وزحلة على القوات اللبنانية التي بدأت تتلمّس مفاعيل الارتداد السني بعد الافتراق بينها وبين الحريري. وهذا التصويت السني سيلعب دوراً مؤثراً تجاه الطرفين، يضاف إلى الارتدادات السنية الصافية حيث يزيد الانقسام الداخلي بطريقة لم يشهدها الشارع السني سابقاً، رغم أن الإشارات السعودية بدأت تطرق باب المتريثين لدفعهم إلى الاقتراع للمعارضة.

رابعاً، الناخبون المنتشرين. لا يكفي رصد أرقام عالية في دوائر ذات حساسيات مرتفعة، كما حصل يوم تتبع جداول تسجيل المنتشرين للاقتراع حيث هم، كما لا يكفي التعويل على أن معظم المنتشرين هم من هجروا لبنان تحت وطأة الأزمة الأخيرة ويمكن أن يرتدوا على أحزاب النظام والسلطة القائمة منذ سنوات. هؤلاء المنتشرون يمكن أن يكونوا الورقة المخفية التي يتكل عليها البعض ويتخوف منها البعض الآخر. وكما أن الرهان عليها كبير من أحزاب المعارضة، إلا أنه لا يمكن القفز فوق احتمالات عدم انسياق المنتشرين وراء المعارضة المستقلة والمجتمع المدني لصالح أحزاب معارضة وتقليدية. وقد يخلق هذا التصويت علامات فارقة في قراءة حقيقة وضع المنتشرين وما يتوقع منهم بعد كل السجال والضجة والطعن من أجل الحصول على أصواتهم.

الورقة الخامسة التي يعرفها جيداً كل العاملين في رصد نتائج الانتخابات، هي الفئة التي تمتنع عادة عن اتخاذ قرار نهائي إلا في اللحظات الأخيرة. مبدئياً كان يتم التعويل على هؤلاء من أحزاب وقوى قريبة من النظام القائم بفعل الأمر الواقع. لكن، في انتخابات هذه السنة، قد يكون الرهان معكوساً، لأن هذه الشرائح قد تنتخب «نكاية» بالسلطة وأحزابها، نتيجة التدهور المالي والاقتصادي والأزمات السياسية المتتالية. ففي كل انتخابات سابقة كانت هذه الفئة من الذين يقلبون موازين الانتخابات ويطيحون بمرشحين فاعلين ويعيدون تزكية آخرين. وثمة رهان عال على أن أداء السلطة قد يكون أحد العناصر الفاعلة التي تجعل اتجاه الناخبين المترددين يميل نحو المعارضين. لكن هذا الرهان محفوف بالمخاطر، كما كل ما سبق ذكره.

من هنا تصبح هذه الأوراق المجهولة مصيرية في انتخابات تعاني أصلاً من إشكالات كثيرة وخاضعة للتجاذبات، منذ إعادة النقاش في قانون الانتخاب إلى الطعن به وصولاً إلى تعثر التحالفات واستمرار التكهنات حول احتمال تطييرها لأي ذريعة.

(أرشيف ـ بلال جاويش)

سبع لوائح في عكار والقوات تضم المرعبي والضاهر

تجلة حمود

كرت سبحة اللوائح في عكار. فبعد الإعلان عن لائحة «الاعتدال الوطني» المعروفة بلائحة «نواب المستقبل»، أعلنت أمس لائحة «الوفاء لعكار»، المدعومة من الرئيس نجيب ميقاتي (علي طليس وهيثم عزم الدين وعمار الرشيد عن المقاعد السنية، إيلي ديب وإيلي سعد عن المقعدين الأرثوذكسيين، جوزيف مخايل عن المقعد الماروني وأحمد الهضام عن المقعد العلوي)، فيما يبدو أن المفاوضات الشاقة التي خاضها حزب القوات اللبنانية أثمرت عن لائحة مكتملة سيُعلن عنها في اليومين المقبلين، تضم إلى جانب مرشح القوات وسام منصور (روم أرثوذكس)، النائب السابق طلال المرعبي والنائب السابق خالد الضاهر ومحمد عجاج (سنة)، ميشال خوري (ماروني)، فواز محمد (علوي)، وزياد رحال (روم أرثوذكس).

ويزيد دخول المرعبي والضاهر إلى اللائحة من فرص القوات في تأمين الحاصل الانتخابي الذي لن يقل عن 15 ألف صوت تفضيلي، علماً أن مصادر القوات تؤكد أنها تملك حاصلاً انتخابياً مضموناً لمنصور بقدر بـ 12 ألف صوت تفضيلي، وأنها تعمل على ضمان حاصل آخر.

اللائحة الرابعة التي لم تكتمل بعد هي لائحة التيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، مع شخصيات سنية مستقلة، فيما تضم لائحة خامسة الحزب الشيوعي بالتحالف مع «مواطنون ومواطنات في دولة»، وتواجه لائحة «قوى الثورة والتغيير»، وهي السادسة، صعوبات بسبب انسحاب بعض المرشحين وكثرة الانشقاقات والخلافات. فيما تشير معلومات إلى أن مرشح الجامعة المرعبية وسيم المرعبي يعمل على تشكيل لائحة سابعة.

لائحة الثنائي في بيروت: ثلاثة مقاعد سنية شاغرة

عبدالله قمح

باتت لائحة ثنائي أمل وحزب الله في بيروت الثانية بحكم الناجزة على أن تُعلن قبل نهاية الأسبوع. وفي معلومات «الأخبار»، تضم اللائحة 8 مرشحين من أصل 11، هم النائبان آمين شري ومحمد خواجة عن المقعدين الشيعيين، المعتصم بالله ادهم ومهى شاتيلا وعبدالله مطرجي عن ثلاثة من المقاعد السنية، نسيب الجوهري عن المقعد الدرزي، منفذ الطلبة في بيروت في الحزب السوري القومي الاجتماعي رمزي معلوف عن المقعد الأرثوذكسي، والنائب إدغار طرابسي عن الأقليات. فيما تُركت ثلاثة مقاعد سُنية شاغرة. وهو ما عزته مصادر «الثنائي» إلى أن معركتها في بيروت «ليست سنية الطابع إنما وطنية، ويكفي أن تتمثل على 3 مقاعد سُنية»، علماً أن المعلومات تشير إلى عدم رغبة «الثنائي» في استفزاز شارع تيار المستقبل، وهو ما أدى إلى انزعاج في أوساط «سنّة 8 آذار»، فأصدر رئيس التيار العربي شاكر البرجاوي ليل أمس بياناً أعلن فيه عزوفه عن الترشح بسبب «الاستنكاف الشعبي عن المشاركة في الانتخابات النيابية، بخاصة لدى أبناء طائفتنا السنية»، ما «سيؤدي إلى مجلس نيابي فاقد للأهلية التمثيلية».

وكان البرجاوي أكّد لـ«الأخبار» أن الاتصالات مع حركة أمل وحزب الله «لم تسفر عن حل»، مشيراً إلى ضرورة «إجراء جردة عامة منذ 2013 وحتى اليوم». لكنه نفى أن يكون في وارد الخروج من التحالف «لأننا أهل المقاومة»، مشيراً إلى أنه «حردان، ليس من أجل مقعد نيابي وإنما بسبب أسلوب التعاطي معنا».

الاشتراكي «يبيع» القوات في البقاع الغربي

لينا فخر الدين

حسم الحزب التقدمي الاشتراكي خياره بفك التحالف مع حزب القوات اللبنانية في دائرة البقاع الغربي - راشيا. وتم الاتفاق في الزيارة التي قام بها النائب وائل أبو فاعور إلى معراب أمس، على خوض الانتخابات في لائحتَين منفصلتين، بعدما فاضلت المختارة بين 7000 صوت تفضيلي للنائب محمد القرعاوي و4000 صوت تملكها القوات.

فرحة القرعاوي لا توصف بعدما رفض أن يكون «حزب سمير جعجع» على اللائحة التي سيكون اسمه عليها، ونجح في ذلك. نائب تيار المستقبل كان وحيداً في رفض أن تضمّ اللائحة مرشحاً قواتياً رسمياً (داني خاطر) أو أياً ممن عمل جعجع على «كبّ» أسمائهم من تحت الطاولة بنيّة تبنيهم في حال فوزهم. فيما أثرت الجماعة الإسلامية العمل «على القطعة»: لم تمانع ترشيح أحد كوادرها علي أبو ياسين على اللائحة التي يُسهم الحزب الاشتراكي في تشكيلها، سواء كانت القوات فيها أو خارجها، في حين ترفض الجماعة التحالف مع «حزب جعجع» في صيدا، مثلاً، لأن جمهورها في عاصمة الجنوب لا يتقبّل القوات! علماً أنها تدرك صعوبة إيصال أبو ياسين إلى المجلس لكون قوة القرعاوي التجييرية أكبر من تلك التي تملكها الجماعة.

حاول أبو فاعور جاهداً تدوير الزوايا و«المونة» على القرعاوي لإنجاح التحالف، خصوصاً أن حزب القوات يمكنه تأمين نحو 4000 صوت، ما يزيد حظوظ لائحته التي تخوض معركة شرسة مع لائحة حسن مراد والتيار الوطني الحر وحركة أمل وإيلي الفرزلي. رغم ذلك، كانت المختارة تدرك أنه في حال أُقفلت أبواب المفاوضات، فإن الأفضلية ستكون للتحالف مع القرعاوي الأقوى سنياً في منطقة تضمّ أكثر من 95 ألف ناخب سني. كما يراهن الاشتراكي على أن «التيار الأزرق» لن يمنع مناصريه من التصويت لقرعاوي، كما يفعل في بقية المناطق، لأن الهدف هنا هو منع نجل عبد الرحيم مراد من تسجيل رقم قياسي في معقل كان يُقال قبل 2018 أنه «مُطوّب» باسم سعد الحريري. وهذا ما سيُسهم في ارتفاع أعداد الأصوات التفضيلية التي سيحصل عليها القرعاوي.

قبل أن تحسم المختارة قرارها، حاولت القوات إحراج القرعاوي لإخراجه من اللائحة. فأشاع «حزب جعجع» أن المرشّح الماروني على اللائحة جهاد الزرزور من حصتها باعتباره ابن شقيق مسؤول محلي في القوات. إلا أن «الحيلة» لم تنطلِ على القرعاوي، فوافق على ضمّ الزرزور بعدما تأكّد أنه ليس من حصة القوات، وأن الأخير يملك حيثية في منطقته باعتباره مستقلاً. كما تشير مصادر إلى أن القوات مارست ضغوطاً على الزرزور للانسحاب من لائحة القرعاوي - أبو فاعور، إلا أنه أصر على ترشيحه المدعوم مباشرةً من النائب هنري شديد.

وعليه، فإنّ اللائحة التي سيتم إعلانها وتسجيلها في وزارة الداخلية في اليومين المقبلين ستضم: القرعاوي وأبو ياسين (سنة)، أبو فاعور (درزي)، الزرزور (ماروني)، غسان السكاف (روم أرثوذكس) وعباس عيدي (شيعي)، فيما لم تحسم القوات بعد المرشحين على لائحتها إلى جانب مرشحها عن المقعد الماروني داني خاطر.

إرسلان ووهاب يفترقان عن التيار في الشوف - عاليه

لم يفلح اللقاء الطويل الذي عقده الوزير السابق ونّام وهاب، أمس، مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، في حلّ «عقدة البساتنة»، عاد الأول إلى الجاهلية خالي الوفاض بعدما أخفق في إقناع الثاني بترشيح النائب فريد البستاني والوزير السابق ناجي البستاني على اللائحة نفسها في دائرة الشوف - عاليه. إذ يصر التيار الوطني الحر أن الحسابات الانتخابية لن تكون لمصلحة مرشحه فريد في حال كان ابن بلدته، دير القمر، على اللائحة نفسها، ناهيك عن الخلافات الشخصيّة بين الرجلين. فيما تبدو الحسابات مغايرة لدى وهاب وحزب الله المصرّين على ناجي لرفع الحاصل الانتخابي والحصول على مقعدين مارونيين بدلاً من واحدٍ باعتبار أن لـ «البستانيَين» حيثية شعبية في الشوف.

هكذا، انتهت المفاوضات التي استمرت حتى ليل أمس من دون التوصل إلى حل للعقدة المفتوحة منذ بدء المشاورات بين حلفاء الصف الواحد. بالتالي، بدأ الجميع يقتنع بأن لا خيار إلا فرط التحالف «من دون زعل»، وخوض الانتخابات بلائحتين منفصلتَين في الشوف - عاليه: إحداهما للتيار منفرداً، والثانية لتحالف النائب طلال إرسلان - وهاب - ناجي البستاني. علماً أن هذا الخيار الذي بات مرجّحاً لم يُعلن بعد، ولم يتبلّغ به بعض المرشحين على اللائحة. لكن المعلومات تشير إلى أن الإعلان عن «الافتراق» سيكون اليوم مع اقتراب مهلة إقفال اللوائح الاثنين المقبل، وبعدما سلّم المفاوضون بعجزهم عن تقريب وجهات النظر.

ومع الإعلان عن فك التحالف، ستُعلن أسماء لائحة «التحالف الثلاثي» في الشوف المؤلفة من: وهاب عن المقعد الدرزي، مرشح جمعية المشاريع الخيرية أحمد نجم الدين (شحيم) وأسامة المعوش (برجا) عن المقعدَين السنيين، ناجي البستاني، ماريو عون وشخصية من إحدى بلدات الحرف عن المقاعد المارونية. ومن المرجح ترك المقعد الدرزي الثاني في الشوف شاغراً بهدف الحفاظ على صب الأصوات الدرزية لصالح وهاب، في حين لم يأخذ المعنيون قرارهم بترشيح شخصية كاثوليكيّة في وجه مرشّح التيار غسان عطاالله. فيما يبحث التيار الوطني الحر عن مرشحين يُمكن أن يرفعوا حاصله الانتخابي، ولو أن الأمور تبدو أصعب بالنسبة له. فيما لم تتضح بعد صورة التحالفات في عاليه.

ويلفت متابعون إلى أن فك التحالف وليس تثبيته هو ما يقلق المختارة، إذ إن خروج التيار من لائحة وهاب - إرسلان سيُكسبها أصواتاً أكثر في الشارع السني وقد يزيد حظوظ وهاب بالخرق على حساب مروان حمادة. فيما لم يعرف بعد كيف سيوزع حزب الله أصواته الـ 2500، علماً أنه تردّد سابقاً أنه أبلغ العونيين أن فك التحالف سيجعله يصوّت للائحة الثانية.

لينا...

طرابلس: «المتمردون» بلا تمويل وولادة لائحة كرامي - الصّمد

عبد الكافي الصمد

حتى مساء أوّل من أمس، كان تشكيل لائحة المتمرّدين على قرار الرئيس سعد الحريري في دائرة الشمال الثانية (طرابلس والضنّية والمنية) لا يزال يواجه عقبات، أبرزها تأمين التمويل، فضلاً عن التجاذب السياسي حولها داخل تيّار المستقبل، ما أشاع أجواءً عن تأخر ولادتها، قبل أن تسفر اتصالات عن جمع أعضاء اللائحة الـ11 في منزل النائب السابق مصطفى علّوش، لالتقاط صورة تذكارية من دون أن يصدر أيّ بيان أو برنامج.

وقال علّوش لـ«الأخبار» إنّ «تشكيل أي لائحة لا بد أن يواجه صعوبات»، مشيراً إلى أن لائحته «منطقية وبسيطة وذات توليفة جيدة»، مشيراً إلى أنّ «التمويل لها لم يُؤمّن بعد، واتفقنا على التكاتف لتأمين الحدّ الأدنى».

لكنّ اللائحة سرعان ما واجهت اعتراضات من مرشّحين استبعدوا عنها، أبرزهم عضو تيّار المستقبل المستقيل هيثم مبيض الذي علّق على صفحته على «فايسبوك»: «العين بالعين والسنّ بالسنّ والبادي أظلم»، مشيراً إلى أنه سيكشف ظروف إبعاده عن اللائحة في مؤتمر صحافي الجمعة. فيما لفت علّوش إلى أنّ «تأليف اللوائح لا يخضع للصداقة والعلاقات الشخصية، عندما بدأنا طرح موضوع الانتخابات كان هيثم مبيض معنا. لكن أموراً كثيرة تغيّرت لاحقاً»، مؤكداً أنّ تيّار المستقبل «لم يتدخل في تأليف اللائحة لا من قريب ولا من بعيد». في غضون ذلك، أعلن تحالف النّائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد إنجاز لائحتهما تحت اسم «الإرادة الشعبية»، وتضم عن طرابلس: كرامي، طه ناجي، أحمد الأمين، رامي أسوم وعلي نور (سنّة)، رفلي دياب (روم أرثوذكس) جورج شبطيني (موارنة) ومحمد طرابلسي (علوي). وعن الضنّية جهاد الصمد (سنّة) ومن المنية نبراس علم الدين (سنّة)، فيما تُرك المقعد الثاني في الضنّية شاغراً.

> **علوش: تيار المستقبل لم يتدخل في تأليف اللائحة**

كما شهد أمس ولادة أوّل لائحة غير مكتملة من مرشحي المجتمع المدني وخراك 17 تشرين، برئاسة المرشّح عمر حرفوش، تضم من طرابلس: حرفوش، ديالا أسطا، ضحى الأحمد وعبد الرحيم درغام (سنّة)، جانيت فرنجية (موارنة)، الفرد دورة (روم أرثوذكس)، أحمد علي علي (علوي). ومن الضنّية نزيه زود (سنّة) ومن المنية محمد عمر زريقة (سنّة).

لوائح صيدا - جزين اكتملت؟

آمال خليل

من المنتظر اليوم أن ينجز الاتفاق الانتخابي بين المرشحين الصيداويين يوسف النقيب وحسن شمس الدين والمرشحة عن المقعد الكاثوليكي في جزين غادة أيوب. النقيب وشمس الدين المحسوبان على أجواء تيار المستقبل في صيدا سيجتمعان في لائحة واحدة مع أيوب المدعومة من القوات اللبنانية، «بعد حسم البيان السياسي المشترك وتحديد الهامش الخاص بخطاب كل مرشح خلال الحملة الانتخابية». وكان «الحريريان» اللذان دخلا في وقت متأخر إلى السباق الانتخابي، عرضا التحالف مع قوى صيداوية وجزينية من النائب أسامة سعد إلى النائب إبراهيم عازار، إلا أن هذه القوى كانت قد التزمت مع حلفاء آخرين. وآخر العروض بحثت مع مرشح التيار الوطني الحر عن أحد المقعدين المارونيين في جزين أمل ابو زيد، لمشاركتهما في لائحة بصفته الشخصية، بعد رفض التحالف مع لائحة التيار بسبب وجود النائب زياد أسود. وبحسب مصادر عونية، فإن قيادة التيار لن تتراجع عن تشكيل لائحة واحدة تضم أسود وأبو زيد والنائب سليم الخوري.

وكان سعد وعبد الرحمن البزري أعلنا أول من أمس لائحتهما «ننتخب للتغيير» مع مستقلين جزينيين. وسبقهما عازار وجوزيف السكاف والمرشح الصيداوي نبيل الزعتري. المكونان الوحيدان اللذان لم يحسما خيارهما بعد هما الجماعة الإسلامية التي لم تتفق مع حليف صيداوي أو جزيني ومجموعات «17 تشرين».

قضية

80 ألف ناخب مُعوَّق يريدون الاقتراع... بكرامة

زينب حمود

كما يحصل قبل كلّ استحقاق انتخابي، تعلو صرخة ذوي الإعاقة: «نحن هنا. ومن حقنا أن نشارك في العملية الانتخابية كسائر المواطنين باستقلالية وكرامة». هكذا فعلوا أمس. اجتمعوا في ساحة رياض الصلح للضغط في سبيل تحقيق مطلبهم «المتواضع»: نقل الأقلام إلى الطوابق الأرضية في 40% من مراكز الاقتراع لإزالة العوائق الهندسية التي تعترض حركتهم واستحداث أقلام اقتراع في الملاعب والباحات حيث لا يمكن نقلها إلى الطبقات الأرضية، وتشغيل المصاعد الموجودة في المراكز. اعتصام أمس ستتبعه تحرّكات أخرى في المناطق، للضغط من أجل تحقيق هذا المطلب قبل 20 يوماً على الأقلّ من موعد الانتخابات.

كسر الحواجز

«هناك 80 ألف ناخب معوق يحملون بطاقات إعاقة، يضاف إليهم معوّقون في سنّ الاقتراع لا يحملون البطاقات» بحسب رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً سيلفانا اللقيس. جميعهم يحلمون ببيئة حاضنة بالكامل تسهّل عملية دمجهم في المجتمع وتزيل كلّ الحواجز التي تحول دون ممارسة حقوقهم، ولا سيما السياسية. مع اقتراب موعد الانتخابات والإصرار على تهميش هذه الفئة، «سكرت الدنيا بوجهنا»، تقول اللقيس. وخوفاً من تكرار الصورة «البشعة» التي رسمتها الانتخابات النيابية السابقة لذوي الاحتياجات الخاصة، «اخترعنا شيئاً من لا شيء لنكسر الحواجز التي تعترض حقنا الانتخابي، وفكّرنا بنقل الأقلام إلى الطوابق السفلية كأضعف الإيمان».

> 40 ٪ من المراكز الانتخابية يمكن نقل أقلامها إلى الطوابق الارضية والملاعب والباحات

راجع اتحاد المقعدين اللبنانيين المسح الميداني الذي أجراه عام 2009 وشمل جميع محافظات لبنان للتعرّف إلى مدى أهلية المراكز الانتخابية لاقتراع الأشخاص المعوقين. و«لاحظنا أن 40% من المراكز هي مدارس رسمية يمكن نقل أقلامها إلى الطوابق الأرضية والملاعب والباحات بسهولة لأنها ملك عام، ما يتيح إمكانية التدخل، ومن دون تكاليف قد تفتح المجال أمام حجج واهية لضرب المقترح»، وفق المهندس في الوحدة الهندسة في الاتحاد بشار عبد الصمد. بهذه الطريقة «يستفيد المعوّق ناخباً ومرشحاً ومندوباً». ويرى عبد الصمد أن «هذا المقترح أفضل من فرز الناخبين وتوزيعهم بما يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة والإضافية لأنه يكرّس دمجهم وليس عزلهم».

دور الوزارات

تبنّت وزارة الداخلية والبلديات مقترح الاتحاد، وحصلت على نتائج الكشف على مراكز الاقتراع لتحديد مدى جهوزيتها لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أجراه المحافظون أخيراً. ثم طلبت استمهالها للتدقيق فيه. أما وزارة الشؤون الاجتماعية، المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحسين أوضاع المعوّقين، «فلم تتجاوب معنا، ورفضت إعطاءنا المعلومات حول مكان قيد وسجل الأشخاص المعوّقين المسجلين لديها حتى تضمن وزارة الداخلية نقل الأقلام إلى الطوابق السفلية في المراكز التي ينتخب فيها المعوّقون»، تقول اللقيس. وتشير إلى دور وزارة التربية والتعليم العالي «بضمان تجهيز الطوابق الأرضية في المدارس يوم الانتخابات»، لافتة إلى أنها «أبدت تعاونها ومدّت وزارة الداخلية بأسماء المدارس التي تتوفر فيها طوابق سفلية جاهزة لتكون أقلام اقتراع».

صحيح أن هذا المقترح، إذا أبصر النور، لن يحلّ المشكلة بالكامل، ولن يشمل جميع المراكز. لكنه، سيخفف من قساوة ما يتعرّض له الأشخاص المعوّقون خلال ممارسة حقهم الانتخابي. وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قام به اتحاد المعوّقين اللبنانيين عام 2009 «الوضع البائس لمجمل المباني المعتمدة كمراكز انتخابية، وبالتالي لمجمل وجهة الاستخدام الأساسية لتلك المباني، لجهة أهلية ارتياد ذوي الإعاقة. فهذه الأماكن الأساسية كالمدارس والبلديات وغيرها من المرافق العامة صُممت بطريقة لا تتلاءم مع تنوع الحاجات». حدّد المسح ستة معايير ومواصفات فنية لحركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإضافية، هي: موقف سيارة قريب من مركز الاقتراع، مدخل وممرات خالية من العوائق، وجود منحدر، وجود مصعد كهربائي، غرف أو قاعات بعدد مناسب ذات أبعاد وفسحات خالية من العوائق، ووجود مرحاض مجهّز بشروط هندسية محدّدة. وتبنّ ضمن 1737 مركز اقتراع في لبنان وفق الجدول المرفق.

تحزكات المعوقين ستتواصل في المناطق (مروان بو حيدر)

عدد المواصفات المتوفرة	عدد المراكز	نسبتها (%)
0	173	%10
1	547	%31
2	782	%45
3	200	%12
4	22	%1
5	8	%0
6	5	%0

تقرير

2005 - 2022: محطّات التجهيز الهندسيّ للأشخاص المُعوَّقين

شكّل عام 2009 محطة مفصلية في رحلة نضال المعوّقين من اجل تجهيز مراكز انتخابية تسهّل عملية الاقتراع. إذ جرى تجهيز نموذجي لخمسة وعشرين مركزاً انتخابياً. أزيلت بعد الانتخابات ليعود المعوّقون إلى المربع الاول في رحلة البحث عن حقوقهم. في مايلي أبرز محطات التجهيز الهندسي للأشخاص المعوّقين في الانتخابات العامة

عماد الدين رائف

2005: إطلاق اتحاد المقعدين اللبنانيين وجمعية الشبيبة للمكفوفين حملة حقي – الحملة الوطنية نحو إقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوّقين في لبنان. تنفيذ نموذج قلم اقتراع مجهّز يحترم احتياجات المقترع المعوّق في بيروت، وفق المعايير الدنيا المنصوص عليها في القانون 2000/220، القسم الرابع.

2006: تبني الهيئة الاستشارية الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية (المعروفة بلجنة الرئيس فؤاد بطرس) مطالب حملة حقي وإدراجها في مادة قانونية مقترحة حول تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين، ما أسس لاستنساخ هذه المادة (مع تعديلات طفيفة) في قانون الانتخابات 2008/25 المعدّل بموجب القانون 2000/52، وقانون الانتخابات 2017/44.

2007: تنفيذ نموذج قلم اقتراع مجهّز يحترم احتياجات المقترع المعوّق في الانتخابات الفرعية، وبدء العمل بإصدار تقرير حقي حول الانتهاكات لحقوق الناخبين المعوّقين.

2008 – 2009: إجراء اتحاد المقعدين اللبنانيين المسح الشامل لمراكز الاقتراع في لبنان للوقوف على مدى أهلية هذه المراكز لاقتراع الأشخاص المعوّقين. وذلك وفق المعايير الدنيا (المواقف، المداخل-المنحدرات، المصاعد، الأروقة، الغرف والمراحيض). بنتيجة المسح تبين أن 6 مراكز فقط من أصل 1741 (معظمها مدارس) تتمتع بجميع المواصفات.

2009: صدور المرسوم 2009/2214 الخاص بتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوّقين متضمّناً المعايير الهندسية المطلوب تنفيذها مرفقة بالخرائط الهندسية والاقيسة. كما تضمن اعتماد الطبقات الأرضية كاقلام اقتراع وتشغيل المصاعد المتوفرة.

2009: تجهيز نموذجي لخمسة وعشرين مركزاً انتخابياً دامجاً بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات. أزيلت هذه التجهيزات بعد الانتخابات ولم تحافظ المدارس عليها.

2013: إعلان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من السراي الحكومي عن عام حقوق الأشخاص المعوّقين 2013 وتبنيه دراسات تجهيز المدارس الرسمية في لبنان، التي قدّمها إليه رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين حسن مروّة. (لم يُنفذ شيء)

2015: إجراء مسح ميداني للمدارس الرسمية في بيروت للوقوف على مدى أهليتها لاستقبال الأشخاص المعوّقين، تحديثاً للمسح الشامل (2009)، تبين أن لا شيء تغير، وأن ما ادّعته وزارة التربية من تجهيز المدارس عار من الصحة.

2017 – 2018: إعداد الوحدة الهندسية في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً دراسة تفصيلية حول التجهيز الهندسي لعشر مدارس تُستخدم كمراكز انتخابية، واقتراح تبنيها من قبل الداخلية. وتقديم مقترح بورقة الاقتراع الدامجة المرفقة بنموذج برايل للأشخاص المكفوفين. (لم يؤخذ بالمقترحات)

2018: تعهّد رئيس الحكومة سعد الحريري بتخصيص بند في الموازنة العامة لتجهيز مراكز الاقتراع والمدارس الرسمية تنفيذاً للمرسوم 2009/2214، تبعه وعد وزير الداخلية نهاد المشنوق بذلك مباشرة بعد انتخابات 2018. (لم يُنفذ شيء)

2022: موافقة مبدئية من وزير الداخلية بسام مولوي على مطلب استخدام غرف الطبقات الأرضية من المراكز كأقلام اقتراع، بعد تقديم الاتحاد المعلومات المتوفرة وفق المسح الشامل للمراكز (41% منها تتضمن غرفاً في الطبقات الأرضية). واستمرار الاتحاد بالمطالبة باستحداث أقلام اقتراع في المراكز التي لا غرف أرضية فيها تحت شعار «من الأرضي ببطلع صوتي».

تجهيز نموذجي لخمسة وعشرين مركزاً انتخابياً دامجاً في العام 2009 (هيلم الموسوي)

حقّ الرد

ردّاً على تقرير نُشر في الأخبار بتاريخ 25 آذار 2022 تحت عنوان تبادل للاتهامات بين الإدارتَيْن ووعود بقرب التشغيل: النفايات تطمر معمل صيدا، جاءنا من النائب رولا الطبش الردّ التالي:

فوجئت بكلام منسوب إلى رئيس بلدية صيدا محمد السعودي يحمّلنا زوجي، عفيف جارودي، وأنا مسؤولية تردي العمل في معمل النفايات في صيدا. في الكلام المنسوب إليه، والذي لم ينفه، يحاول السعودي زجّ اسمي كمحامية لينال من سمعة عفيف جارودي، الذي كُلّف رسمياً بإدارة المعمل من قبل الشركة السعودية صاحبة المعمل، والتي تعرفه جيداً منذ سنوات وتثق فيه، وذلك بهدف إعادة تنظيم العمل بعد تردي الأوضاع الإدارية فيه.

عفيف جارودي، الكفوء، والذي لم يستمرّ في الإدارة لأكثر من شهر، استفزّ بعض القيّمين على المدينة ليس لأنه فقط ابن بيروت وتسلّم هذا المنصب في صيدا، بل أيضاً لأنه في وقت قصير كشف سلسلة من الارتكابات التي تطال «الكبار»، وسعى إلى معالجتها لما فيه مصلحة المعمل والعمال والمدينة، فكان أن دبّر «الكبار» إزاحته بأي ثمن.

و«رئيس البلدية» الواضع يده من غير حق على المعمل على الرغم من أنه منشأة خاصة، يعرف جيداً أنّ إدارة عفيف جارودي للمعمل، خلال الفترة الوجيزة التي تسلّم فيها منصبه، لم تنعكس سلباً على العمل لا بل كانت هناك خطوات أوّلية لانطلاقة جديدة واعدة، لو أمهله «أصحاب المصالح الخاصة» وقتاً كافياً.

المشكلة ليست في المعمل، ربما جزء كبير منها ترتبط بالإدارة السابقة قبل تسلّم جارودي، بل هي ترتبط جوهرياً في هؤلاء «القيّمين على المدينة» الذين يحرصون على «تراكم مصالحهم» لا على مصلحة المدينة وصحة الصيداويّين.

رولا الطبش

تقرير

عندما تنقلب الحياة رأساً على عقب

الأهالي عاجزون أمام طلبات أولادهم

فانيسا مرعي

«أحلى سنين عمري عم بتضيع منّي»، هكذا تعبّر زينة، ابنة الستة عشر عاماً، عن قلقها من الوضع الحالي. تعبت من كلّ ما استجدّ في حياتها في السنتين الأخيرتين اللتين أطاحتا بكلّ نشاطاتها وغيّرتا أسلوب حياتها. هي تطلبه باتت تنزعج من تعليقات أهلها «تعبت من الشعارات التي يردّدونها ومن ملاحظاتهم المتكرّرة عن المصروف وتوفير الكهرباء والمي...». لا تخفي أنها «فكّرت في الانتحار» بعدما باتت تمضي معظم وقتها في غرفتها الخاصة، معزية عن حاجتها إلى «علاج نفسي فالضغط الذي تشعر به بات ثقيلاً عليّ».

تشرح أكثر عن تفاصيل حياتها التي تبدّلت، بل انقلبت رأساً على عقب. من أبسط التبدّلات التي تتحدّث عنها ما فرضه عليها الغلاء المعيشي، فقد أصبحت تخصّص مرّة في الشهر فقط للخروج مع الأصدقاء والترفيه، بينما كانت سابقاً تقصد معهم المطعم مرّتين في الأسبوع. حتّى هذه النقطة تزعجها، فهي تواجه مشكلة ارتفاع أسعار الوجبات الغذائية التي لم تعد تلائم إمكاناتها المادية. صار صحن البطاطا خيارها الأوفر والأوحد في المطعم فيما يطلب رفاقها، الذين لا تزال أوضاعهم المادية جيّدة، أنواعاً مختلفة من الوجبات بغضّ النظر عن أسعارها.

عجز الأهل

على الرغم من أن الأهل يخوضون الأزمات نفسها ولكنّهم يناضلون يومياً سعياً منهم لإيجاد حلول بديلة للتعويض على أبنائهم، إنّما لا ينجحون في ذلك دائماً.

تؤكد ليلى أنّها كانت تخصّص وزوجها أياماً للسياحة الداخليّة لأولادهما، غير أن ذلك لم يعد ممكناً مع ارتفاع أسعار المحروقات والمأكولات. «الرحلة الواحدة باتت تتطلّب راتباً بأكمله، وقيمة فاتورة المطعم يمكن أن تُطعمنا لمدّة أسبوع». ابنة ليلى، الحاصلة على منحة دراسيّة في مدرسة خاصة، تلاحظ أن رفاقها الميسورين لا تزال مشاريعهم قائمة كما كانت ويسافرون مع أهلهم، وسؤالها اليومي لوالدتها: «ليش نحنا لأ؟»

تقلّبات حصلت أيضاً في حياة رنا (معلّمة في الدوام الصباحي) التي تتحدّث عن اضطرارها إلى العمل في الدوام المسائي أيضاً لكي تتمكّن مع زوجها من الحفاظ على مستوى معيشي لائق، وعلى الرغم من ذلك تراجع وضعها المادي. لرنا ولدان (15 عاماً و13 عاماً)، «تبدأ طلباتهما من البيت للموافقة على ما يمكن شراؤه، كي لا نتعرّض للإحراج في السوبرماركت». وتتذكّر أحد المواقف التي حصلت معها، حين قالت لها ابنتها «لا مشكلة لدى عائلة صديقتي في تأمين البنزين فقد رأيت كلّ فرد منهم يستخدم سيارته الخاصة». في المقابل «نحن نحاول أن تكون مشاويرنا الضرورية دفعة واحدة للاقتصاد في مصروف البنزين، لذلك ظلّت ابنتي أن مشكلة الوقود تطاولنا فقط!»

العدالة بين الاولاد؟

تجارب ليست ببعيدة تعيشها هالا مع ابنتيْها، ففي كل مرّة ترفض طلباتهما تضطرّ إلى اختلاق حجج «أحياناً نتذرّع بانتشار كورونا وأحياناً بانقطاع البنزين». رغم أن ابنتيْها في سنّ الرشد، لكنّهما تتحاشى الذهاب معهما إلى السوق «حتى ما يستحلوا، أبسط التفاصيل تغيّرت في حياتنا، إذ لم نعد نشتري الماركات نفسها، مثلاً استبدلنا نوع الشامبو وأنواع الشوكولا بأخرى أقلّ كلفة».

> الأزمة الاقتصادية أحدثت شرخاً بين أساليب عيش الإخوة في البيت الواحد!

سنوات على دفع كلفة كلّ النشاطات التي تنظمها مدرسة ابنتي الكبرى، لكني غير قادرة على أن أعامل شقيقتها بالطريقة نفسها».

أمام هذا الواقع الذي يضع الأهل والأولاد معاً في موقف صعب، لا شكّ في أنّ أعداد الحالات التي تحتاج إلى دعم أو علاج نفسي ازدادت في السنوات الأخيرة، فكيف يمكن تخطّي المرحلة بأقلّ أضرار نفسيّة؟

اشرحوا لأولادكم

يشير المعالج النفسي إيلي غزال إلى ضرورة أن يتفهّم الأهل أولاً التغيّرات التي حصلت في حياتهم وأن يكونوا قادرين على التعامل معها، بحيث لا يشكّل الوضع الاقتصادي دافعاً للعنف الجسدي أو اللفظي على الأولاد. بعدها، يتم الانتقال إلى مرحلة شرح هذه التغييرات بطريقة مبسّطة وفق الأعمار. ويؤكّد غزال على أهميّة الانتباه إلى التعابير المستخدمة والابتعاد عن وصف الوضع بأنه كارثيّ، بل يجب إعطاء الأمل بأن هناك حلاً لهذه الأزمة الموقّتة.

كما يوضح غزال أنّه من المهمّ تفنيد الأولويّات في الحياة، والتفسير للأولاد أنّ الضائقة الماديّة تتطلّب صرف كميّة محدّدة من الأموال وفق هذه الأولويات. كذلك، يمكن طمأنة الأولاد إلى أنّ المتطلّبات الأساسيّة ستبقى موجودة، إنما الكماليّات قد تتقلّص. ويشدّد على أنّه «من المهمّ جداً ألّا يشعر الولد بأنه عبء على أهله ويظنّ أنه سبب غضبهم، لذا يتوجّب على الأهل أن يكونوا حاضرين في حياة أبنائهم وأن يستمعوا إليهم بحيث يشكّل هذا الوضع الاقتصادي الصعب حافزاً للتقريب بينهم بمعنى آخر».

يطمئن غزال الأهل الذين لم يتمكّنوا من تأمين الكماليّات لأولادهم بالقول إنّ «عدم حصولهم عليها يمكن أن يقوّي شخصيّتهم، شرط تأمين الحاجات الأساسية التي لا تقتصر على الطبابة والعلم وغيرهما، بل تشمل عاطفة الأهل والتربية السليمة».

في خضمّ الضغوطات، قد لا ينتبه الأهل إلى أهميّة المتابعة النفسيّة لأبنائهم من قبل اختصاصيين، متى تصبح المعالجة النفسية حاجة ملحّة؟ «أي تغيّر جذري في حياة الأولاد ينذر بوجوب مراجعة طبيب نفسي». يشرح غزال أن هناك تغيّرات عدّة قد تحدث للولد وتشكّل إشارات لأهله، من بينها: تراجع المستوى الدراسي، تصرّفات سلبيّة، عنف جسدي أو لفظي، تراجع ساعات النوم أو الإفراط في النوم، تبدّل ملحوظ في كميّة الغذاء، الابتعاد عن النشاطات التي اعتاد القيام بها، عدم الشعور بالحماسة تجاه أي نشاط، الانعزال والميول إلى الوحدة، والأفكار والعبارات السلبيّة.

ارتياد المقاهي صار ترفاً (مروان بوحيدر)

دعـــــوة

دعوة لعقد جمعية عمومية عادية لصندوق أوكسيليا التعاضدي الصحي والاجتماعي

يدعو مجلس إدارة الصندوق الأعضاء المنتسبين لعقد جمعية عمومية عادية يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٢/٤/٢٨ عند الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر في مبنى الصندوق ذوق مصبح وعلى جدول الأعمال تقرير مجلس الإدارة وخِتمة المراقبة والمصادقة على حساب الأرباح والخسائر والجردة الميزانية العمومية للأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ وموازنة العام ٢٠٢٢ وإبراء ذمة مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء مجلس إدارة وملازمين وأعضاء لجنة مراقبة وفي حال عدم اكتمال النصاب تدعى الجمعية إلى اجتماع ثان يتوفر فيها النصاب بمن حضر عند الساعة الثانية والنصف بعد الظهر في ذات الزمان والمكان.

رئيس مجلس الإدارة

المواطنة وامتيازات الطائفيّة: يوم أُجهض الزواج المدني الاختياري

صفية سعادة *

قضية الزواج المدني من أكثر القضايا التي تثير عواطف اللبنانيين، وبخاصة رجال الدين من جميع الطوائف لأنها تمس بهيمنتهم على حياة اللبنانيين في المضمارين الخاص والعام، والتي تجعلهم شركاء في القرارات السياسية والقضائية والاجتماعية التي تتخذها الحكومات. فالدستور الحالي، أي اتفاق الطائف عام 1989، أسّس المجلس الدستوري الذي أُنيطت به مراقبة انتظام القوانين الدستورية، إلا أن المثير هو نص الدستور على تقاسم السلطة بين الدين والدولة: «تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1 – الأحوال الشخصية
2 – حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية
3 – حرية التعليم الديني».

هنا يتفق رجال الدين من جميع الطوائف على نبذ فكرة الزواج المدني. هنا، لا حياء ولا محاباة للغرب العلماني من قبل رجال الدين المسيحيين. هنا، الحياء يعني الوقوف والسهر على ديمومة النظام الطائفي عبر السيطرة على الأحوال الشخصية، ومنْع حتى زواج مدني «اختياري».

إن تدخل الدين في قرارات الدولة، كما ينص اتفاق الطائف، يقف حائلاً أمام أي تطور باتجاه سيادة الشعب على قراره؛ فلا مكان لتطبيق مبدأ «المساواة أمام القانون»، إذ نحن أمام 18 قانوناً مختلفاً للأحوال الشخصية، إن لم يكن أكثر، كما لا مساواة بين المواطنين لأن الدستور لا يسمح بالترشح للانتخابات النيابية، أو تبوؤ أي مركز في السلطتين التشريعية أو التنفيذية، إلا بناء على الانتماء الطائفي المحدد لكل طائفة. وإن حصل أن انتمى اللبناني إلى البوذية، أو الهندوسية، أو الإلحاد، أو اللاادرية، أو طالب بفصل الدين عن الدولة، فهو ممنوع من الترشح، وهو فعلياً غير لبناني، لأن شرط هوية اللبناني أن يكون مسلماً أو مسيحياً. وهكذا، كل من شطب عن هويته المذهب والملة، مُنع من الانتخاب، أي انتُزعت منه صفة المواطنة!

أمّا توقيع الدولة اللبنانية، ممثلة بالحكومة، على شرعة حقوق الإنسان التي تنص على حرية المعتقد، فهي من المظاهر المخادعة التي تهدف إلى إظهار لبنان أنه دولة متطورة وحديثة.

الركن الأساس لسيطرة رجال الدين والأحزاب الطائفية على الدولة هو الزواج الديني، وأي إلغاء لهذا الزواج سيعني حكماً إلغاء كل امتيازات رجال الدين من التدخل بكل شاردة وواردة في السلطة، وصولاً إلى تعيين أصغر أجير في مؤسسات الدولة. والأهم أنه سينهي الانقسام العمودي للمجتمع اللبناني بين الطوائف المتناحرة على السلطة، ويوحّد المجتمع الذي سيحوّل اهتمامه إلى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل حزب من الأحزاب.

منذ تأسّس الفرنسيون لبنان الكبير عام 1920، حصلت أربع محاولات لإرساء قوانين مدنية تؤمّن المساواة بين اللبنانيين، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، المحاولة الأخيرة حصلت منذ ما يقارب الربع قرن، في عام 1998، من قبل رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، وبالرغم من أنه طرح مشروع قانون لزواج مدني اختياري، غير إلزامي، إلا أنه أدى إلى ردود فعل عنيفة ومتطرفة، لم يشهد لبنان مثيلاً لها إلا إبان الحرب الأهلية عام 1975. ولم يعد الشغل الشاغل للإعلام المرئي والمسموع إلا هذا الموضوع، حتى إنه غطى على زيارة رئيس جمهورية فرنسا جاك شيراك للبنان في 5 أيار 1998، وزيارة كوفي أنان في 21 آذار من السنة نفسها والمدرج على جدول أعمالها الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

اعتبر رجال الدين أن هذا الطرح، إن أخذ مساره للتنفيذ، سيهدم نفوذهم في السيطرة على الدولة ومؤسساتها، فغالبية رجال الدين عندنا لا يأبهون لرسالاتهم الروحية قدر ما هم مهتمون بالتدخل في شؤون الدولة، فخطبة يوم الجمعة كما عظة يوم الأحد تدوران حول المستجدات السياسية، وتدفعان بالمؤمنين بتبني وجهة نظرهما كونهما يعرفان أكثر من الاقتصاديين والمتخصصين بالعلوم السياسية أو الإنسانية أو علوم الاجتماع. المعرفة والعلم لا يعودان مهمين هنا، ولا الرسالة الدينية المطالبة بالرحمة والتسامح. هنا رجال دين يعملون لمصلحة طائفتهم ضد الطوائف الأخرى، لكن حين ينبري أحد كالرئيس الهراوي لتقديم اقتراح عادل بالنسبة للوطنيين اللاطائفيين، حينئذ تتكاتف كل الطوائف ضد أي طرح سيقضي على نفوذها، والأشد إيلاماً أن الدولة مستعدة للتضحية بجزء من مواطنيها الذين يريدون حياة وطنية، لا طائفية، فتمنعهم من دخول مؤسسات الدولة، وتمنعهم من المشاركة في الانتخابات وتهمّشهم، ما يجعلهم ينزحون إلى الخارج. هؤلاء اللاطائفيون ينتمون في غالبيتهم الساحقة إلى الفئة الوسطى المثقّفة والمتقدمة علمياً والتي جرى تهجيرها خارج لبنان خلال أعوام الحرب الأهلية (1975-1990)، وها إن التهجير يطاول الفئات الوسطى المتعلمة المجدد، فتتقدم للهجرة وعلى رأسها الجسم الطبي، من جراء فساد النظام الطائفي الذي أدى إلى انهيار البلد.

الموقف السنّي

منذ ما قبل الاستقلال، أي في عام 1936، رفض السنة رفضاً قاطعاً أي محاولة لإرساء قواعد الدولة المدنية. أسباب عدة تحدو بـ«الطائفة السنية» لاتخاذ مواقف متشددة في هذه القضية. المحاكم الشرعية السنية جزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة، بالرغم من إسباغ صفة «جمهورية» على الدولة اللبنانية كما نص الدستور. ولا يزال المفتون الشرعيون يأخذون رواتبهم الشهرية من الدولة، كأي مؤسسة حكومية أخرى، وكل قراراتهم القضائية تنشر في الجريدة الرسمية كقرارات ملزمة للحكومة. لذلك، أي قانون مدني، حتى لو كان اختيارياً، هو بالنسبة لهم المدماك الأوّل في اتجاه فصل الدين عن الدولة، لأنه سينشئ محاكم مدنية لا جامع المحاكم الشرعية، قد تطغى مع الوقت على المحاكم الشرعية.

في 18 آذار 1998، طرح الرئيس إلياس الهراوي في مجلس الوزراء مشروع زواج مدني اختياري، فكانت النتيجة تصويت 21 مسيحياً ومسلماً باحقية الزواج المدني الاختياري، ورفض 9 وزراء له، وتبيّن في ما بعد أن الوزراء التسعة من مسيحيين ومسلمين ينتمون إلى كتلة رئيس الوزراء رفيق الحريري، أي أن التصويت تم بناء على المصالح الشخصية للوزراء، وليس بناء على آرائهم التي يحاضرون فيها أمام اللبنانيين. وبالرغم من حيازة هذا الاقتراح أكثر من ثلثي الأصوات في مجلس الوزراء، رفض الحريري رفضاً قاطعاً الانصياع للقرار، وطلب من المفتي محمد رشيد قباني، الذي كان في زيارة إلى السعودية، العودة على جناح السرعة.

> اعتبر رجال الدين أن هذا الطرح، إن أخذ مساره للتنفيذ، سيهدم نفوذهم في السيطرة على الدولة ومؤسساتها

> الأحزاب المدنية أو العلمانية لا يُسمح لها بأي تمثيل في مؤسسات الدولة، فهي خارج السلطة، كما أنها خارج المجتمع أيضاً

عاد المفتي في اليوم التالي، وأرسل الحريري الوزير إلياس حنا ليمثله على المطار، كما أرسل رئيس المجلس النيابي نبيه بري، النائب الكبير في طرابلس، فاجتمع الآلاف مردّدين «خيبر، خيبر».

على إثر ذلك، توجّه وفد برئاسة الضاهر، والشيخ فيصل المولوي، والنائب السابق أسعد هرموش، إلى دمشق وقابلوا نائب الرئيس، عبد الحليم خدام، الذي طالب بسحب هذا القرار. إلا أن التظاهرات لم تتوقّف، وعمّت بيروت، فيما وقفت قوى الأمن عاجزة عن التدخّل في سعار طائفي. في 30 آذار 1998، قرّرت الجماعة الإسلامية التظاهر في العاصمة بيروت، وجمعت 5 الاف طرابلسي من أجل هذه الغاية، فيما تبرّع النائب مصباح الأحدب بتأمين الباصات كون عائلته تملك شركة سفريات من وإلى طرابلس. جالت الحافلات في شوارع بيروت وتوقّفت أمام مقر رئيس مجلس النواب نبيه بري، مستنكرين موافقته على الزواج المدني الاختياري.

خلصت القيادات السنية إلى رفض الزواج المدني للأسباب التالية:

أولاً، إن الأحوال الشخصية هي أحوال دينية تقرّرها المؤسسات الدينية لا الدولة اللبنانية.

ثانياً، أكد المفتي قباني أن الزواج المدني هو اختراع غربي هدفه تدمير المجتمع والعائلة، كما أنه يقود إلى الإلحاد.

ثالثاً، رأى المجتمعون أن الزواج المدني يقود إلى دولة علمانية ستزرع البذور لانتشارها في الدول العربية الأخرى.

رابعاً، تم التأكيد أن الزواج المدني يقود إلى قوانين وضعية من عمل البشر، بينما القوانين الإلهية أفضل بكثير وأعلى مرتبة. بناء عليه، يُعتبر كل من يقدم على الزواج المدني كافراً.

الموقف الشيعي

في البدء، لم يظهر رجال الدين الشيعة أي موقف تجاه اقتراح رئيس الجمهورية، لا سلباً ولا إيجاباً، ما اضطر المفتي قباني إلى طلب اللقاء برئيس المجلس الشيعي الأعلى، محمد مهدي شمس الدين، لحضه على اتخاذ موقف موال لموقف السنّة. وفي الأصل، لم يكن موقف شمس الدين مغايراً لقباني، فهو جاهر مراراً أنه ضد الدولة العلمانية التي تطالب بفصل الدين عن الدولة، معتبراً أن القوانين المدنية تعني تلقائياً إلغاء المحاكم الشرعية الطائفية. إضافة إلى ذلك، أكد شمس الدين أنه ليس للحكومة، أو مجلس النواب، أي حق في مناقشة موضوع الزواج المدني. وافق أعضاء المجلس الشيعي الأعلى على ما قاله رئيسهم، فالحياة الخاصة للبنانيين هي من صلاحيات رجال الدين المنتمين إلى الطوائف المتعددة. وأوضح شمس الدين هذا الأمر في أحد خطبه قائلاً: «إن دور الأحزاب العلمانية هو الاهتمام بالأمور السياسية كقوانين الانتخابات، وإدارة مؤسسات الدولة، وفرض الضرائب، لكن لا حق لهذه الأحزاب التدخل في أمور الزواج والطلاق والإرث». لكن لم يصل موقف الشيعة إلى مجاراة مفتي السنة بالتكفير.

علاوة على ذلك، لم يتخذ الشيعة موقفاً موحداً من القضية كما فعل السنة، فبينما رفض حزب الله الزواج المدني، وصرّح إبراهيم أمين السيد، وهو أحد نواب كتلة الوفاء للمقاومة آنذاك، أن أي طرح للزواج المدني يعني ترسيخ الإلحاد، وكذلك فعل محمد حسين فضل الله، الذي أفتى أن كل رجل، أو امرأة، يتزوج مدنياً فهو زانٍ، إلا أن رئيس المجلس النيابي، ورئيس حركة أمل، نبيه بري دعم الاقتراح. وتميّز محمد حسن الأمين عن بقية رجال الدين مطالباً بتأسيس دولة مدنية، تماماً كما يفعل اليوم أحمد قبلان، مؤكدين أن النظام الطائفي يقف عائقاً أمام التطور.

إذاً، نرى انقساماً صحياً بين الشيعة، فمن جهة، غالبية رجال الدين الشيعة ضد الزواج المدني، ومن جهة أخرى، رجال السياسة والمثقفون من الزواج المدني الاختياري. لقد أكد رئيس المجلس النيابي إبان الطائف، حسين الحسيني، أن رجال الدين يستعملون الطوائف ويتلاعبون بها، معتبراً أن لبنان ليس دولة دينية، وأن على رجال الدين والطوائف الاعتراف بأولوية الدولة وحقوق المواطن. لكن الحقيقة أن دستور الطائف ذو وجهين، وجه مدني ووجه ديني، يتصارعان على السلطة، ولم تلغَ الصفة الطائفية عن اللبناني في الطائف.

الموقف الماروني

من بين المسيحيين، تصدى البطريرك مار نصر الله بطرس صفير لاقتراح الهراوي، كما فعل العديد من السياسيين الموارنة. وأوضح الموارنة الرافضين للزواج المدني موقفهم بقولهم إن الحرب الأهلية أضعفتهم، وأدت إلى هجرة الآلاف منهم، بالتالي، أي حديث عن زواج مدني يعني تحوّل المسيحيين إلى مسلمين عبر الزواج، بخاصة زواج المرأة المسيحية التي يسمح به الإسلام لكنه يمنعها عن المرأة المسلمة. هذا الموقف مغاير تماماً للموارنة ما قبل الحرب الأهلية، حيث كانت الطبقة الوسطى المسيحية هي المهيمنة وتعمل لترسيخ مفهوم الدولة المدنية.

سبب آخر يثير خوف الأكليروس الماروني، هو منع الطلاق عند الموارنة بعكس المذاهب المسيحية الأخرى، ما يؤدي إلى تحوّل العديد من الموارنة إلى الإسلام للطلاق من زوجاتهم؛ هذا التزاوج سيؤدي إلى القضاء على المسيحيين بنظرهم. ولقد تبنى هذه النظرة رئيس الرابطة المارونية، أرنست كرم، الذي أكد وجوب استمرارية تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين.

هكذا، ومن وجهة نظر الموارنة، أي طرح للدولة المدنية يعني انتصار الإسلام، لذا، لم يختلف موقف البطريرك صفير عن المفتي قباني، ففيما هذا الأخير أطلق صفة الكفار على المتزوجين مدنياً، أصر صفير على حرمانهم الطقوس المقدسة.

وفيما اصطفت الطائفة السنّية برجالها ونسائها ورجال دينها رافضين رفضاً قاطعاً أي نقاش حول دولة مدنية أو زواج مدني، ودعمت بشكل مطلق موقف الرئيس الحريري، انقسم المسيحيون بين موقف رئيس الجمهورية والبطريرك، وساندت هذا الأخير العديد من الهيئات والأحزاب المارونية كالقوات اللبنانية، والاتحاد المسيحي الديموقراطي، وحركة حقوق الإنسان. وبدأ انضمام رئيس حركة حقوق الإنسان، وائل خير، إلى هؤلاء، غريباً، كون حركته تعنى بحماية حرية الفرد، وحقه في الاختيار، كما بدا غريباً انضمام الكتلة الوطنية إلى القوات اللبنانية، بينما كان رئيس الكتلة، العميد ريمون إده، يطالب بالعلمنة في خمسينيات القرن الماضي!

في المقابل، وجد بطريرك الروم الأرثوذكس، أو الكنيسة الشرقية، أن رد فعل السنة والموارنة سببه رفضهم لفصل الدين عن الدولة، وعدم الفصل يؤدي إلى انعدام الإبداع والتطور في لبنان. ويتماشى هذا الموقف مع غالبية الروم الأرثوذكس الذين يفضلون الدولة المدنية.

خلق هذا الوضع نزاعاً دستورياً بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فاقتراح الزواج المدني الاختياري أظهر ثغرات كبيرة في دستور الطائف، لأنه لا يقدّم حلاً في حال حصول خلاف بين هاتين الرئاستين. فاستناداً إلى الطائف، لا يستطيع رئيس الجمهورية إقالة رئيس الوزراء كما كان يفعل قبل الطائف، كما أنه لم يعد على رأس الهيئة التنفيذية في الحكومة، لأن صلاحياته أصبحت منوطة بمجلس الوزراء مجتمعاً، وإقالة مجلس الوزراء ممكنة في حالة واحدة فقط ألا وهي تصويت ثلثي مجلس النواب، وهذا أمر تحقيقه في غاية الصعوبة. ثغرة أخرى لم يلحظها الدستور؛ خلوه من أي تدبير في حال رفض رئيس الوزراء التوقيع على اقتراح حصل على أكثرية الأصوات في مجلس الوزراء، إذ إن الطائف لا يعطي مهلاً زمنية لرئيس الوزراء للتوقيع على القوانين.

في هذا الوضع، تحوّل الاقتراح إلى مشادة بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، أعلن على أثرها الحريري أنه لن يتم التجديد للهراوي، فيما هدّد هذا الأخير بأنه سيتقدّم باستقالته إذا لم يتم تغيير رئيس الوزراء! هذا الصراع هو نتيجة الحرب الأهلية التي قلبت موازين تراتبية الطوائف، فمنذ الاستقلال وحتى عام 1990، كان الموارنة على رأس الهرم، لكن انهزامهم وتشتتهم أدى إلى المناصفة بينهم وبين المسلمين كما لحظ الطائف. وفعلياً تساوت القوى المارونية، والسنية، والشيعية، فاستحال الوضع إلى أوليغارشية أو ترويكا طائفية في نزاع دائم على السلطة.

ولقد أظهر النقاش في المجلس النيابي، حول الزواج المدني الاختياري، وإلغاء الطائفية السياسية، أن النواب غير مهتمين بالشأن العام أو قضية فصل الدين عن الدولة قدر اهتمامهم بالتصويت بحسب ما يناسب بقاءهم في سدة الهيئة التشريعية! فبشارة مرهج مثلاً، وهو روم أرثوذكس، وينتمي إلى حزب البعث، وهو عضو في لجنة حقوق الإنسان، ومواقفه إجمالاً علمانية، وقومية عربية، إلا أنه صوّت ضد هذا المشروع التقدّمي لأن الحريري هو الذي نصبه وزيراً للداخلية، وكذلك فعل باسم السبع الشيعي، لأنه ينتمي أيضاً إلى كتلة الحريري.

أمّا السنّيان، النائب فاروق البربير، رئيس مستشفى المقاصد، وغازي سيف الدين، رئيس حزب البعث، فلقد صوّتا لصالح إلغاء الطائفية السياسية، والزواج المدني الاختياري، لأنهما كانا مدعومين من سوريا.

لم تتناول هذه الدراسة موقف العلمانيين الذين يريدون فصل الدين عن الدولة لأن لا تمثيل لهم على صعيد السلطة اللبنانية. فكل من يتقدّم للانتخابات النيابية عليه أن يتقدّم على أساس دينه وملّته. اتفاق الطائف حدّد فئتين فقط بمقدورهما الوصول إلى السلطة والتمثيل السياسي: إمّا مسيحيون أو مسلمون، فقط، ما يعني أن الأحزاب المدنية أو العلمانية لا يُسمح لها بأي تمثيل في مؤسسات الدولة، فهي خارج السلطة، كما أنها خارج المجتمع أيضاً، كون رجال الدين يستحوذون على القرارات عبر الأحوال الشخصية. هي دائرة محكمة الإغلاق لنظام طائفي يتحكم بالشأنين العام والخاص، فلا عجب ضمور واضمحلال الأحزاب اللاطائفية.

إزاء هذا الوضع، تم دعم الزواج المدني الاختياري عبر مبادرات فردية، فانبرى الآلاف من الطلاب للتوقيع على عريضة تطالب بإقرار الزواج المدني الاختياري وإلغاء الطائفية السياسية، كما تم توقيع عريضة أخرى من قبل الأحزاب المدنية اللاطائفية ونقابات العمّال، ولجنة حقوق المرأة، والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ووقع أيضاً 26 محامياً من مدينة النبطية عريضة تطالب بحق المواطنين في حرية اختيارهم لما يرونه مناسباً، فإمّا زواج مدني أو ديني. ولسوء الحظ، انتشر على الطرقات المتعضّبون والمتشددون المدعومون من بعض رجال الدين، فاسكتوا الجميع ومنعوا اللبنانيين من مناقشة الموضوع بهدوء ومنطق.

* باحثة وأستاذة جامعيّة

(أرشيف ـ مروان طحطح)

«منتدى النقب» الأوّل... والأخير!

عبد الله السناوي*

بدا الهاجس الأمني الإسرائيلي عنواناً رئيسياً لما أطلق عليه «منتدى النقب». بالإيحاء السيكولوجي تصرفت إسرائيل كما لو أنها «دولة طبيعية» في المنطقة، وهذه عقدة تاريخية مستحكمة لازمت إنشاء الدولة بقوة السلاح والتهجير القسري وسط محيط عربي معاد. دعت وزراء خارجية أربع دول عربية، بالإضافة إلى وزير الخارجية الأميركي، للنظر في الأمن الإقليمي وفق جدول أعمال حددته وحدها ومخرجات أعلنتها من دون توافق عليها.

كان ذلك تطوراً سلبياً خطيراً في مسارات الصراع العربي- الإسرائيلي. لم يكن هناك أدنى استعداد، من بعيد أو قريب، لأي حديث على شيء من الجدية يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفق المرجعيات والقوانين الدولية، أو وقف الاستيطان الجاري على مرمى البصر من موقع الاجتماع الوزاري!

للرموز وقع خاص في الإرث اليهودي. اختير ذلك الموقع بالذات بالقرب من البيت الذي عاش فيه مؤسس الدولة العبرية، ديفيد بن غوريون، سنواته الأخيرة قبل أن يدفن في نفس البقعة حتى تكون الرسالة واضحة وصريحة. إسرائيل لم تعد معزولة ومحاصرة، كما كانت في سالف الأزمان. إسرائيل الآن قوية ومنتصرة وهناك «حقبة جديدة تنتظر قياداتها». كما أفاضت الصحافة الإسرائيلية. لم تكن هناك من حيث دقة الأوصاف «حقبة جديدة» تنتظر إسرائيل. فكرة المنتدى بتوقيتها وسياقها تعبير عن مخاوف حقيقية من أن تفضي أية تحولات محتملة في النظام الدولي إثر الحرب الأوكرانية والنظام الإقليمي بتداعيات إحياء الاتفاق النووي مع إيران إلى تقويض أدوارها المتخيلة ومفهومها للأمن نفسه.

كان مستلفتاً في اجتماع يمثل هذا المستوى، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، أن يكون موضوعه الوحيد «الأمن الإسرائيلي»، وأن تتراجع القضية الفلسطينية إلى آخر الهامش السياسي! كان إقصاء القضية الفلسطينية وهماً خيم على منظمي المنتدى، تكفلت الحوادث بتبديده. استبقته عملية الخضيرة، التي أربكت جدول أعماله وأحبطت صوره التذكارية أمام ضريح بن غوريون، وتلته مواجهات سلاح في شرق تل أبيب هزت الأمن الإسرائيلي الداخلي. بقوة الحقائق بدت فكرة المنتدى هشة وغير قادرة أن تقنع فضلاً عن أن تقود!

لا تجاوز القضية الفلسطينية ممكن، ولا نظام إقليمي جديد تمتلك إسرائيل ناصية قيادته متاح.

فيما قيل تسويغاً للمشاركة في أعمال المنتدى: «لا بد من دعم حل الدولتين على حدود 1967»، على ما قال وزير الخارجية المصري سامح شكري من دون أن يكون هناك من هو مستعد أن يستمع! وفيما قيل تسويغاً لتجاهل طبيعة الصراع كقضية تحرر وطني ادعاء وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد أنه يستهدف «تحسين الفرص للإسرائيليين والفلسطينيين للعيش معاً».

التعبير الإسرائيلي مراوغ لا يقول شيئاً ممسوكاً له معنى، أو يترتب عليه فعل. بتعبير آخر، فهو أقرب أن يكون صيغة مخففة من جوهر «صفقة القرن»: «الاقتصاد مقابل السلام»!

الأخطر من ذلك كله ما ورد على لسان الوزير الإسرائيلي في ختام المنتدى من توجه لـ«تشكيل لجان أمنية لمواجهة تهديدات إيران في المنطقة»، وإنشاء «شبكة أمنية للإنذار المبكر تعقد بشكل دوري». الكلام بنصه وإيحاءاته يعني أن هناك توافقات وإجراءات توشك أن تبدأ تأسيساً لحلف إقليمي جديد يواجه «العدو الإيراني المشترك» وأذرعه في المنطقة. بصياغة لابيد فإنها «رسالة قوية إلى إيران».

عودته إلى القاهرة أن «مصر لم تستهدف من مشاركتها أن تكون طرفاً في أي حلف».

المعنى أن ما أعلنه لابيد باسم المشاركين لم يكن متفقاً عليه مع أكبر دولة عربية، ولا كان هناك من الأصل بيان ختامي! كان ذلك تجاوزاً إسرائيلياً ينطوي على استهتار فادح بأية قواعد وأصول دبلوماسية. بصياغة أخرى، ليس لدى مصر ما يدعوها إلى اعتبار إيران عدواً، وإسرائيل حليفة! لم تصدر عن الخارجية المصرية إضاءات أخرى لحقيقة موقفها بكامل جوانبه، لكن ما صرح به شكري يكفي لإعلان فشل المنتدى في ما راهنت عليه إسرائيل، وأن دورته الأولى قد تكون الأخيرة.

بحسب ما نشر في الصحافة الإسرائيلية من إشارات وتسريبات، فإن المشاركة المصرية بدت «اضطرارية»، بضغط أوضاع اقتصادية تفاقمت أزماتها بأثر الحرب الأوكرانية. الضغوط وصلت إلى حدود الابتزاز السياسي من أطراف دولية وإقليمية سعت لتوريط مصر في ذلك المستنقع.

اختيرت القدس المحتلة موقعاً للاجتماع، الذي أسبغت عليه صفة «القمة الدبلوماسية»، تحفظت مصر على المكان المقترح حتى لا يكون ذلك اعترافاً بضم المدينة المقدسة إلى إسرائيل. هكذا جرى الذهاب إلى النقب بحمولة أقل من الرسائل والرموز والخسائر.

بنظرة على التحولات الجارية في بنية النظام الدولي حاولت إسرائيل عبر «منتدى النقب» أن تؤكد للأطراف الدولية المتنازعة أنها مركز القوة والنفوذ في الإقليم. كان ذلك مدخلاً جديداً للهروب من أية استحقاقات قد تفاجئها بعد نهاية الحرب الأوكرانية عندما تستقر الحقائق الجديدة. طرحت نفسها وسيطاً للسلام بين الروس والأوكرانيين، لم يكن السلام ما يعنيها، ولا النوازع الإنسانية ما يشغلها بقدر طلب الحضور على الأجندة الدولية كلاعب جوهري لا يمكن الاستغناء عنه إذا ما جرت ترتيبات جديدة في الإقليم.

بنظرة أخرى إلى فيينا، مع قرب التوصل إلى اتفاق نهائي يحيي الاتفاق النووي مع إيران، فإن دواعي القلق الإسرائيلي أخذت مدى بعيداً، تهدد بالقوة ضد المشروع النووي الإيراني من دون أن تقدر على تحمل تكاليفها الباهظة على أمنها نفسه، ولا أن يكون بوسعها تحدي الإرادة الأميركية. استثمرت في العمليات العسكرية ضد مواقع سعودية حساسة لتفزيع الخليج من أية فوائض قوة قد تمتلكها إيران بعد رفع العقوبات عنها، ولممارسة قدر أكبر من الضغط على الإدارة الأميركية. بمعنى آخر، حاولت إسرائيل من طرح فكرة المنتدى الآن قطع الطريق على أية تفاهمات ممكنة قد تحدث بين إيران والسعودية لتخفيف حدة التوترات في الإقليم أو أن تمضي التفاعلات المحتملة إلى وقف موجة «الاتفاقيات الإبراهيمية» ومد خطوط التواصل مع النظامين الإيراني والسوري، والشواهد ماثلة بالاتصالات المعلنة وشبه المعلنة. الدعوة إلى ذلك المنتدى، بتوقيته وسياقه، محاولة أخرى لقطع الطريق على أية أدوار مصرية ممكنة بأي مستقبل إذا ما ارتفعت إلى ما تستحقه من أدوار وأوزان.

بدا مثيراً للتساؤل مغزى وطبيعة ما يقول شيئاً ممسوكاً له معنى، أو يترتب عليه فعل. بتعبير آخر، فهو أقرب أن يكون صيغة مخففة من جوهر «صفقة القرن»: «الاقتصاد مقابل السلام»!

الأخطر من ذلك كله ما ورد على لسان الوزير الإسرائيلي في ختام المنتدى من توجه لـ«تشكيل لجان أمنية لمواجهة تهديدات إيران في المنطقة»، وإنشاء «شبكة أمنية للإنذار المبكر تعقد بشكل دوري». الكلام بنصه وإيحاءاته يعني أن هناك توافقات وإجراءات توشك أن تبدأ تأسيساً لحلف إقليمي جديد يواجه «العدو الإيراني المشترك» وأذرعه في المنطقة. بصياغة لابيد فإنها «رسالة قوية إلى إيران».

عودته إلى القاهرة أن «مصر لم تستهدف من مشاركتها أن تكون طرفاً في أي حلف».

المعنى أن ما أعلنه لابيد باسم المشاركين لم يكن متفقاً عليه مع أكبر دولة عربية، ولا كان هناك من الأصل بيان ختامي! كان ذلك تجاوزاً إسرائيلياً ينطوي على استهتار فادح بأية قواعد وأصول دبلوماسية. بصياغة أخرى، ليس لدى مصر ما يدعوها إلى اعتبار إيران عدواً، وإسرائيل حليفة! لم تصدر عن الخارجية المصرية إضاءات أخرى لحقيقة موقفها بكامل جوانبه، لكن ما صرح به شكري يكفي لإعلان فشل المنتدى في ما راهنت عليه إسرائيل، وأن دورته الأولى قد تكون الأخيرة.

بحسب ما نشر في الصحافة الإسرائيلية من إشارات وتسريبات، فإن المشاركة المصرية بدت «اضطرارية»، بضغط أوضاع اقتصادية تفاقمت أزماتها بأثر الحرب الأوكرانية. الضغوط وصلت إلى حدود الابتزاز السياسي من أطراف دولية وإقليمية سعت لتوريط مصر في ذلك المستنقع.

اختيرت القدس المحتلة موقعاً للاجتماع، الذي أسبغت عليه صفة «القمة الدبلوماسية»، تحفظت مصر على المكان المقترح حتى لا يكون ذلك اعترافاً بضم المدينة المقدسة إلى إسرائيل. هكذا جرى الذهاب إلى النقب بحمولة أقل من الرسائل والرموز والخسائر.

بنظرة على التحولات الجارية في بنية النظام الدولي حاولت إسرائيل عبر «منتدى النقب» أن تؤكد للأطراف الدولية المتنازعة أنها مركز القوة والنفوذ في الإقليم. كان ذلك مدخلاً جديداً للهروب من أية استحقاقات قد تفاجئها بعد نهاية الحرب الأوكرانية عندما تستقر الحقائق الجديدة. طرحت نفسها وسيطاً للسلام بين الروس والأوكرانيين، لم يكن السلام ما يعنيها، ولا النوازع الإنسانية ما يشغلها بقدر طلب الحضور على الأجندة الدولية كلاعب جوهري لا يمكن الاستغناء عنه إذا ما جرت ترتيبات جديدة في الإقليم.

بنظرة أخرى إلى فيينا، مع قرب التوصل إلى اتفاق نهائي يحيي الاتفاق النووي مع إيران، فإن دواعي القلق الإسرائيلي أخذت مدى بعيداً، تهدد بالقوة ضد المشروع النووي الإيراني من دون أن تقدر على تحمل تكاليفها الباهظة على أمنها نفسه، ولا أن يكون بوسعها تحدي الإرادة الأميركية. استثمرت في العمليات العسكرية ضد مواقع سعودية حساسة لتفزيع الخليج من أية فوائض قوة قد تمتلكها إيران بعد رفع العقوبات عنها، ولممارسة قدر أكبر من الضغط على الإدارة الأميركية. بمعنى آخر، حاولت إسرائيل من طرح فكرة المنتدى الآن قطع الطريق على أية تفاهمات ممكنة قد تحدث بين إيران والسعودية لتخفيف حدة التوترات في الإقليم أو أن تمضي التفاعلات المحتملة إلى وقف موجة «الاتفاقيات الإبراهيمية» ومد خطوط التواصل مع النظامين الإيراني والسوري، والشواهد ماثلة بالاتصالات المعلنة وشبه المعلنة. الدعوة إلى ذلك المنتدى، بتوقيته وسياقه، محاولة أخرى لقطع الطريق على أية أدوار مصرية ممكنة بأي مستقبل إذا ما ارتفعت إلى ما تستحقه من أدوار وأوزان.

بدا مثيراً للتساؤل مغزى وطبيعة ما يقول شيئاً ممسوكاً له معنى، أو يترتب عليه فعل. بتعبير آخر، فهو أقرب أن يكون صيغة مخففة من جوهر «صفقة القرن»: «الاقتصاد مقابل السلام»!

الأخطر من ذلك كله ما ورد على لسان الوزير الإسرائيلي في ختام المنتدى من توجه لـ«تشكيل لجان أمنية لمواجهة تهديدات إيران في المنطقة»، وإنشاء «شبكة أمنية للإنذار المبكر تعقد بشكل دوري». الكلام بنصه وإيحاءاته يعني أن هناك توافقات وإجراءات توشك أن تبدأ تأسيساً لحلف إقليمي جديد يواجه «العدو الإيراني المشترك» وأذرعه في المنطقة. بصياغة لابيد فإنها «رسالة قوية إلى إيران».

عودته إلى القاهرة أن «مصر لم تستهدف من مشاركتها أن تكون طرفاً في أي حلف».

المعنى أن ما أعلنه لابيد باسم المشاركين لم يكن متفقاً عليه مع أكبر دولة عربية، ولا كان هناك من الأصل بيان ختامي! كان ذلك تجاوزاً إسرائيلياً ينطوي على استهتار فادح بأية قواعد وأصول دبلوماسية. بصياغة أخرى، ليس لدى مصر ما يدعوها إلى اعتبار إيران عدواً، وإسرائيل حليفة! لم تصدر عن الخارجية المصرية إضاءات أخرى لحقيقة موقفها بكامل جوانبه، لكن ما صرح به شكري يكفي لإعلان فشل المنتدى في ما راهنت عليه إسرائيل، وأن دورته الأولى قد تكون الأخيرة.

بحسب ما نشر في الصحافة الإسرائيلية من إشارات وتسريبات، فإن المشاركة المصرية بدت «اضطرارية»، بضغط أوضاع اقتصادية تفاقمت أزماتها بأثر الحرب الأوكرانية. الضغوط وصلت إلى حدود الابتزاز السياسي من أطراف دولية وإقليمية سعت لتوريط مصر في ذلك المستنقع.

اختيرت القدس المحتلة موقعاً للاجتماع، الذي أسبغت عليه صفة «القمة الدبلوماسية»، تحفظت مصر على المكان المقترح حتى لا يكون ذلك اعترافاً بضم المدينة المقدسة إلى إسرائيل. هكذا جرى الذهاب إلى النقب بحمولة أقل من الرسائل والرموز والخسائر.

بنظرة على التحولات الجارية في بنية النظام الدولي حاولت إسرائيل عبر «منتدى النقب» أن تؤكد للأطراف الدولية المتنازعة أنها مركز القوة والنفوذ في الإقليم. كان ذلك مدخلاً جديداً للهروب من أية استحقاقات قد تفاجئها بعد نهاية الحرب الأوكرانية عندما تستقر الحقائق الجديدة. طرحت نفسها وسيطاً للسلام بين الروس والأوكرانيين، لم يكن السلام ما يعنيها، ولا النوازع الإنسانية ما يشغلها بقدر طلب الحضور على الأجندة الدولية كلاعب جوهري لا يمكن الاستغناء عنه إذا ما جرت ترتيبات جديدة في الإقليم.

بنظرة أخرى إلى فيينا، مع قرب التوصل إلى اتفاق نهائي يحيي الاتفاق النووي مع إيران، فإن دواعي القلق الإسرائيلي أخذت مدى بعيداً، تهدد بالقوة ضد المشروع النووي الإيراني من دون أن تقدر على تحمل تكاليفها الباهظة على أمنها نفسه، ولا أن يكون بوسعها تحدي الإرادة الأميركية. استثمرت في العمليات العسكرية ضد مواقع سعودية حساسة لتفزيع الخليج من أية فوائض قوة قد تمتلكها إيران بعد رفع العقوبات عنها، ولممارسة قدر أكبر من الضغط على الإدارة الأميركية. بمعنى آخر، حاولت إسرائيل من طرح فكرة المنتدى الآن قطع الط

على الغلاف

«وفي شهر آذار نمتدّ في الأرض»

عشيّة الثلاثين من آذار، الذي يصادف «يوم الارض»، أخرجت ارض فلسطين أسرارها الدموية. فدائيٌ من قلّب جنين، يدخل إلى قلب فلسطين المحتلة، وينفّذ عملية نوعية ضدّ مستوطني العدو، بدا فيها بثباته ورباطة جاشه واحترافه و«دراميّته» كما لو انه آتٍ من عالم الأفلام. ليس ما يجري بالذي يمكن تصديقه فعلاً بالنسبة إلى إسرائيل. «لقد عُدنا عشرين عاماً إلى الوراء، اصبحنا نخاف المشي في الشوارع...». هذا هو الحديث الدائر هناك اليوم. حديثٌ إنّما يعبّر عن هول الصدمة، التي لا يبدو أن تل ابيب تدرك، إلى الآن، كيف ستصحو منها، في ظلّ ضيق الخيارات المتوافرة امامها؛ فهي إن انكفأت ستستجلب على نفسها عمليات فدائية جديدة، وإن اقدمت على «ردّ عقابي جماعي» ستُخاطر بتفجير غضب فصائل المقاومة، ودفعها إلى بدء تصعيد، لن يقتصر هذه المرّة على ساحة دون اخرى، كما لن يشتمل العدو فقط، بل وسيطال أيضاً «اصدقاءه» الفلسطينيين، المتمثّلين في السلطة، التي سارع راسها، «ابو مازن»، إلى تلبية طلب تل ابيب بإدانة عملية «بني باراك». هكذا، تتجلّى بوضوح لا يقبل التشكيك، الذي داب عليه كثيرون منذ انتهاء معركة «سيف القدس»، واحدة من اهمّ نتائج هذه المعركة، والمتمثّلة في ارتداع العدو عن استفزاز المقاومة، والانجرار إلى مواجهة جديدة

فدائيّ من عاصمة الأشباك
حرب شوارع... في قلب إسرائيل

جنين - **الأخبار**

في صفعة ثالثة خلال أسبوع، وضربة قاسية وغير متوقّعة، شهدت مستوطنة «بني براك» في قلب فلسطين المحتلّة، قتال شوارع حقيقياً، وعملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين، نفّذها فلسطيني قادم من جنين في الضفة، أعقبتها احتفالات فلسطينية واسعة، وسط إدانة السلطة الفلسطينية للعملية. وتشير التحقيقات الأوّلية الإسرائيلية إلى أن منفّذ الهجوم، الشهيد ضياء حمارشة، وصل إلى المكان بمركبة رمادية اللون من طراز «هوندا سيفك»، وترجّل منها، ثمّ بدأ عملية إطلاق النار باستخدام بندقية «M16» اشتراها بنفسه ولم يغتنمها، وليست مسروقة من مخازن جيش العدو (جرى تهريبها من الأردن أو مصر عبر تجار سلاح). وذكرت «القناة 13» العبرية، من جهتها، أن خلية شاركت في تنفيذ الهجوم، تضمّ مطلق النار المباشر وهو الشهيد حمارشة، وشاباً ثانياً أصيب بجروح وجرى اعتقاله، بينما تجري مطاردة شاب ثالث نجح في الانسحاب.

وتُظهر مقاطع فيديو، الشهيد وهو يُجهّز بندقيته ويسير بثبات ورباطة جأش، فيما يبدو أنه ليس مجرّد هاوٍ، بل محترف ويصيب أهدافه بدقّة، إذ لوحظ أنه يطلق الرصاص بشكل غير أوتوماتيكي، بل فردي، أي «طلقة طلقة» (وهو ما أكدته قناة «كان» العبرية، بإفادتها بأن المنفّذ أطلق 12 رصاصة فقط وقتل بها 5 أشخاص). وفي مدة لا تقرب إلى الأفلام، صرخ المنفّذ على مستوطن يقود مركبة «جيب» بالعبرية: «قف قف»، وأطلق طلقة واحدة فقط عليه فأرداه قتيلاً، وعندما توقّفت المركبة عن الحركة، تقدّم نحو المستوطن وأطلّ عليه من النافذة ليتأكد من مقتله. بعد ذلك، توجّه نحو اثنين من المستوطنين جلسّان أمام محلّ تجاري، فأطلق عليهما النار من مسافة صفر وقتلهما، ثمّ انتقل إلى زاوية أخرى وعاد مجدداً إليهما ليتأكد من مقتلهما. أمّا القتيلان الرابع والخامس فأحدهما حاخام إسرائيلي، والآخر من عناصر شرطة العدو، حيث دار اشتباك مسلّح بين الشرطي الذي ترجّل من دراجة نارية وبين المنفّذ، فقتل أحدهما الآخر. وفي مقطع فيديو آخر، تقول مستوطنة إن المنفّذ كان يستقلّ مركبة مع شخص آخر، ثمّ ترجّل وطلب منها ومن مستوطنة أخرى مع أطفالها الابتعاد عن المكان والرجوع إلى الخلف، ثمّ بدأ بإطلاق النار على مستوطنين آخرين. إذاً، تحقّق ما كان يخشاه العدو، وهو خروج عملية كبيرة من قلب جنين نحو الأراضي المحتلة عام 1948؛ إذ كانت تشير تقديرات الاحتلال، وحتى تقديرات المراقبين الفلسطينيين، إلى أن ظاهرة الاشتباك في جنين ستظلّ «محدودة محلّياً»؛ لافتقار المسلّحين هناك إلى التنظيم والعمل المنسّق والاحترافية كما في الانتفاضة الثانية، لكنّ عملية «بني براك» جاءت لتشعل ضوء إنذار جديد أمام منظومة الأمن الإسرائيلية. وفي إزاء ذلك، تسلّح الإسرائيليون ووسائل إعلامهم بـ«شبهة داعش» لمحاولة مواساة أنفسهم والتخفيف من حدّة العمليات الأخيرة، مستندين إلى كون المنفّذين الثلاثة في الخضرة وبئر السبع لديهم ميول فكرية إسلامية أقرب إلى التنظيم سابقاً، أو اعتُقلوا خلال ذروة نشاطه في سوريا. والظاهر أن العدو يحاول بهذا الربط تخويف الفلسطينيين في الداخل المحتلّ، ومنعهم من التعاطف أو تأييد الهجمات التي ينفّذها فلسطينيو الـ48، لكن تلك السردية «تلخبطت» سريعاً مع هجوم «بني براك» بعدما ظهر أن منفّذه من الضفة الغربية وأسير محرَّر.

وتزامنت العملية الأخيرة مع ذكرى «يوم الأرض»، كما سبقت بأيام قليلة حلول شهر رمضان، وهو ما يحمل دلالات معنوية كبيرة بالنسبة إلى الفلسطينيين. كذلك، يعيد الهجوم مشاهد انتفاضة الأقصى إلى الأذهان، حيث كان الاستشهاديون ينفّذون عملياتهم داخل إسرائيل بالبنادق، لكن مع فارق أنه لم تكن كاميرات المراقبة ووسائل التواصل الاجتماعي منتشرة آنذاك كما اليوم. ولم يشهد الإسرائيليون مثل هذه الضربات في قلب الكيان منذ الانتفاضة الثانية، إذ وقعت ثلاث هجمات خلال 8 أيام، أسفرت عن مقتل 11 إسرائيلياً وإصابة 8 آخرين. وأثار ذلك موجة هلع إسرائيلية، دفعت محرّر الشؤون الفلسطينية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، اليؤور ليفي، إلى القول إنه «قبل 20 عاماً، كُنّا نخشى الصعود في الحافلات، واليوم أصبحنا نخاف المشي في الشوارع... هذه العملية الثالثة خلال أسبوع»، بينما اعتبر الصحافي في «القناة 13» العبرية، نداف أيال، أن ما يجري «فشل كبير للمنظومة الأمنية»، على اعتبار أن العمليات الثلاث الأخيرة نفّذها شبّان معروفون لدى جهاز «الشاباك» ولديهم سجل أمني سابق. وبينما هاجم مستوطنون وزير الأمن الداخلي، عومر بارليف، في مكان هجوم «بني براك»، آقرّ وزير جيش العدو الأسبق، شاؤول موفاز، بأن «المستوطنين اليوم يسترجعون مشاعر ما قبل 20 عاماً بأنه لا أمن في شوارع إسرائيل».

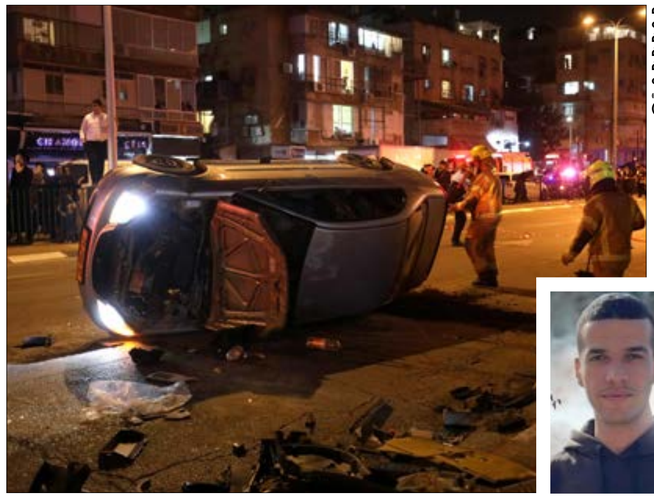

سارعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى مباركة عملية «بني براك» (أ ف ب)

> **شهدت غالبية مناطق الضفة الغربية، عقب العملية، احتفالات ومسيرات راجلة ومحمولة**

وفيما وزّع عشرات الشبّان الفلسطينيين في المقابل، شهدت غالبية مناطق الضفة الغربية، عقب العملية، احتفالات ومسيرات راجلة ومحمولة، تجهّز عشرات الشبّان الفلسطينيين للمواجهات وصدّ الاقتحام المحتمل لجنين العدو، إذ أغلقوا شوارع بلدة يعبد (التي يتحدّر منها الشهيد حمارشة) بالإطارات المطاطية، لتندلع بعد ساعات مواجهات عنيفة مع اقتحام جيش الاحتلال منزل الشهيد، واعتقاله أحد أقاربه، وهو القيادي في حركة «حماس»، عدنان حمارشة، وأخذ قياسات هندسية لمنزل العائلة تمهيداً لهدمه، توازياً وإجراء الجنود تحقيقاً ميدانياً مع والد ضياء وعائلته. أيضاً، ارتفع عدد نقاط المواجهة مع جيش العدو والمستوطنين في الضفة، حيث سُجّلت 7 نقاط مواجهة في ساعة واحدة، أبرزها إطلاق مقاومين النار تجاه البؤرة الاستيطانية «أفيتار» في جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس. وعلى إثر تلك التطوّرات، قرّر جيش الاحتلال تعزيز قوّاته العسكرية في الضفة بأربع كتائب إضافية، بعد يوم من استقدامه أربع كتائب أخرى، كما شنّ حملة اعتقالات عشوائية طاولت عملياً فلسطينيين قرب مكان العملية. وبحسب مصادر «الأخبار»، فقد بدأ العدو تنفيذ حملة أمنية تستهدف سدّ ثغرات الجدار الفاصل بين الضفة والأراضي المحتلة عام 48، حيث عزّز من انتشار جنوده على مختلف هذه الثغرات، ونصب كمائن قرب عدّة محاور من الجدار في قرى فلسطينية مختلفة (أفيد مساء أمس بأن الشهيد كان اجتاز فتحة في الجدار بسيارة إسرائيلية مسروقة، وغيّر لوحة تسجيلها).

من جهتها، سارعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى مباركة عملية «بني براك»، واعتبارها رداً طبيعياً على الجرائم الإسرائيلية، بينما كشفت إذاعة جيش العدو أن مكتب وزير الجيش، بيني غانتس، بعث برسالة إلى مكتب رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، يتوقّع فيها منه أن يدين الهجوم، وهذا ما حدث فعلاً، إذ سارع عباس إلى استنكار العملية التي استهدفت مَن وصفهم بـ«المدنيين»، معتبراً أن «قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يؤدي إلّا إلى مزيد من تدهور الأوضاع، وينسفي جميعاً للاستقرار». هكذا، تُعيد عملية «بني براك» بوصلة الفلسطينيين مجدّداً نحو العدو الإسرائيلي، وتكشف الفجوة الكبيرة بين نهج «أبو مازن» ونهج المقاومة الذي يتبنّاه الفلسطينيون، كما وتُسخّن الأوضاع الميدانية أكثر، إذ إن تداعياتها ستقود إلى تزخيم عمليات إطلاق النار تجاه جيش العدو في جنين مجدداً، بسبب نيّة الأخير هدم منزل عائلة الشهيد حمارشة، فيما يتخوّف محلّلون إسرائيليون من أن يَتّخذ شبّان آخرون من ضياء قدوة لتنفيذ سلسلة هجمات جديدة في الأيام والأسابيع المقبلة، خصوصاً أن السياق التاريخي يشي بأن العملية الناجحة دائماً ما تولّد عمليات أخرى مماثلة. وياتي الحديث عن كَلّ أمان لنا في دولتنا»، في حين رات أوديلا دانان أن «كاهانا (زعيم حركة كاخ الصهيونية المتطرفة) على حقّ... علينا الاستيقاظ». أمّا كلارين كانييل، فرأت أن ثمّة حاجة إلى «انقلاب».

ما سبق هو مجرّد نماذج من تجلّيات الغضب الإسرائيلي في أعقاب ثلاث عمليات «فتّاكة» بوصف إعلام العدو. عملياتٌ تتميّز، بحسب المحلّل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشواع، بكسر الفدائيين «حاجزَ الخوف»، والتجرّؤ على «تنفيذ الهجمات في قلب المدن، وباستخدام السلاح الناري». أمّا المشترك بين المنفّذين الأربعة، «فضلاً عن كونهم ذوي خلفيات أمنية»، فهو «التحريض في شبكات التواصل الاجتماعي». فبحسب يهوشواع، «التحريض الذي نشهده في غزة، نراه في أمّ الفحم، وكذلك في يعبد». ويعتبر المحلّل أن لا «حلّ سحرياً» لـ«عمليات لم نشهد مثلها منذ وقت طويل، حتى في انتفاضة الساكاكين»؛ والسبب بحسبه أنه «لا عنوان محدداً لمهاجمته، كما غزة أو مخيمات اللاجئين في الضفة. من الصعب جباية الثمن، ومن الصعب فرض ضغط على العدو، لأنه يصعب تعريفه». كما يعتبر أن «موجة العمليات الحالية هي التحدّي الأكبر أمام بينيت، الذي يواجه في الوقت نفسه انتقادات غاضبة من الجمهور الإسرائيلي، فيما يتعامل مع ائتلاف حكومي لا يمكن من خلاله اتّخاذ قرارات دراماتيكية من دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الحكومة. ووسط كلّ هذا، تقع على عاتقه مهمّة إعادة الشعور بالأمن لدى الإسرائيليين... وهو ما لن يعود بسرعة».

الكيان كما لم يُرَ من قَبْل:
بعض من ارتدادات «سيف القدس»

يحيى دبوق

بدأ الفلسطينيون يتلمّسون واحدة من أهمّ نتائج عملية «سيف القدس»: ارتداع العدو عمّا من شأنه التسبّب بمعركة جديدة، لن تنحصر هذه المرّة في غزة دون سواها من الساحات الفلسطينية، فيما أيّ كلام آخر عن أسباب مغايرة لهذا الارتداع يبدو دون أخرى، كما لن تنفجر في وجه الاحتلال فقط، وإنّما كذلك في وجه «أصدقائه» من الفلسطينيين، وعلى رأسهم السلطة. ومن هنا، عادت التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية، التي كانت جرت بلورتها قبل أشهر، لتطفو على السطح خلال الأسابيع الأخيرة، مُحذّرة من انفجار قريب، ومشدّدة على ضرورة تفاديه. إلّا أن ما يصعّب مهمّة «الاحتواء» الإسرائيلية، اليوم، هو أنّ الخلفية العقائدية أو الفصائلية (في حال وجودها) لمنفّذي العمليات، أو انتمائهم الجغرافي، لم يعودا ذوا أهمّية، بالنظر إلى أنّ دوافع الهجمات تجاوزت كلّ الاعتبارات المذكورة، وبالتالي لن تُجدي معالجة عوارض «المرض» وتبعاً لهما المؤسسة السياسية في تل أبيب، علماً أنّ ثمّة إجماعاً في أوساط الكتّاب والمعلّقين والخبراء، وكذلك المراكز البحثية، على ضرورة الانكفاء. والانكفاء هنا لا يرتبط بكون أيّ ردّ عقابي، جماعي أو فردي، سيستجلب مزيداً من العمليات الفدائية، بل وأيضاً بخشية العدو من أن يدفع هذا الردّ إلى مواجهة واسعة قد تكون هذه المرّة غير مسبوقة؛ إذ لن تقتصر على ساحة فلسطينية دون أخرى، كما لن تنفجر في وجه الاحتلال فقط، وإنّما كذلك في وجه «أصدقائه» من الفلسطينيين، وعلى رأسهم السلطة. ومن هنا، عادت التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية، التي كانت جرت بلورتها قبل أشهر، لتطفو على السطح خلال الأسابيع الأخيرة، مُحذّرة من انفجار قريب، ومشدّدة على ضرورة تفاديه. إلّا أن ما يصعّب مهمّة «الاحتواء» الإسرائيلية، اليوم، هو أنّ الخلفية العقائدية أو الفصائلية (في حال وجودها) لمنفّذي العمليات، أو انتمائهم الجغرافي، لم يعودا ذوا أهمّية، بالنظر إلى أنّ دوافع الهجمات تجاوزت كلّ الاعتبارات المذكورة، وبالتالي لن تُجدي معالجة عوارض «المرض» نفعاً، بعد أن استفحلت مسبّباته في الجسد الفلسطيني، على الشكل الآتي:

أوّلاً: انهى الاحتلال الإسرائيلي، بالكامل، مسار المفاوضات الذي ارتضاه البعض بديلاً من المقاومة لتحصيل جزء من الحقوق الفلسطينية، ولم يَعُد مستعدّاً لإعطاء فتات الفتات من الحقوق، بل ولم يَعُد معنيّاً حتى بتنظيم لقاءات شكلية للقول إن هذا المسار لم يَمُت.

ثانياً: باتت المزايدات في مواجهة الفلسطينيين جزءاً لا يتجزّأ من الحياة اليومية للإسرائيليين ومسؤوليهم، الذين يتسابقون على تظهير التطرّف واليمينية، حتى بأشكالهما غير المجدية للمشروع الصهيوني نفسه، إلى حدّ أن «زلّة» رئيس حكومة العدو، نفتالي بينت، بقوله «الضفة» بدلاً من «يهودا والسامرة»، عُدّت خطأ استراتيجياً قد يدفع جرّاءه ثمناً غالياً.

ثالثاً: ضعف السلطة الفلسطينية، وانكشاف حقيقة وظيفتها الأمنية بوصفها وكيلاً للاحتلال في مواجهة الفلسطينيين، كما وتأكّد تبعيّتها على رغم مبالغة الاحتلال في إذلالها، فضلاً عن شحّ مواردها المالية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية ضدّها، والمبنيّة أيضاً على المزايدات في الداخل الإسرائيلي.

رابعاً: هرولة أنظمة عربية إلى التطبيع مع العدو، بصورة لم تَعُد تُراعي حتى الشكليات، بل باتت الشكليات نفسها - وإنّما في الاتّجاه المعاكس للتضامن مع الفلسطينيين - محلّاً للتسابق بين تلك الأنظمة أمام قبر دافيد بن غوريون إلّا نموذج من ذلك.

> **انهى الاحتلال الإسرائيلي، بالكامل، مسار المفاوضات الذي ارتضاه البعض بديلاً من المقاومة**

(أ ف ب)

خامساً: كلّ الأسباب المُساقة هنا وغيرها الكثير، عزّزت خيار المقاومة لدى الفلسطينيين، وأبعدتهم عن الخيارات الأخرى، ليس لفاعليته في تحصيل الحقّ الفلسطيني بالضرورة، بل لأنه بضرّ بالاحتلال ويجبي منه أثماناً، وتلك واحدة من أهمّ المعضلات التي تواجهها إسرائيل؛ إذ باتت أذيّة المحتل هدفاً بذاتها للعمل الفردي للمقاومين، من دون أيّ ربط بنتيجتها الكبرى على مستوى الوطن، وفي ذلك تغيّر جوهري بات يسرّع في إفراز «ذئاب منفردة» بعيداً من أيّ تدخّل من أعلى.

لكن، لماذا انفجرت الموجة الأخيرة من العمليات في هذا التوقيت، على رغم أن الأسباب المذكورة أعلاه موجودة منذ زمن؟ في الواقع، لا يبدو السؤال عن توقيت الانفجار مفيداً، بل المهمّ هو النتيجة التي اشتغل الاحتلال على محوها طويلاً من الوعي الفلسطيني، وهي أن وجود إسرائيل بذاته سبب للمقاومة، فيما أيّ حديث عن عوارض خارجية أو تحفيز وتحريض ودعم مالي ولوجستي وعقائدي أو تأثير قيادي في هذه الساحة أو تلك، لن يجدي تل أبيب نفعاً. ومن هنا، تبرز معضلة الخيارات المتوافرة أمام إسرائيل، وهي إن وُجدت فستكون بالتأكيد من خارج صندوق الأدوات المعتاد. وعلى أيّ حال، فالانفجار الكبير خطأ أولى خطواته، في حين يبدو من المبكر تقدير مآلاته.

«شعب الله المـ (ح) ـتار»:
حين لا يستشعر المستوطن أمناً

بيروت حمود

«إذ كان ثمّة أحد يمكن توجيه الاتهام إليه بالمسؤولية عمّا يحصل فهو نُفتالي بينيت، رئيس الوزراء الذي خدع الإسرائيليين ومنتخبيه... إنه يدافع عن داعمي الإرهاب فقط من أجل كرسيّ رئاسة الحكومة، والنتيجة الدم اليهودي ينسكب كالماء في الشوارع»؛ هذا ما قاله المستوطن عاموس غور مُعلّقاً على شريط فيديو نشره عضو «الكنيست» المتطرف، إيتمار بن غفير، على صفحته الشخصية، فيما دعا زميله، عزرا شيمش، إلى «هدم بيوت كلّ من يشجّع الإرهاب أو يتضامن مع عائلة منفّذ عملية بني باراك». بدورها، اعتبرت راحيل مامان أنه «لو كانت لدى بينيت ذرّة خجل لقدّم استقالته»، بينما قالت أورنا أوحنا: «بن غفير غداً في القدس، لن نخاف، شعب إسرائيل معك». وعلّق شارون فرحي، من جهته، بالقول إنه «من المعيب والمخجل أنه لا أمان لنا في دولتنا»، في حين رات أوديلا دانان أن «كاهانا (زعيم حركة كاخ الصهيونية المتطرفة) على حقّ... علينا الاستيقاظ». أمّا كلارين كانييل، فرأت أن ثمّة حاجة إلى «انقلاب».

ما سبق هو مجرّد نماذج من تجلّيات الغضب الإسرائيلي في أعقاب ثلاث عمليات «فتّاكة» بوصف إعلام العدو. عملياتٌ تتميّز، بحسب المحلّل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشواع، بكسر الفدائيين «حاجزَ الخوف»، والتجرّؤ على «تنفيذ الهجمات في قلب المدن، وباستخدام السلاح الناري». أمّا المشترك بين المنفّذين الأربعة، «فضلاً عن كونهم ذوي خلفيات أمنية»، فهو «التحريض في شبكات التواصل الاجتماعي». فبحسب يهوشواع، «التحريض الذي نشهده في غزة، نراه في أمّ الفحم، وكذلك في يعبد». ويعتبر المحلّل أن لا «حلّ سحرياً» لـ«عمليات لم نشهد مثلها منذ وقت طويل، حتى في انتفاضة الساكاكين»؛ والسبب بحسبه أنه «لا عنوان محدداً لمهاجمته، كما غزة أو مخيمات اللاجئين في الضفة. من الصعب جباية الثمن، ومن الصعب فرض ضغط على العدو، لأنه يصعب تعريفه». كما يعتبر أن «موجة العمليات الحالية هي التحدّي الأكبر أمام بينيت، الذي يواجه في الوقت نفسه انتقادات غاضبة من الجمهور الإسرائيلي، فيما يتعامل مع ائتلاف حكومي لا يمكن من خلاله اتّخاذ قرارات دراماتيكية من دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الحكومة. ووسط كلّ هذا، تقع على عاتقه مهمّة إعادة الشعور بالأمن لدى الإسرائيليين... وهو ما لن يعود بسرعة».

وتحت عنوان «كلّما طال إطلاق النيران في الشوارع... انتهى عصر الاستئمان (في إشارة إلى ابتسامات المسؤولين الإسرائيليين في القمم والاجتماعات مع نظرائهم العرب)»، يعتقد المحلّل الإسرائيلي في موقع «واي نت»، نداف أيال، أن «إسرائيل تحيا اليوم في موجة من الإرهاب هي الأخطر في السنوات الأخيرة». ويعتبر أن عملية «بني باراك» «تحمل مؤشرات إلى نيّة الفصائل الفلسطينية المبادرة إلى مواجهة واسعة بالتزامن مع رمضان والفصح اليهودي»، كاشفاً أنه تحدّث مع أحد المسؤولين الإسرائيليين، الذي عبّر له عن خشيته من «احتمال قرار الجهاز الإسلامي» الانضمام إلى العمليات، وأن «المداولات التي دارت في الأيام الأخيرة، حاولت بالضبط منع إمكانية كهذه». وطبقاً للمحلّل نفسه، فإن الشعور بالأمن في الشارع الإسرائيلي «في أدنى مستوى» منذ هَبّة أيار المنصرم، فحتى خلال تلك الفترة «لم يُقتل 11 إسرائيلياً، وبالتأكيد ليس في غضون أسبوع واحد فقط». أمّا الكابوس الأسوأ، فهو أنه «للمرّة الثانية، تحاول المنظمات الفلسطينية تشكيل جبهة مشتركة» مع ما سمّاه «التطرّف العربي الإسرائيلي»، في إشارة إلى فلسطينيي الـ48.

> **الشعور بالأمن في الشارع الإسرائيلي في أدنى مستوى منذ هبّة أيار المنصرم**

وممّا يدعم ذلك التوصيف هو أنه خلال النقاشات الداخلية في الأيام الأخيرة، «حاول رؤساء أجهزة الأمن فصل ما يحدث في الضفة وغزة قبيل رمضان، عن عمليّتي بئر السبع والخضيرة»؛ حيث عملت إسرائيل لأشهر «من أجل التوصّل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية وقطاع غزة تحول دون ربيع آخر مرير ومميت مثل الربيع السابق (أيار ماضي)، ولم تشأ أن ينهار كلّ ذلك بهذه السرعة. لكن ليلة أول من أمس، واجهت هذه التفاهمات الواقع الحقيقي... انهار هذا الفصل».

وبحسب أيال، لم تنشأ «البنية التحتية للإرهاب» في الضفة في يوم واحد، كما أن طوفان السلاح في أراضي الـ48 «لم يحدث خلال العام الماضي فقط»؛ فمردّ ذلك إلى «الشلل السياسي ومزاج الحكومة السابقة، التي اشترت قد انتهى. فالوساطات والاجتماعات والقمم ستقابَل باستياء واستحقار، عندما يخشى الآباء إرسال أطفالهم إلى المدارس».

من جهته، يرى كاتب عمود الرأي في صحيفة «معاريف»، بن كسبيت، أن ما يحصل منذ أسبوع هو «شريط قصير من انتفاضة الأفراد التي اندلعت قبل سبع سنوات. فبينما كان هؤلاء مسلّحين بالسكاكين، اليوم يتسلّحون بالبنادق والمسدسات. لا شكّ في أن هذا أكثر خطراً وفتكاً، ولكنّنا سننتصر عليه أيضاً»، مستدركاً بأنه «حتى ننتصر، علينا أن نسأل متى سيفهم أصحاب القرار ما الذي يجري؟ متى بالضبط سيتخذون الخطوات الصحيحة، والمناسبة، الحازمة والدراماتيكية؟ متى يدرك الجميع أنهم حتى الآن كانوا يطحنون الماء بعدم ردّهم كما يجب على العنوان المكتوب أمامهم؟». ويعتقد بن كسبيت أنه «يتوجّب الخروج بحملة واسعة من تجنيد القوات، تكون عملياتية وهادفة لإعادة الأمن الشخصي، من بئر السبع حتى الخضيرة وحيفا، ومن المطلّة حتى إيلات. يمكن فعل ذلك في خلال أسابيع معدودة (...) ولكن مَن سيقود؟». ويلفت إلى أن «إسرائيل لا تتصرّف عادة بالشكل الذي تتصرّف به حالياً»، مستهزئاً بقرار المفتش العام للشرطة تعزيز قوات الاحتلال في الضفة بثلاث كتائب، عادّاً ذلك إشارة إلى أنه «يوجد مسؤول هنا لا يفهم مكانته... إذا لم يفهم بسرعة عليه بكلّ بساطة تقديم استقالته».

قضية

«تراجيديا» الرئاسيات الفرنسية
بحثاً عن مَجدٍ لا أثر له

باريس ــ ريم تلحوق

على بُعد حوالى 10 أيّام من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، يواصل المرشّحون الرسميون حملاتهم الدعائية، بعدما قُبلت أوراق ترشّحهم، في مقابل آخرين استُبعدوا من السباق جرّاء فشلهم في جمع التوقيعات اللازمة للتصديق على ترشيحهم.

> لا يتردّد بعض المرشحين في الإعراب عن قلقهم إزاء النفوذ المتزايد لقوى أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط

ويتنافس في الجولة الأولى 12 مرشحاً متوزّعين على القوس السياسي ما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وهم: إريك زمور، مارين لوبان، نيكولا دوبون إينيان، فاليري بيكريس، إيمانويل ماكرون، يانيك جادو، آن هيدالغو، جان لوك ميلنشون، فابيان روسيل، ناتالي أرتو، فيليب بوتو، وأخيراً جان لاسال الذي يصعب إدراجه على ذلك القوس. واللافت أنّ مرشّحي اليسار المتطرّف (من ميلينشون إلى بوتو) واليمين المتطرّف (من دوبون إينيان إلى زمور) يتشاركون الموقف نفسه حيال قضايا متعدّدة في السياسة الخارجية، فيما يتقاطع مرشّحو «الحزب الاشتراكي» (وهو في الواقع ديموقراطي اجتماعي) و«الحزب الجمهوري» اليميني عند الخصومة مع روسيا والصين، وتعزيز قوّة الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي».

بين الشرق والغرب

وفي تفاصيل تلك المواقف، يَظهر مرشّحو اليسار واليمين المتطرّفَين الأكثر انتقاداً للولايات المتحدة وحلف «الناتو». إذ يريد زمور ولوبان ودوبون إينيان وميلينشون وروسيل وأرتو وبوتو، خروج فرنسا من القيادة المتكاملة لـ«الأطلسي»، كما يعترضون على انضمام أوكرانيا إلى الحلف - وهو موقف يشاركهم فيه بقيّة المرشّحين الذي يرفضون أيضاً ضمّ هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي -. كذلك، يناوئ هؤلاء العقوبات المفروضة على روسيا، على اعتبار أنّ الفرنسيين هم مَن سيدفعون ثمنها مع ارتفاع أسعار الغاز والنفط والبنزين. ووفقاً لزمور، يعمل «الناتو» فقط، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، على تشريع الصناعة العسكرية الأميركية، وإخضاع الدول الأوروبية لها. وكما دوبون إينيان وروسيل، يعتقد المرشّح الأكثر تطرّفاً أنه «يجب أن تكون (فرنسا) صديقة لروسيا، وأن تتوقّف عن كونها أداة للولايات المتحدة»، التي «تقضي وقتها في تأليب الدول الأوروبية على روسيا والصين». وفي الاتّجاه نفسه، يَعتبر لوبان وبوتو أنّ توسيع «الناتو» يستهدف تطويق روسيا بشكل خطير، وأن الغرب «يدفع روسيا إلى أحضان الصين». وتقول لوبان إنه «إذا اضطررنا إلى قطع علاقاتنا مع روسيا بسبب قضية تسميم نافالني، فعلينا قطع علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية لأنهم يقطّعون الصحافيين في السفارات»، موضحة أنها تسعى إلى «علاقات على بُعد متساوٍ مع الحلفاء».

ومن جانبه، يدعو ميلنشون إلى أن تكون بلاده «قوّة غير انحيازية»، معتبراً أن القيادة الأميركية تبحث عن حرب باردة مع الصين لأنها تَضعف وتواجه تناقضات داخلية تهدّدها. ولكن بعد اشتعال الحرب في أوكرانيا، عاد ميلنشون ليُعدّل قليلاً في موقفه، إذ قال: «لست غير انحيازي بين السيد زيلينسكي والسيد بوتين. من الواضح تماماً أنني في جانب السيد زيلينسكي. ولكن، على أيّ حال، يجب أن تكون فرنسا قادرة على أن تتمتّع باستقلال ذاتي في الحوار ويجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها».

وترى المرشّحة «التروتسكية»، أرتو، بدورها، أنّ الحرب في أوكرانيا «نتاج للنظام الإمبريالي». كما تَعتبر بوتين «ديكتاتوراً»، وتتّهمه و«شمال الأطلسي» و«القوى الإمبريالية الغربية» بأنهم يريدون جعل أوكرانيا «دمية لهم».

أمّا المرشّحون «المعتدلون»، فيَظهر موقفهم أكثر تطرّفاً حيال روسيا، إذ يريد بعضهم مثل بيكريس خفض المشتريات من النفط والغاز الروسيَين، فيما يَرغب آخرون كجادو وهيدالغو في تشديد الحصار على هذا البلد، ووقف مشروع «نورد ستريم 2» كلّياً، واستبدال استهلاك الغاز بالطاقة المتجدّدة. أمّا ماكرون، فيتعهّد بمواصلة سياسته المتمثّلة في فرض العقوبات على روسيا، وإيصال الأسلحة إلى أوكرانيا.

تتفاوت مواقف المرشحين ورؤاهم في شأن القضايا المتصلة بالشرق الأوسط (أ ف ب)

المسائل الدفاعية والعسكرية

في مجال الأمن والدفاع، يبدو جميع المرشّحين تقريباً مُدركين حقيقة اعتماد فرنسا على الولايات المتحدة. ولذا، يسعى زمور ولوبان وماكرون إلى تعزيز الدفاع القومي من خلال رفع ميزانيّته من 40,9 مليار إلى 50 مليار يورو سنوياً. كما يريد ماكرون مضاعفة عدد الاحتياطيين وتمديد الخدمة العامّة الوطنية التي تستهدف الشباب الفرنسيين الذين تُراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً. ومن جهته، يتطلّع زمور، المؤمن بـ«حرب الحضارات»، إلى الاستثمار في الغواصات النووية، وزيادة عديد القوات الفرنسية المتمركزة في الخارج، فضلاً عن عدد القواعد الجوية. أمّا بالنسبة للمرشحين اليساريين مثل ميلنشون أو روسل أو بوتو، فهم لا يرون جدوى من زيادة ميزانية الدفاع، فيما يطالب بعضهم بتمكين البلاد من إنتاج الأسلحة من دون الاعتماد على المواد الأميركية والإسرائيلية، ولا سيّما في مجال الأمن الحاسوبي. وبالنسبة للشركات الفرنسية التي تُصنّع الأسلحة مثل «داسو» و«ثالس» و«إيرباص»، تريد بيكريس، مثلاً، حمايتها من المنافسات «مثلما الألمان يدافعون عن مصالحهم الصناعية». وبينما ينتقد ميلنشون وجادو وبوتو مبيعات الأسلحة إلى «الديكتاتوريات» أو البلدان المتنازعة، كالسعودية، يرغب روسيل في فكّ الارتباط مع القوى النووية الأخرى وإعلان معاهدة أمنية جماعية «في أوروبا وفي العالم».

وفي ما يتعلّق بالعمليات العسكرية الخارجية، يرفض ميلنشون وبوتو وروسيل، على ضفّة اليسار، أيّ تدخّل عسكري، ويدعون إلى انسحاب القوات الفرنسية من أماكن انتشارها، كما إلى تعزيز دور الأمم المتحدة لضمان الأمن الجماعي، فيما يودّ جان لاسال أن يسمح للبرلمان أو للشعب بالتقرير في شأن التدخّلات العسكرية عن طريق التصويت. في المقابل، ينادي المرشحون على مقلبَي اليمين والوسط، مثل جادو وماكرون وبيكريس وهيدالغو، بتعزيز الدفاع الأوروبي، على اعتبار أنه «لا يمكننا ترك قيادة حلف شمال الأطلسي طالما لا توجد دفاعات أوروبية» كما يقول جادو، في حين يعتقد دوبون إينيان وبيكريس وهيدالغو أن البعثة العسكرية في أفريقيا ينبغي أن تستمرّ.

القوّة الناعمة وحرب النفوذ

لا يتردّد بعض المرشحين في الإعراب عن قلقهم إزاء النفوذ المتزايد لقوى أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط، وعلى رأسها الصين التي بات يُنظَر إليها كتهديد. وفي هذا الإطار، يدعو دوبون إينيان إلى الدفاع عن مصالح فرنسا التجارية من خلال فرض المعاملة بالمثل مع الصين، معتبراً أنه «إذا كنّا لا نستطيع أن نبيع لهم من دون إنشاء مصانع عندهم، فعليهم إنشاء مصانع في أوروبا للبيع هنا». كذلك، يريد كلّ من بيكريس وجادو حماية الصناعة الأوروبية من خلال إغلاق الأسواق الأوروبية أمام الصين، وتطبيق تدابير إعادة الاستثمار في الأخيرة. أمّا المرشح الشيوعي، روسيل، الذي شارك في الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لتأسيس «الحزب الشيوعي الصيني» في السفارة الصينية في فرنسا، فيريد إقامة علاقة متوازنة مُربِحة للجميع مع الصين، تهدف إلى حماية الصناعات والوظائف الأوروبية.

وفي ما يتّصل بالعلاقة مع أفريقيا، تَظهر مخاوف المرشّحين بشأن تزايد المشاعر المعادية لفرنسا هناك، وهو ما يدعون إلى معالجته بإعادة بناء «وزارة التعاون» في هذه القارّة، والاستثمار في المشاريع الإنمائية فيها، كما تفعل الصين، بحسب دوبون إينيان الذي يتّهم وزير الخارجية، جان إيف لو دريان، بأنه كان له خطاب تدخليّ في مالي، والرئيس السابق، نيكولا ساركوزي، بأنه ساهم في «التدمير المنظّم» لليبيا. كذلك، يدعو مرشّح اليمين المتطرّف إلى أن تكون بلاده حازمة مع تركيا، التي تبيع الأسلحة لليبيا و«تزعزع استقرار شمال الشرق الأوسط وأفريقيا». وفي الاتّجاه نفسه، تريد بيكريس «استعادة النفوذ الجيو. استراتيجي»، من خلال تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية والشرق الأوسط، بواسطة «وكالة التنمية الفرنسية»، فيما يطالب جان لاسال بـ«دعم تطوير الهياكل الأساسية الأفريقية، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية». أمّا المرشّح المناهض للرأسمالية، بوتو، فيريد أن يضع حدّاً لـ«فرانس أفريك»، معتبراً إيّاه «نظاماً استعمارياً» جرى من خلال دعم الديكتاتوريات، وإدامة القمع والبؤس والاستغلال باسم «مصالح فرنسا».

> باتت فرنسا تعاني كثيراً لفرض احترامها كـ«قوّة عظمى» في العالم

الشرق الأوسط

تتفاوت مواقف المرشّحين ورؤاهم في شأن القضايا المتّصلة بالشرق الأوسط، وإن كانت غير واضحة أو محسومة تماماً لدى العديدين منهم. في ما يتّصل بسوريا مثلاً، يجتمع مرشّحو اليمين المتطرّف، مثل زمور ولوبين ودوبون إينيان، على أن «قطع العلاقات مع سوريا كان خطأً»، وعلى أنهم «سوف يعيدون فتح سفارة بلادهم في دمشق»، معتبرين أنه «لو خسر (الرئيس السوري بشار) الأسد لكان لدينا داعش، ولكان أمن فرنسا على المحكّ»، وأنه «لا يمكننا الالتفاف على بلد مثل سوريا». أمّا بخصوص فلسطين، فاللافت أن زمور - وهو يهودي وليس صهيونياً؛ ربّما بسبب شوفينيته الشديدة - يرى أن «حلّ الدولتين» عفا عليه الزمن، من دون أن يذهب إلى أبعد من ذلك، في حين يؤمن ميلنشون بهذا الحلّ، ويعتقد أن فرنسا قادرة على «قلْب الطاولة» لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي. من جهتها، ترى المرشّحة اليمينية، بيكريس، أن معاداة الصهيونية هي شكل من أشكال معاداة السامية، وتعتبر أنه «لا يجب أن تتخلّى فرنسا عن دورها في تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لأنه إذا لم تتحدّث فرنسا عنه فلن يتحدّث عنه أحد». كما وتؤيّد بيع الأسلحة للسعودية بصفته «سياسة واقعية». وأخيراً، لا تجد هيدالغو إمكانية للتحدّث مع حركة «طالبان»؛ لـ«غياب المعتدلين في صفوفها»، فيما ترغب هي وميلنشون في مواصلة دعم حلفائهما الأكراد.

خاتمة

أثبتت الحرب في أوكرانيا ضعف أوروبا في مجال الدفاع، واعتمادها على الولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي». وجاء ذلك في وقت كان يتزايد فيه القلق الفرنسي على تراجع قوّة البلاد الناعمة ونفوذها في مستعمراتها السابقة، حيث تكافح من أجل البقاء، في ظلّ صعود قِوى منافِسة هناك، على رأسها روسيا والصين وتركيا. وعلى النقيض ممّا يُعتقَد، فإن مرشّحي الرئاسيات يدركون تمام الإدراك المعضلة التي تعصف ببلادهم، بين إرادتها الانفتاح على الجميع من جهة، وخضوعها للولايات المتحدة من جهة أخرى، في عالم لا تفتأ تتغيّر معالمه. باختصار، تكشف الحملات الانتخابية هواجس كانت لا تزال مَخفيّة، عنوانها أن فرنسا باتت تعاني كثيراً لفرض احترامها كـ«قوّة عظمى» في العالم.

الحدث

موسكو ـ كييف: طريق الاتفاق طويل

سريعاً، تَبدّد التفاؤل الذي شاع، أوّل من أمس، بشأن المفاوضات الروسية - الأوكرانية، إذ عادت موسكو وأكدت عدم وجود أيّ اختراق، مؤكدة أن الطريق أمام الاتفاق لا يزال طويلاً. وعلى المستوى الميداني، تراجعت بالفعل وتيرة العمليات في محيطَي كييف وتشيرنيغوف، كما كانت وعدت موسكو، إلّا أن القوات الروسية واصلت، في المقابل، عمليات التحشيد التمهيد لحسم معركة دونباس

تكمن العقبة الحالية في المقترحات الأوكرانية بشأن القرم (أ ف ب)

موسكو - الأخبار، وأحمد الحاج علي

على عكس الأجواء «التفاؤلية» التي سادت أوّل من أمس، وأنبأت بحصول تقدّم في المفاوضات الروسية - الأوكرانية، صدرت، أمس، تصريحات عن الكرملين عادت وأعطت انطباعاً بأن الاتفاق بين موسكو وكييف لا يزال بعيداً. إذ أعلن المتحدّث باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، عدم حصول أيّ اختراقات في جولة التفاوض الأخيرة في إسطنبول التركية. وأوضح بيسكوف أن شروع الجانب الأوكراني في صياغة اقتراحاته كان «النقطة الإيجابية» الوحيدة في الجولة، أمّا «في ما تبقّى فلا نستطيع تأكيد حصول أيّ شيء واعد، ولا يزال يتعيّن علينا أداء العمل الذي سيستغرق وقتاً طويلاً». وأشار إلى أن رئيس الوفد الروسي، فلاديمير ميدينسكي، أطلع الرئيس فلاديمير بوتين على نتائج اجتماعات إسطنبول، التي وافقت فيها أوكرانيا، للمرّة الأولى، على «تلبية سلسلة الشروط (الروسية) ذات الأهمية القصوى لبناء علاقات طبيعية في المستقبل»، وفق ما أكد ميدينسكي نفسه، معتبراً أنه إذا جرى تطبيق هذه الالتزامات «فإن ذلك سيؤدّي إلى إزالة خطر إنشاء معسكر خاص بالناتو في أراضي أوكرانيا». وأشار إلى أن المفاوضات لا تزال مستمرّة، مشدداً على أن موقف روسيا المبدئي بشأن وضع شبه جزيرة القرم وجمهوريتَي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتَين لا يزال ثابتاً. ووفقاً لمحلّلين سياسيين روس، تكمن العقبة الحالية في المقترحات الأوكرانية بشأن القرم؛ إذ قدّمت كييف تعهّداً بعدم حسم أمر شبه الجزيرة عسكرياً، موحية بأنها تريد بحثها بطرق ديبلوماسية، وهو ما ردّ عليه المتحدّث باسم الكرملين بتأكيده أن موسكو لن تتفاوض مع أيّ أحد على الوضع هناك، منبهاً إلى أن هذا الأمر ممنوع وفقاً للدستور الروسي.

واللافت أن الحديث الذي سرى أوّل من أمس عن تقدّم في المفاوضات لم يلقَ ترحيباً في الأوساط السياسية والشعبية المؤيّدة لروسيا؛ إذ دعا الرئيس الشيشاني، رمضان قاديروف، إلى عدم التعويل على المفاوضات، والاستمرار في العمل العسكري. ورأى قاديروف أنه «لا توجد سلطة في كييف لكي يتمّ التفاوض معها»، واصفاً مَن هم في الحُكم بأنهم «لعبة بيد الغرب»، و«مَن يقاتل من الجانب الأوكراني» بأنهم «النازيون و المرتزقة من كلّ العالم»، معتبراً أنه «قبل القضاء عليهم بالكامل لن تنعم أوكرانيا بحياة طبيعية». وبمعزل عن تفاوت ردود الفعل والتقديرات، تؤكد مصادر مطّلعة أن الرئيس الروسي ليس بصدد التراجُع عن أيّ من المطالب التي كان أعلنها، خصوصاً في ظلّ الالتفاف الشعبي الملحوظ حول العملية العسكرية وأهدافها، ورفض تكرار تجربة عام 2014، بتوقيع اتفاقية شبيهة بـ«مينسك 1 و2».

ميدانياً، لم يعنِ قرار التهدئة الذي أعلنته الدفاع الروسية في محيطَي العاصمة الأوكرانية كييف ومدينة تشيرنيغوف، انسحاب القوات الروسية من مواقعها أو فكّ الحصار عن المدينتَين. ومع ذلك، سُجّل هدوء نسبي في محيطهما، بينما واصلت القوات الروسية التمهيد الصاروخي والمدفعي والتحشيد لاستئناف عملية الضغط على القوات الأوكرانية المنسحِبة من محيط مدينة إيزيوم إلى الجنوب؛ إذ يستهدف الروس الالتفاف على محورَي سلافنسكايا وكراماتوروسكايا، للالتقاء مع المهاجِمين من اتجاه محور غورلوفكا. كما تعمل القوات الروسية على اختراق خطوط دفاعات القوات الأوكرانية عند محور أفدييفكا شمال مدينة دونيتسك، في ما يؤشّر إلى أنها بدأت فعلياً تصعيد جهودها لحسم معركة الدونباس. وفي الجنوب، تستمرّ محاولات القوات الأوكرانية التقدّم من محيط نيقولايف إلى ستانيسلاف التي تسيطر عليها القوات الروسية على البحر الأسود غرب خيرسون، لكن الروس يحاصرون فعلياً الأوكران في محيط نيقولايف، ويستهدفون أيّ تحرّك لهم باتجاه الجنوب أو الجنوب الشرقي، حيث لوحظ تراجع في نشاط القوات الأوكرانية جنوب مقاطعة زباروجيا، ما يعني أنها قد تكون عاجزة عن القيام بمبادرات عملانية، الأمر الذي يؤشّر بالتالي، هو الآخر، إلى قرب حسم معركة جنوب الدونباس.

> شروع الجانب الأوكراني في صياغة اقتراحاته كان «النقطة الإيجابية» الوحيدة في الجولة الأخيرة

على صعيد آخر، كشف المتحدث باسم الكرملين أن بلاده تعمل على توسيع استخدام العملة الوطنية مع الدول الأخرى. وبشأن تسديد «الدول غير الصديقة» ثمن الغاز بالروبل الروسي، قال بيسكوف إن بلاده لن تطلب ذلك على الفور، واعداً بالتحوّل التدريجي إليه. وكان الرئيس الروسي أصدر تعليماته إلى مجلس الوزراء والبنك المركزي وشركة «غاز بروم»، باتخاذ التدابير الضرورية لتغيير عملة الدفع مقابل إمدادات الغاز إلى الروبل، بحلول 31 آذار. وفي السياق، حذر رئيس مجلس الدوما، فياتشيسلاف فولودين، الاتحاد الأوروبي من أنه إذا كان يريد الغاز الروسي فعليه دفع ثمنه بالروبل، ملوّحاً بأن صادرات النفط والحبوب والمعادن والأسمدة والفحم والأخشاب قد تُسعَّر كذلك بالروبل.

إلى ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال لقائه نظيره الصيني، وانغ يي، في مدينة تونشي الصينية، حرص بلاده على التطور الثابت والمستمرّ للعلاقات مع الصين، مضيفاً أن «روسيا والصين وشركاءهما سيتحرّكون معاً نحو نظام عالمي متعدّد الأقطاب وعادل وديموقراطي، بناءً على نتائج المرحلة الخطيرة التي يمرّ بها تاريخ العلاقات الدولية».

اليمن

ليس إعلانا الرياض وصنعاء الأخيران، عن هدنة ستسري في اليمن خلال شهر رمضان، إلّا جزءاً من اتفاق كان جرى التوصّل إليه بوساطة الأمم المتحدة. أرادت السعودية استغلاله في الترويج لنفسها كـ"داعية سلام"، قبل أن تُبطل "أنصار الله" حساباتها، بخطّة عسكرية - سياسية انتهت إلى إعطاء مهلة ثلاثة أيّام لوقف العمليات العسكرية. وعلى رغم أن الإعلان السعودي يبدو، هذه المرّة، مفارِقاً لما سبقه من إعلانات ثَبُت لاجدّيتها، إلّا أن قيادة صنعاء تظلّ ترهن مصيره بما سيَعقبه من خطوات في المرحلة المقبلة بخصوص القضايا الإنسانية، والتي تفيد معلومات "الأخبار" بأنه جرى الاتفاق بالفعل على سلسلة إجراءات "بناء ثقة" بشأنها، في المشاورات الأخيرة التي رعاها المبعوث الأممي

هدنة الرياض تحت الاختبار
صنعاء تنتظر رفع الحصار

كان من المقرر أن يتولى المبعوث الأممي الإعلان عن بدء الهدنة من منبر المشاورات اليمنية التي يرعاها «التعاون الخليجي» في الرياض (أ ف ب)

لقمان عبد الله

أفضت المشاورات التي أجراها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، بين الجانبَين اليمني والسعودي، إلى الاتفاق على هدنة مؤقّتة. وكان غروندبرغ قد اجتمع، في التاسع عشر من الشهر الجاري، مع رئيس وفد صنعاء التفاوضي، محمد عبد السلام، في العاصمة العُمانية مسقط. وقد سُرّبت حينها معطيات عن تقدّم في المفاوضات بين «أنصار الله» والرياض، أفضى إلى الاتفاق على هدنة في شهر رمضان بإشراف ومتابعة أممية، بالتزامن مع حديث عن أن النقاشات حقّقت توافقاً حول عدّة ملفات، أبرزها: تبادل الأسرى، وفتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء، إلى جانب آلية صرف المرتّبات. ولم يقتصر النقاش على ذلك، بل تعدّاه إلى استطلاع رؤية «أنصار الله» للحلّ النهائي للصراع. على أن رأي الحركة و«حكومة الإنقاذ» معلَن بهذا الشأن، وهو أن أيّ تسوية سياسية ستكون ممكنة مع الجانب السعودي بعد الاتفاق على رفع الحصار ودفع التعويضات وإعادة الإعمار وانسحاب القوات الأجنبية من اليمن. من هنا، حدّد الاتفاق غير المعلَن مجموعة من «إجراءات بناء الثقة» تمهيداً للدخول في مشاورات الحلّ الشامل.

ما حصل هو أن بدل أن يُعلن غروندبرغ الهدنة بنفسه، أعلنت السعودية، عبر أمانة "مجلس التعاون الخليجي" عن المشاورات اليمنية ـ اليمنية في الرياض، وحدّدت الـ29 من آذار موعداً لها. وأشارت التقديرات، حينها، إلى أن الأمين العام للمجلس سيعلن عن الهدنة في الجلسة الافتتاحية للمشاورات، في محاولة لتوظيف الاتفاق من قِبَل السعودية، في الترويج لنفسها كساعية في الحلّ السلمي. من هنا، عمدت قيادة صنعاء إلى رسم خطّة عسكرية وسياسية مُقابِلة. ففي الأولى، وضعت من خلال «عمليات كسر الحصار» سقفاً عسكرياً مرتفعاً غير معتاد، مُدرِجةً على القائمة أهدافاً في الداخل السعودي لم تكن تُستهدف في السابق، مثل محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه وتكريرها، الأمر الذي يشكّل خطراً على أنحاء المملكة كافّة، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية. كما وجّهت رسالة إلى كلّ من واشنطن والرياض بقدرتها على اختراق الدفاعات الجوية المخصّصة لحماية تلك المنشآت، متى أرادت ذلك. سياسياً، استبقت القيادة السياسية في صنعاء إعلان "التعاون الخليجي" للهدنة، عبر كلمة لرئيس "المجلس السياسي الأعلى"، مهدي المشاط، أعلن فيها «تعليق الضربات الصاروخية وضربات الطيران المسيّر والأعمال العسكرية كافّةً في اتجاه السعودية، برّاً وبحراً وجوّاً، بشكلٍ أحاديّ، لمدة 3 أيام»، وأكّد «استعداد صنعاء لتحويل هذا الإعلان إلى التزامٍ نهائيٍّ وثابتٍ، إذا التزمت السعودية بإنهاء الحصار ووقف غاراتها على اليمن، بصورة نهائيّة»، موضحاً أن «تعليق العمليات الهجومية لمدّة 3 أيام يشمل جبهة مأرب». وسبقت إعلانَ المشاط تغريدةٌ لرئيس لجنة الأسرى في صنعاء، عبد القادر المرتضى، أكد فيها قرب إتمام عملية تبادل مع «التحالف»، تتضمّن الإفراج عن شقيق الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، إضافة إلى أسرى سعوديين وسودانيين، في خطوة وُضعت في إطار إجراءات «بناء الثقة» بين الجانبين. وكان من المقرّر أن تتسلّم صنعاء، الثلاثاء الماضي، كشوفات من قِبَل حكومة هادي، إلا أن الأمم المتحدة أبلغتها أن «الشرعية» غير جاهزة بعد، وأن الكشوفات ستسلّم بعد أسبوع من الآن.

ويرى مراقبون أن إعلان الهدنة من الجانب اليمني مناورة سياسية ذكية، استطاعت صنعاء بواسطتها فضح التواطؤ الأممي مع الجانب السعودي، وكشْف خطة الرياض القاضية بالالتفاف على المطالب اليمنية المشروعة. ولذا، فقد بدا الإرباك واضحاً على "التعاون الخليجي"، ما دفعه إلى تأخير الجلسة الافتتاحية للمشاورات اليمنية ليوم واحد، قبل أن تعلن قيادة «التحالف» أنه «استجابة للدعوة المقدّمة من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بطلب وقف العمليات العسكرية، تزامناً مع انطلاق المشاورات اليمنية ـ اليمنية، يعلن التحالف وقف العمليات العسكرية ابتداءً من السادسة صباح (يوم أمس) الأربعاء».

> يبدو إعلان الهدنة الأخيرة مختلفاً عن إعلانات الهدن الكثيرة السابقة من قِبَل «التحالف»

ويمكن القول إن إعلان الهدنة الأخيرة مختلف عن إعلانات الهدن الكثيرة السابقة من قِبَل «التحالف» (حوالي 7 إعلانات هدن منذ أيار 2015 لم يُكتب النجاح لأيّ منها)؛ إذ إنه يفتح هذه المرّة الباب على احتمال الانتقال إلى خطوات متقدّمة لاحقة، بحديث الناطق باسم "التحالف"، تركي المالكي، عن إمكانية تحقيق مطلب رفع الحصار، من خلال قوله إن "وقف العمليات العسكرية يهدف إلى خلق بيئة إيجابية خلال شهر رمضان لصناعة السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن". من هنا، تنتظر صنعاء الخطوات المصاحبة لوقف العمليات العسكرية، حتى تبنِي على الشيء مقتضاه، وفي حال استجابة الرياض لمطالبها، فإن الهدنة ستُمدّد تلقائياً شهراً آخر، تمهيداً لمشاورات الحلّ النهائي والشامل. وبخلاف ذلك، فإن الهدنة، ما لم تشمل القضايا الإنسانية، سيجري التعاطي معها على أنها غير موجودة، على اعتبار أن تداعيات الحصار الاقتصادي لا تقلّ إيذاءً عن العدوان العسكري.

ما الخطوات المقبلة؟

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

علمت «الأخبار»، من مصادر ديبلوماسية يمنية، أن اتفاق الهدنة غير المُعلَن بين صنعاء والرياض، يشتمل الاتفاق على دخول أكثر من 40 سفينة إلى ميناء الحديدة، بما فيها سفن المشتقّات النفطية، وتسيير أكثر من 50 رحلة جوّية تحمل المرضى من مطار صنعاء إلى عدد من الوجهات العربية. كما يشمل صفقة تبادل جديدة، سيستفيد منها 2000 أسير من طرفَي الصراع. وفي انتظار البدء بتطبيق هذه التفاهمات، يظلّ التشكيك سيّد الموقف في صنعاء.

إذ يتّهم مستشار «المجلس السياسي الأعلى»، محمد طاهر أنعم، في حديثه إلى «الأخبار»، السعودية، بـ«العودة إلى أسلوب المماطلة والتسويف والتلاعب بالوقت لمحاولة تهدئة الجبهات العسكرية، واستغلال الوقت بمزيد من الحصار وتحريك الطابور الخامس في الداخل والمرتزقة في الخارج لخلخلة الجبهة الداخلية»، مضيفاً أن «الرياض تتلاعب بالوقت في مسألة الأسرى كما فعلت أكثر من مرّة». ويوضح أنه «كان مقرّراً تسليم أسماء الدفعة الأولى الاثنين الماضي، إلّا أن السعودية وجّهت مرتزقتها بالتأخير المتعمّد، ولمدّة أسبوع كامل بحسب بيانهم». ويرى أن «السعودية تُراهن مع كلّ يوم يمرّ على تفكيك الجبهة الداخلية، وتوظّف من أجل ذلك الكثير من الأموال للمرتزقة والفاسدين في الداخل»، معتبراً أن «مجرّد جمع السعودية للمرتزقة المحرّضين على الحرب في اليمن في الرياض هو إعلان حرب وتحرّش بالشعب اليمني».

وفي الاتّجاه نفسه، أصدر «المجلس السياسي الأعلى»، مساء أمس، بياناً أعرب فيه عن أسفه لـ«الاستجابة الواضحة والصريحة» للمبادرة اليمنية. وإذ أكد أنه «لا يمانع أيّ استجابة إيجابية تحت أيّ عنوان ومن أيّ زاوية»، إلّا أنه شدّد على «أن لا سلام من دون رفع الحصار عن كاهل الشعب اليمني، واحترام سيادة واستقلال اليمن». وهدّد بأنه «إذا لم يتحقّق ذلك، فإن اليمن قيادة وشعباً يحتفظ بحقه الكامل في اتّخاذ ما يراه مناسباً من الخطوات السياسية والعسكرية، وبما يضمن انتزاع حقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة».

تقرير

الصدر يفشل ولا يتنازل: العراق أمام أزمة دستوريّة

اهتزّ «تحالف المصلحة» في العراق، أمس، بعد فشله للمرّة الثانية في تحقيق النصاب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ومن ثمّ اختيار رئيس للوزراء. إلّا أن الطرف الأبرز في هذا التحالف، مقتدى الصدر، أعلن رفضه القاطع أيّ توافق مع «الإطار التنسيقي»، ما يعني عملياً إدخال البلاد في أزمة دستورية قد تطول، في ظلّ عدم ظهور إمكانية لحلّ مجلس النواب الجديد والذهاب إلى انتخابات مبكرة أخرى

بغداد ـ **سُرى جيّاد**

لم يَعُد من خيار أمام القوى السياسية العراقية، بعد سقوط رهان التحالف الثُّلاثي، على إنتاج حُكم جديد تحت عنوان «حكومة غالبية وطنية»، سوى العودة إلى التوافق، وإن بصيغ مختلفة عمّا كانت عليه الحال في الحكومات السابقة، بفعل استخدام قوى الأقلية، الثُّلُث المعطّل، في نسف جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. ولكنّ زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الذي يشعر بتلاشي فرصته لحُكم البلاد، عاجَل هذا الطرح بتغريدة قاطعة، مُعلناً «(أنني) لن أتوافق معكم. لا للتوافق بكلّ أشكاله. فما تسمّونه بالانسداد السياسي أهون من التوافق معكم وأفضل من اقتسام الكعكة معكم»، مضيفاً أن «الوطن لن يخضع للتبعية والاحتلال والتطبيع والمحاصصة». غير أن الواقع هو أن مشروع التحالف الثُّلاثي للاستئثار بالحُكم هو الآخر وصل إلى طريق مسدود، مع كلّ ما يمكن أن يفضي إليه من مشاريع خطرة على العراق، من خلال تشجيع الميول الانفصالية لآل بارزاني في كردستان، وتآمرهم على وحدة البلاد من بوّابة علاقاتهم القديمة مع العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة والسعودية والإمارات وتركيا، والاستجابة للنزعات التخريبية لدى حلفاء الخليج وتركيا في «تحالف السيادة» بقيادة محمد الحلبوسي وخميس الخنجر. هذا فضلاً عن أنه ليس من الديموقراطية في شيء، الحرَج إذا ما عمد فريق يشعر بأنه غُبِن في الانتخابات النيابية الأخيرة، إلى استخدام الثُّلُث المعطّل لمنع استبعاده كلّياً من دائرة القرار، وهو يمثّل فئات أساسية من الشعب العراقي؛ فهذه أداة دستورية مشروعة، وإلّا لَما نصّ عليها الدستور.

رُفعت الجلسة بعد حضور 178 نائباً من أصل 329 عضواً في مجلس النواب، أي أقلّ بـ42 نائباً من نصاب الثلثَين. وينصّ الدستور العراقي، في المادة 72 ثانياً، على انتخاب رئيس الجمهورية الجديد خلال 30 يوماً من أوّل انعقاد للمجلس، وبما أنه أُعيد فتح باب الترشيح للرئاسة بقرار من مجلس النواب في السادس من آذار الماضي، اعتُبر هذا التاريخ بداية مهلة الـ30 يوماً. وعليه، يَدخل العراق في فراغ رئاسي اعتباراً من السادس من نيسان المقبل. ويقول الخبير القانوني العراقي، علي التميمي، لـ«الأخبار»، إنه «إذا تجاوَز المجلس هذه المهلة من دون انتخاب رئيس، سنكون أمام فشل غير قابل للحلّ. وربّما يتمّ حلّ البرلمان بطلب من ثلث الأعضاء أو من رئيسَي الجمهورية والوزراء معاً، وموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء وفق المادة 64 من الدستور، أو استفتاء المحكمة الاتحادية العليا لمعرفة المَنْفذ الدستوري. وربّما نكون أمام انتخابات مبكرة جديدة، وتستمرّ الحكومة الحالية بتصريف الأمور اليومية».

السؤال المطروح حالياً هو هل سيبقى التحالف الثُّلاثي على تماسكه بعد فشله في تحقيق أهدافه؟ الجواب يكمن في نسيج التحالف نفسه الذي شكَّل بالنسبة إلى أطرافه الثلاثة تحالف ضرورة، يريد كلّ منها تحقيق مجموعة من الأهداف من خلاله، إلّا أنها تلتقي عند هدف أساسي، تقاطعت معها عليه قوى إقليمية ودولية، وهو تقليص النفوذ الإيراني في العراق، على رغم أن أطراف «الثُّلاثي» ليست حليفة طبيعية بعضها مع بعض. فـ«الحزب الديموقراطي الكردستاني» يخشى النزعة الانفرادية في الحُكم التي استعجل الصدر إظهارها، ولكنه مستعدّ لها إذا كان الثمن غضّ النظر عن ميوله الانفصالية وعلاقاته مع إسرائيل وإضعاف «الاتحاد الوطني الكردستاني» المنافس، وهذا ما كان سيحصل عليه لو نجح التحالف. ومن جهته، يسعى «تحالف السيادة» لإعادة توزيع السلطة بين المكوّنات العراقية، وهو هدف يتحقّق جزء منه بمجرّد انشطار المكوّن الرئيس إلى نصفين، كما يحدث حالياً. أمّا الصدر نفسه، فيريد حُكم العراق، حتى لو تحت ظلال هذه التحالفات لشريكَيه.

> فشل مجلس النواب في انتخاب رئيس يعني عملياً إدخال البلاد في أزمة دستورية قد تطول

في المقابل، اعتبر رئيس «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، في تغريدة، أن «الإطار التنسيقي» والمتحالفين معه أكدوا قوّة الثلث الضامن في منع عقد جلسة يَعدّونها «خطيرة»، مُعلِناً إعداد ورقة للخروج من حالة الاختناق، بعدما تأكّد أن التحالف الثلاثي لم يتقدّم بمبادرة لإيجاد حلول واقعية تمنع العملية السياسية من الانهيار. لكنّ «التنسيقي» لا يملك هو المبادرة، وتبدو معارضته لحلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات جديدة، ناجمة عن أنه لا يزال لا يملك مشروعاً يجتذب من خلاله الناخبين، بعد فشل الحكومات التحاصصية بشكلها السابق. وهو إذ تَوحّد على إسقاط مشروع التحالف الثلاثي، فإنه لا يتّفق على الكثير، بل إن الخلافات بين مكوّناته، السياسية والشخصية، أكبر من أن يغطّيها أيّ شيء، وقد كانت هي السبب في سقوطه خلال الانتخابات الأخيرة. ربّما لو كانت الأمور بيد العراقيين أنفسهم لأمكن الحديث عن حلّ ممكن، يتمثّل في تنازلات متبادلة من الأطراف المختلفة تكون نتيجتَها صيغُ أفضل للحكُم يستفيد منها الشعب العراقي، لكنّ للقوى الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والإمارات وتركيا، رأياً آخر، ومصالح أخرى، وهي لن تتخلّى عنها طوعاً.

مشروع التحالف الثلاثي للاستئثار بالحكم هو الآخر وصل إلى طريق مسدود (أ ف ب)

سوريا

«داعش» لا يستريح
«غزوة» تجريبية في الهول

الحسكة ـ **أيهم مرعي**

كما كان متوقّعاً، بدأت خلايا تنظيم «داعش» تطوير نشاطها داخل مخيم الهول، الذي يضمّ عائلات مقاتلي التنظيم، من التركيز على تفعيل «الحِسبة» داخله، إلى هجوم مسلّح واسع وقع مطلع الأسبوع الجاري، استُخدمت فيه أسلحة متوسّطة وخفيفة، وذلك بعد أقلّ من أسبوعين على تسلُّل مسلّحين من «داعش» إليه، واشتباكهم مع عناصر حراسته. وبدأت مؤشّرات الهجوم الأخير بالظهور من خلال قيام عدد من عناصر «داعش» قُبيل العملية، بتنفيذ حُكم الجلد بحقّ امرأتَين داخل «الهول»، ما دفع عناصر «قسد» إلى شنّ حملة مداهمة لإلقاء القبض على الأشخاص الذين نفّذوا الحُكم، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع اشتباكات داخل أحد أقسام المخيم. وتفيد مصادر من داخل «الهول»، «الأخبار»، بأن «التنظيم نفّذ هجوماً على عناصر تابعين لقسد كان يقومون بعمليات اعتقال لعدد من القاطنين بين القسمَين الثاني والثالث، مستخدماً الأسلحة الرشاشة وقذائف الأربي جي»، مضيفة أن «مسلّحي داعش أطلقوا 4 قذائف أر بي جي باتجاه مقاتلي قسد، بعد انطلاق الهجوم من القسم الرابع الذي يقطنه نازحون سوريون». كما تفيد المصادر بأن «الاشتباكات أسفرت عن مقتل 4 مدنيين وإصابة آخرين، مع وجود خسائرٍ في صفوف عناصر قسد»، كاشفةً أنه «على الرغم من إعلان الأخيرة ضبط الأمن، والقضاء على المهاجمين، إلّا أن عدداً من عناصر التنظيم لا يزالون متواجدين داخل المخيم، ويشكّلون خطراً على سكانه». وتشير إلى أن «قسد تمنع دخول العاملين في الجمعيات والمنظمات الإنسانية إلى الهول منذ 17 الشهر الجاري، في ظلّ تنفيذ اعتقالات داخل الأقسام العراقية، شملت ما لا يقلّ عن 90 شخصاً»، مُتوقّعة أن تكون «هذه الاعتقالات قد جرت بالتنسيق مع لجنة أمنية عراقية أقامت في المخيّم لأكثر من عشرة أيام».

من جهتها، تعلّق مصادر عسكرية ميدانية على هجوم «داعش» الأخير بالقول إن «معنويات عناصر التنظيم ارتفعت بشكل كبير بعد نجاحه في فكّ احتجاز المئات من عناصره من سجن الثانوية الصناعية، في ما عُرف بمعركة هدم الأسوار»، معتبرةً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «تصاعد تحرّكات التنظيم داخل مخيم الهول، وشنّه الهجوم المسلّح الثاني خلال شهر، ينبئان بتحضيرات يقوم بها لتنفيذ هجوم واسع على المخيم». وتعتقد المصادر أن «هذه الهجمات ليست سوى جسّ نبض لهجوم أكبر، نوّهت له سابقاً مصادر أمنية من داخل قسد»، مُتوقّعةً أن «يغضّ التحالف الدولي النظر عن تحرّكات داعش، لاستثمار الهجوم في الترويج لقدرة التحالف على صدّه لاحقاً، ولإرسال إشارات خطر إلى الدول التي لها رعايا داخل المخيم، لسحب رعاياها من داخله». وكانت «قسد» استقدمت تعزيزات عسكرية كبيرة لمنع خروج الأمور عن السيطرة، بالتزامن مع وصول رتل تابع لـ«التحالف الدولي»، وتحليق للطيران المروحي والمسيَّر الأميركي، لمراقبة تطورات الأوضاع داخل «الهول»، من دون المشاركة في الاشتباكات. وترافق ذلك مع إعلان قوات «الأسايش» الكردية، «حظر تجوال في مخيم وبلدة الهول، لإنجاز عمليات تفتيش»، في وقت كشفت وسائل إعلام تابعة لـ«قسد» أن «عناصر داعش الذين نفّذوا الهجوم كانوا يرتدون زيّ قسد، وتمكّنوا من دخول المخيم بأسلحتهم وذخائرهم»، لتعود وتناقض نفسها بالتأكيد أن «العناصر المتسلّلين دخلوا بمساعدة إحدى المنظمات العاملة في الشأن الإنساني، بعد تخطيط مسبق».

> يبدو أن معنويات التنظيم ارتفعت بعد نجاحه في فكّ احتجاز المئات من عناصره من سجن الثانوية الصناعية

وجاء الهجوم بعد يوم واحد من إنهاء لجنة من وزارتَي الداخلية والهجرة العراقيتَين أعمالها للبدء بعملية نقل جديدة لعدد من الأسر العراقية من مخيم الهول، إلى مخيم جدعة في الموصل داخل الحدود العراقية. ومن المتوقّع أن تبدأ عمليات ترحيل 800 عائلة عراقية مطلع شهر نيسان، كدفعات أولى، على أن تستمرّ عمليات النقل تباعاً بالتنسيق مع «قسد»، لإخلاء كلّ العوائل العراقية الراغبة في مغادرة «الهول». وفي هذا الإطار، أفاد المتحدث باسم وزارة الهجرة العراقية، علي عباس، في تصريحات إعلامية، بأن «لجنة حكومية عراقية وصلت إلى مخيم الهول، لدراسة أوضاع نحو 31 ألف عراقي يقطنون المخيم، واستمعت لمطالبهم، وستبدأ قريباً عمليات نقل دفعات جديدة منهم، بعد نقل 4 دفعات خلال الفترة الماضية، ضمّت نحو 450 عائلة». وأضاف أن «التغيير الوزاري في العراق أثّر على عمليات نقل العوائل، مع وجود إصرار عراقي على إعادة كلّ العراقيين المتواجدين في المخيم إلى بلدهم».

تعتقد مصادر أن «هذه الهجمات ليست سوى جسّ نبض لهجوم أكبر» (أ ف ب)

رياضة

تصفيات كأس العالم

لبنان وحلم المونديال: التاريخ لا يعيد نفسه

حسناً، انتهت التصفيات الآسيوية المؤهّلة إلى نهائيات كأس العالم لكرة القدم. وفرضت الواقعية كلمتها إن كان من خلال أسماء المنتخبات المتأهلة إلى مونديال قطر، أو من خلال ما حقّقه منتخب لبنان من نتيجةٍ نهائية في ختام الدور الحاسم. نتيجةٌ يُفترض الجلوس والتفكير بها ملياً للعبور نحو مرحلة أفضل تُبعد الخيبات وتجلب الانتصارات

شربل كريم

من قال إن لبنان سيتأهل إلى كأس العالم؟ طبعاً هو كان أمنية وحلماً، لكنه لم يكن عبارة واقعية لاعتباراتٍ عدة.

محبو المنتخب كانوا يعرفون ضمنياً أن وطنيتهم وحماستهم هما اللتان تحركان فيهما تلك المشاعر التي تفصل المشجّع عن الواقع غالباً، فيشعر أحياناً بأن فريقه أو منتخب بلاده هو الأقوى. طبعاً كلنا شعرنا بهذا الأمر عندما بلغ منتخبنا الدور الحاسم من التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى المونديال القطري، فنسينا سريعاً معاناتنا للفوز على سريلانكا الضعيفة، وتجاهلنا خسارتنا المريرة أمام تركمانستان خلال تلك الرحلة الصعبة إلى كوريا الجنوبية.

خدمتنا الظروف وقتذاك. كنا نعلم جيّداً ونعي، لكن جاء فوزنا الجميل على الجار السوري ليعمي بصيرتنا، فخرجنا مهلّلين ومتأملين وطامحين، أقلّه إلى مركز ثالث في مجموعتنا، وذلك من دون الاكتراث إلى الخصم الذي قد ينتظرنا في الملحق القاري وما بعده أيضاً.

منتخبنا الوطني لم يتعمّد أن يأخذنا إلى عالم الأحلام أو أن يوهمنا بشيء لن يتحقّق، فنحن ذهبنا بأنفسنا إلى هناك لشدّة حاجتنا إلى فرحةٍ وإلى أمل بأن يوم غدٍ سيكون أفضل، وبأن الحياة ستبتسم لنا يوماً بعدما أصبحت أيامنا أشبه ببلايالينا من شدّة الظلمة والظلم الذي عرفته البلاد على وقع أسوأ أزمةٍ تعيشها في تاريخها.

هنا المنتخب خدمنا في الحياة اليومية، حيث بات موعد مبارياته مقدّساً لأنه يُنسينا لمدة ساعتين من الزمن تقريباً كل همومنا، وهناك في الملعب أنتهت التصفيات وبات الهمّ كبيراً لكيفية الخروج من دوّامة نتائجها السلبية التي كشفت أننا

من الصعب إلقاء اللوم على طرف معيّن بعدما قبع لبنان في قعر المجموعة الاولى (طلال سلمان)

بحاجةٍ إلى الكثير من أجل مجاراة كبار آسيا، وتكوين منتخب قوي ومتماسك فنيّاً يمكنه أن يأخذنا إلى أبعد ممّا وصلنا إليه ويحوّل الأحلام إلى حقيقة.

هاشيك برهء ومنّهم

الواقع أنه من الصعب إلقاء اللوم على طرفٍ معيّن بعدما قبع لبنان في قعر المجموعة الأولى للدور الحاسم، فمستوى المنتخب فنيّاً لم يكن ثابتاً، وذلك بسبب ظروفٍ مرحلية أثّرت عليه بشكلٍ أو بآخر.

كالعادة، تُوجّه أصابع الاتهام أوّلاً إلى المدرب، فسارع كثيرون عند كل مطبّ إلى اتهام المدير الفني التشيكي إيفان هاشيك بالتقصير هنا وبحساباتٍ خاطئة هناك.

هاشيك قدّم عملاً جيّداً لناحية تنظيم اللاعبين على أرض الملعب، فبدوا كمجموعةٍ أفضل بكثير مما كان عليه الوضع سابقاً، لكنّ الرجل عابه قراءة بعض المحطات المفصلية على غرار المباراتين اللتين شكّلتا مفترقاً في مشوارنا، وهما المواجهتان اللتان استضفنا خلالهما إيران والإمارات على التوالي.

> لم يتعمّد منتخبنا الوطني أن يأخذنا إلى عالم الأحلام أو أن يوهمنا بشيء لن يتحقّق

الواضح أن هاشيك يتحمّل في مكانٍ ما مسؤوليةً في ما حصل بأعتراف بعض اللاعبين أنفسهم، وهؤلاء غمزوا غالباً من قناة التحفّز المبالغ به في بعض اللقاءات، ولو أن الردّ عليهم كان بأن المنتخب لا يملك تلك الإمكانات الهجومية التي تخوّله فتح الملعب وتهديد كبار آسيا، والدليل أن منتخبنا كان الأسوأ هجوماً بين المنتخبات الـ12 التي بلغت الدور النهائي بتسجيله 5 أهداف فقط في 10 مباريات. لكنّ اللاعبين أنفسهم يردّون بإشارةٍ إلى تحرّر شعروا به أيام المدير الفني الروماني ليفيو تشوبوتاريو الذي تمتّع بجرأة غابت عن هاشيك وقبله عن نظيره المونتينغري ميوداراغ رادولوفيتش الذي أصرّ على منح أسلوبه الدفاعي عنوان الواقعية.

ربما دفع المنتخب أمام سوريا ثمن «الواقعية المفرطة»، وربما دفع ثمن غياب عددٍ كبير من الأساسيين، لكن السبب المباشر قد لا يكون في نظر البعض هاشيك أو أي غائبٍ عن تشكيلته بل أسباب أخرى.

واقعٌ صعبٌ وعفويّ

هنا تكثر الأسباب، لكن ما يمكن تسميتها بالرئيسية لا جدال حولها، وهي تبدأ من الذهاب إلى إجراء مقارنةٍ بين واقع كرة القدم اللبنانية ونظيراتها في القارة الآسيوية.

هنا الكلام عن اعتماد المنتخب اللبناني على نهجٍ عفوي في مسألة تكوينه وزيادة قوته، فالمرحلة الانتقالية تبدو أصعب عندما يبدأ أي منتخب في انتشال نفسه من دوّامة النتائج السلبية ويعمل على خلق جيلٍ جديد. وهذا الجيل يحتاج إلى فترةٍ غير بسيطة ليندمج ويصبح أشبه بكتلةٍ قوية.

فرنسا احتاجت إلى سنواتٍ عدة للوصول إلى هذه المعادلة، وتحديداً منذ خروجها من مونديال 1986، فبنت على فشلٍ متتالين في التأهل إلى كأس العالم لتفوز بعدها باللقب على أرضها بعدما أعدّت طبخةً ناجحة طوال السنوات العجاف في مقرّها الشهير في «كليرفونتين».

أما التجربة اللبنانية فتمّت بـ«القطارة»، حيث كان البحث أوّلاً عن مواهب جديدة بدت محدودة، ومن ثم عن تعزيزها بمغتربين، وبعدها بالعمل على تثبيتها كمجموعة نهائية، ففات القطار بعض اللاعبين بحُكم عامل السنّ المتقدّمة، لتسير عملية البناء ببطء، وتأثر تطوّرها بطبيعة الحال بعوامل عدة، منها ضعف مستوى الدوري في مراحل معيّنة، والمشاكل التي عرقلت تقدّمه غالباً لا بل أوقفته، إضافةً إلى سوء البنية التحتية التي لم تنتج مواهب جديدة يمكنها صناعة الفارق أو أقلّه يمكنها تغطية الفراغ الذي يتركه اللاعب القادم من الخارج في حال غيابه بسبب فوارق المستوى الظاهر للعيان بكل وضوح، وهو ما بدا جلياً مثلاً في غياب الشقيقين اليكس وفيليكس ملكي في اللقاء الأخير أمام سوريا.

مرحلة أخرى مرّت لم تحمل إنجازاً استثنائياً باستثناء الفرحة والأمل اللذين حضرا في وجدان اللبنانيين طوال مشوار التصفيات، لكنها مرحلة كشفت الكثير ممّا يجب العمل عليه على مختلف المستويات بعيداً من أي مرحلة تقليدية مرّت حديثاً وكانت نتائجها كلاسيكية وغير بعيدة عن التوقّعات الواقعية التي صوّبت علينا مباشرةً قبل انطلاق مشوار التصفيات.

هناك مقولةٌ تحمل خطأ تاريخياً شائعاً لا يفقهه سوى أصحاب الاختصاص ومفادها: «التاريخ يعيد نفسه». الواقع أن التاريخ لا يعيد نفسه بل إنه مبني على ثوابت، وهذه الثوابت تؤدي إلى نفس النتيجة الحتمية... هذا ما حصل مع منتخب لبنان.

NBA

40 نقطة لأنتيتوكونمبو تحسم قمة المنطقة الشرقية

حسم أنتيتوكونمبو صراعه الشخصي مع الكاميروني جويل إمبيد في لحظة ساحرة (أ ف ب)

حسم ميلووكي باكس قمة المنطقة الشرقية بفوزه على مضيفه فيلادلفيا سفنتي سيكسرز بفارق نقطتين 118-116 في مباراة سجّل خلالها اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو 40 نقطة لحامل اللقب ضمن الدوري الأميركي لكرة السلة للمحترفين، فيما سقط لوس أنجليس ليكرز مجدداً بخسارته أمام دالاس مافريكس 110-128 لتتضاءل حظوظه بخوض الملحق المؤهل إلى الأدوار الإقصائية.

وبدوره، حسم أنتيتوكونمبو صراعه الشخصي مع الكاميروني جويل إمبيد في لحظة ساحرة بعدما تمكّن من صدّ كرة الأخير قبل ثانيتين من نهاية اللقاء، كما أضاف إلى نقاطه 14 مرتدّة و6 مرتدات، فيما سجّل فيما حقّق باكس صاحب المركز الثاني فوزه الـ 47 هذا الموسم مقابل 28 هزيمة.

في المنطقة الغربية وفي دالاس، مُني ليكرز بخسارته الثالثة توالياً إثر سقوطه أمام مافريكس.

وخاض بطل موسم 2020 المباراة من دون نجمَيه ليبرون جيمس وأنتوني ديفيس للإصابة، فلم يتمكّن من مقارعة تفوّق السلوفيني لوكا دونتشيتش الذي حقّق «تريبل-دابل» مع 34 نقطة و12 مرتدّة ومثلها تمريرات حاسمة.

تأخّر ليكرز عند الاستراحة 56-82 وكاد يحطّم رقماً سلبياً يعود لعام 1956 عندما سجّل غريمه التقليدي بوسطن سلتيكس في سلّته 83 نقطة قبل الاستراحة.

> سقط لوس أنجليس ليكرز مجدّداً بخسارته أمام دالاس مافريكس

نجم سفنتي سيكسرز 29 نقطة إلى 14 مرتدة و7 تمريرات حاسمة.

وهي الخسارة الثانية توالياً لسفنتي سيكسرز بعد سقوطه أمام فينيكس صنز، ليتراجع إلى المركز الرابع مع 46 فوزاً مقابل 29 خسارة خلف بوسطن سلتيكس (47-29)، فيما سجّل وبهذه الخسارة، تراجع ليكرز للمركز الحادي عشر خلف سان أنتونيو سبيرز العاشر مع السجل ذاته (31 فوزاً مقابل 44 هزيمة)، لتتضاءل آماله في حجز المركز الأخير الذي يسمح بخوض الملحق المؤهّل إلى الأدوار الإقصائية «بلاي أوف».

وعبّر فرانك فوغيل مدرّب ليكرز عن أسفه بعد الخسارة، قائلاً «لم نلعب بشكل جيد في جميع أرجاء الملعب».

وفي مباريات أخرى، فاز لوس أنجليس كليبرز الذي استعاد نجمه بول جورج (34 نقطة) بعد ثلاثة أشهر من الغياب بسبب الإصابة على يوتا جاز 121-115، وبروكلين نتس على ديترويت بيستونز 130-123، فيما خسر واشنطن ويزاردز أمام ضيفه شيكاغو بولز 107-94.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية غير العادية تاريخ 2021/12/20 تقرر بتاريخ 2022/3/15 حل شركة هيدج هولدينغ ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها نائل رعد وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم 1900790 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 1368283.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نبيل سعيد الجوهري وكيل رأفت معروف بكداش لموكله فراس معروف بكداش سند تمليك بدل ضائع للعقار 9/2127 القبة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب حسين محمد صفير وكيل عبد المجيد سميح كوثراني وزينب حسين الكحيل سندي تمليك بدل ضائع للعقار 17/4569 عرمون.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب خالد احمد سعيد وكيل وفاء نصوح عفيفي لمورثها عصام فايز رشيد سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 6/296 دير قوبل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

صادر عن الغرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال غرفة الرئيسة كاتيا العنداري

موجه الى المستدعى ضدهم: هند انطونيوس باخوس بو عبيد، وماري انطونيوس سركيس، وايزابيل برنادات انطونيوس باخوس سركيس وهم من ورثة عليه يوسف يعقوب، والى ورثة سركيس انطونيوس باخوس بو عبيد وهم: ترازيا حنا مقصود، وانطوني وروز - ماري وايفد وسركيس - جون - جونيور وريتشارد وجوزيف - جون وباخوس أبناء سركيس باخوس بو عبيد، والى ورثة الياس انطونيوس سركيس وهم: ورده انطونيوس حنا، وشارن - ايلان وراشيل - آن وجيسكا - هيلين ودي - ليل - روز وديانا - اليزابيت بنات الياس سركيس، وهم جميعاً من بلدة طورزا قضاء بشري أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2019/24 المقدمة ضدكم من المستدعي سايد شحاده مارون بوكالة المحامي انطوان كرم، تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 21 بتاريخ 2022/2/3، المتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 542 منطقة بصرما العقارية، عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير، وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلغ الى المنفذ عليه خليفه عبد المحسن محمد السيف المجهول محل الاقامة عملاً بأحكام المادة 495/1م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأنه لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2021/1050 إنذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ أحمد شايع دريوش السعود وناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين بقيمة 2,240,000 د/أ. بالإضافة الى الفوائد والرسوم واللواحق.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وتعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت
سعد مشموشي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعلبك - الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي بصفته وكيلاً عن أحد الورثة سندات تمليك بدل عن ضائع بحصة المورث فؤاد حميه حميه في العقارات رقم 67 و70 و435 طاريا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إنذار عام

للمتخلفين عن الدفع المكلفين بموجب جداول تكليف أساسية

إن رئيس بلدية الهرمل يطلب إلى جميع المكلفين بالرسوم البلدية بموجب جداول تكليف أساسية عن أعوام 2022، وما قبل، وعلى الذين تخلفوا عن الدفع أن يبادروا فوراً الى تسديد ما يتوجب عليهم من رسوم بلدية، وذلك تحت طائلة حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة وبيعها في المزاد العلني لاستيفاء الرسوم البلدية المتوجبة عليهم.

الهرمل في 2022/3/1
رئيس بلدية الهرمل
صبحي صقر

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية لعام 2022 قيد التحصيل

يُعلن رئيس بلدية الهرمل عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2022 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية 88/60 ويلفت النظر إلى ما يلي:

* أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

* ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (إثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

الهرمل في 2022/3/1
رئيس بلدية الهرمل
صبحي صقر

تبليغ إستئنافي

صادر عن دائرة تنفيذ شحيم
أساس 2021/59

تدعو دائرة تنفيذ شحيم برئاسة القاضي مايا غازي عويدات المنفذ عليه قاسم نضال النمر الى قلم هذه الدائرة لإستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته في المعاملة التنفيذية رقم 2021/59 المقامة من طالبة التنفيذ لمياء مصطفى الخطيب بموضوع تنفيذ الحكم الشرعي الصادر عن المحكمة الشرعية السنية في شحيم تاريخ 2018/10/3 (لناحية الطلاق) وذلك خلال الدوام الرسمي وضمن المهلة القانونية البالغة عشرون يوماً ومهلة الإنذار وإلا اعتبرت مبلغاً أصولاً وكل تبليغ لك في قلم هذه الدائرة صحيحاً.

مأمور التنفيذ طليع شحادة

فقرة حكمية

تدعو محكمة بداية النبطية

برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر

المستدعى ضده: محمود محمد اديب اوطه ياسين وأصحاب الحقوق العينية محمد نجيب مكة ومحمد حسين خفاجة وشركة آرك العقارية ش.م.م. وحسن أحمد جابر ومجهولي محل الإقامة لإستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2022/3/1 برقم 2022/3/ش والقاضي بإعتبار العقارات ذات الأرقام /2962/ و/3055/ و/3056/ و/3065/ و/3072/ و/3100/ منطقة حبوش العقارية/غير قابلة للقسمة عيناً بين الشركاء بإزالة الشيوع في العقارات المعددة أعلاه عن طريق طرحها للبيع بالمزاد العلني وعلى أن يعتمد للطرح في المزايدة الأولى المبلغ الإجمالي لكل من العقارات بحسب ما هو مبين في تقرير الخبير عفيف أبو زيد وإعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحكم الراهن وهي على الشكل التالي:

العقار /2962/: /2901600000/ليرة لبنانية
العقار /3055/: /1196400000/ليرة لبنانية
العقار /3056/: /1717200000/ليرة لبنانية
العقار /3065/: /423600000/ليرة لبنانية
العقار /3072/: /4742400000/ليرة لبنانية
العقار /3100/: /4677600000/ليرة لبنانية

- تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالإستدعاء رقم مدور 193/ش/2022 - أساس 9/ش/2021 والمقدم من المستدعي: هاني عبد الكريم بيطار بوكالة المحامي علي أيوب.

مهلة الإستئناف 30 يوماً
رئيس القلم
فاطمة فحص

◄ مطلوب ►

مطلوب للعمل في دار الساقي محرّر ومصحّح لغوي يُتقن العربية والإنكليزية ولديه خبرة.
للمزيد: info@daralsaqi.com

استراحة

كلمات متقاطعة 3995

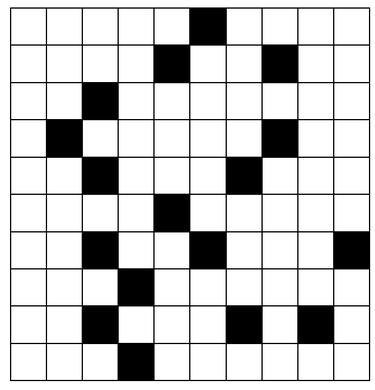

أفقيا

1- فنانة لبنانية راحلة - رئيس فرنسي راحل - 2- ضمير متصل - نعم باللغة الروسية - كبرى مدن فلسطين التاريخية - 3- عاصمتها بريفان - برد - 4- نوتة موسيقية - سياسي تاريخي فرنسي راحل - 5- يشرب الماء بدون تنفس - من الكواكب - حرف عطف - 6- قصة - نهر أميركي يجتاز مدينة نيويورك - 7- أحفر البئر - هر بالأجنبية - أصل البناء - 8- خلاف حضورهم - ليّن - 9- في الطليعة - بعد بالأجنبية - 10- مدينة لبنانية - من الطيور

عمودياً

1- جزيرة سعودية - خلاف صح - 2- دولة في أميركا الجنوبية - 3- ولاية برازيلية - 4- أقدم المعادن اكتشافاً - يلعن ويشتم - 5- متقنة الهندام - من الحبوب - 6- يحزن - كواكب مشرقة - 7- يكالمها وجهاً لوجه عبر الشاشة الصغيرة - 8- سقي النبات - 9- ما ظهر من نواحي الفلك ماسّاً الأرض - محاسن الوجه - 10- مدينة أميركية عاصمة ولاية نيفادا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-تشارلستون - 2- شمشون - وا - 3- رس - مدغشقري - 4- سان جيل - 5- وزين - القبر - 6- بوليفيا - وبّ - 7- بن - إلا - جزر - 8- أتلي - 9- مشمش - ازرو - 10- فريتاون - زنْ

عمودياً

1-تشرنوبيل - 2- شمس - زون - مر - 3- اش - سيْل - وشي - 4- رومانيا - مت - 5- لندن - فلاشا - 6- عجريات - 7- توشيبا - لان - 8- قلق - جيز - 9- نور - لوز - رز

sudoku 3995

	2		3		5		6	
	4	5	1		9	2	7	
				4				
6			4		3			7
4				9				6
	9	8			7		1	
	5	3		1		6	8	
		6	5		2	9		
				3				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3994

4	6	8	9	1	7	2	5	3
5	1	7	2	6	3	8	9	4
2	3	9	8	5	4	6	1	7
7	9	6	1	3	8	5	4	2
1	4	5	6	7	2	3	8	9
3	8	2	5	4	9	1	7	6
8	7	4	3	2	1	9	6	5
9	5	3	4	8	6	7	2	1
6	2	1	7	9	5	4	3	8

مشاهير 3995

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

موظف أميركي لدى وكالة المخابرات المركزية عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي قبل أن يسرّب تفاصيل برنامج التجسس «بريسم» الى الصحافة

7+8+3+11+9 = من الطيور ■ 5+4+2+1+2+5 = جهاز عسكري ■ 10+6+2 = أحرف متشابهة

حل الشبكة العاطية: عدنان مندريس

إعداد
نعوم مسعود

موسيقى

رغم الأزمات التي ضربت القطاع الثقافي، إلّا أنّ «المهرجان الدولي الثاني والعشرون للموسيقى التجريبية في لبنان ـ ارتجال» لم يتوقّف طوال السنتين الماضيتين، وإن كانت النسختان الأخيرتان مختلفتَين عمّا سبق. اليوم، تنطلق الدورة 22 لتستضيف 40 فناناً من لبنان والخارج سيقدّمون عروضاً متنوعة تنتمي إلى الإلكترونيك على رأسهم: بايد كونكا، رائد ياسين، آية متولّي، مازن كرباج وشريف صحناوي وآخرون

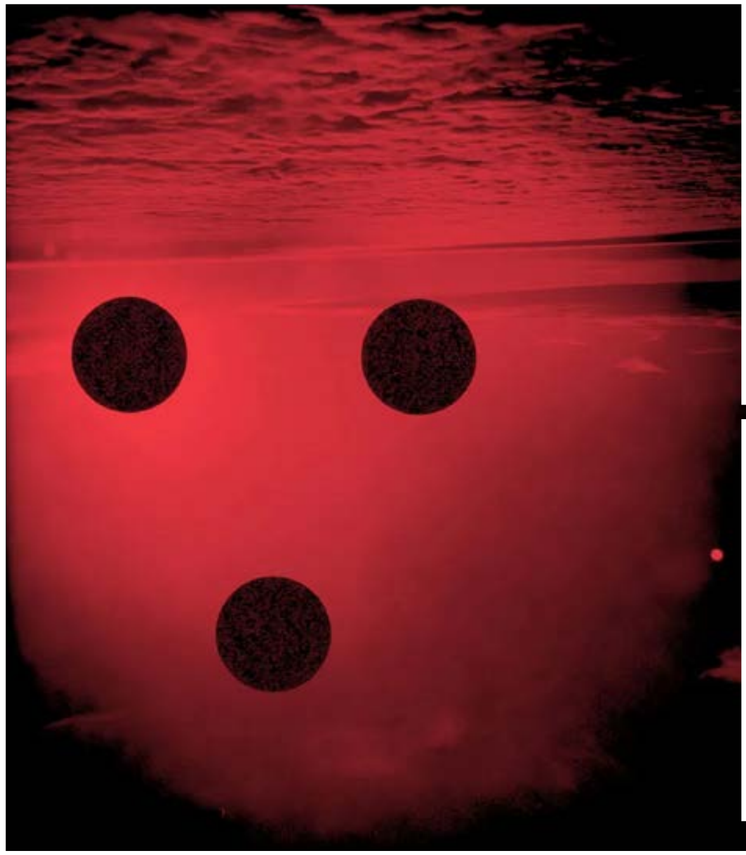

آية متولّي

بايد كونكا

ملصق الدورة 22

الدورة 22 تتأقلم مع الواقع الصعب: «ارتجال» العيش والموسيقى

سائدرا الخوري

الشروط التي فرضها انتشار الوباء عام 2020 أجبرت منظّمي مهرجان «ارتجال» على الاكتفاء بدورة مصغّرة في تشرين الثاني (نوفمبر) مع فنّانين محلّيّين بمعظمهم وضيف واحد من الخارج، تخلّلتها بعض الحفلات التي بُثّت عبر الإنترنت. ولكن حتى في هذه الحفلات، كان الجمهور حاضراً وإن بأعداد ضئيلة. فبدلاً من أن تكون تلك الدورة احتفالاً بمرور 20 عاماً على إنشاء المهرجان، نُظّم الحدث في غير تاريخه الاعتيادي، وكان عبارة عن حدث مقتضب، اعتبره مؤسّسوه إنجازاً رغم كل شيء. في عام 2021، كان التنظيم أسهل، بما أنّ العالم كان قد بدأ يتأقلم مع الوضع الجديد وأقيم في أيلول (سبتمبر). أما اليوم، فيعود المهرجان إلى المرحلة الاعتيادية بزخم وأمل جديدين.

في حديث مع شريف صحناوي، أحد مؤسّسي المهرجان، يوضح لنا أنه يحاول إعادة بناء فريق جديد: «أمور كثيرة تغيّرت. فقد غادرنا عدد من الفنانين والتقنيّين والمنظّمين وهاجروا إلى الخارج. هو أمر محزن لكننا في الوقت عينه نتفهّم من هو مضطر للمغادرة. بدأنا صفحة جديدة سنكتشف من خلالها ما الذي لا يزال بإمكاننا فعله. نحاول العودة إلى فترة 2019 وما قبل».

يعتمد المهرجان بشكل كبير في دورته الـ22 هذه على الشركاء الذين رافقوه في السنوات السابقة للعام 2019 وينضمّ إليهم أيضاً شركاء جدد، من بينهم مهرجان في أثينا اسمه Borderline ومهرجان جديد في قبرص اسمه Breach، إضافة إلى مجموعة Frequent Defect من لبنان، وأشخاص عمل المنظّمون معهم في السنوات الماضية وأحبّوا التعاون معهم مجدداً للمهرجان.

على مدى أربعة أيام، سيقدّم نحو 40 فناناً في فضاءات مختلفة في لبنان، عروضاً موسيقية متنوعة تنتمي بشكل خاص إلى تلك الإلكترونية. لا يحب صحناوي إعطاء أهمية لفنان على حساب آخر، فالجميع في نظره متساوون من هذه الناحية. هناك فن يعود وبات من أهل البيت كما هناك مشاركون جدد، فضلاً عن تبادل الفنانين بين «ارتجال» وشركائه. ويُشير إلى حفلة «قد تكون أكثر ثقلاً من البقية» هي الأمسية الختامية من المهرجان التي ستُقام في الثالث من نيسان (أبريل) مع مجموعة «فويس أفيرز». فرقة تضمّ أصواتاً بارزة من ألمانيا تقدّم موسيقى معاصرة ضمن مشروع أطلقه «ارتجال» عام 2018، يقضي باستقطاب موسيقيين لبنانيّين ومن المنطقة ليؤلفوا لهذه الفرقة. كانت الثمار الأولى لهذا التعاون العام الماضي خلال حفلة موسيقية. وهي المرة الأولى التي سنرى فيها في لبنان نتيجة هذا العمل الذي شارك في تأليف موسيقاه عدد من الفنانين اللبنانيين أمثال يمنى سابا وسينتيا زافين ورائد ياسين وغيرهم.

> الأمسية الختامية تضمّ أصواتاً بارزة من ألمانيا تقدّم موسيقى معاصرة

على غرار الدورتَين السابقتَين، جميع الحفلات التي يقدّمها المهرجان مجانية، وهذا ما سيسهّل عملية جذب الجمهور. في هذا الصدد، يؤكّد صحناوي: «هذا ما تبقّى للبنانيّين في مكان ما. حتى الآن، نعتمد هذه السياسة. هناك دعم من شركاء وتعاطف الناس الذين يحاولون مساعدتنا للاستمرار. لا نملك التمويل الذي نحتاج إليه، لكننا نحاول أن نتدبّر أمورنا. ليس أمامنا حل آخر. والأمر ينجح. ففي الدورة السابقة التي أقيمت في أيلول الماضي، كانت الحفلات ممتلئة واضطررنا في بعض الأحيان إلى رفض المزيد من الأشخاص. هناك جمهور واسع وهو بحاجة كبيرة إلى فن وثقافة وإلى تغيير الأجواء». تنظيم الدورة 22 للمهرجان بعد مرور ستة أشهر فقط على الدورة الأخيرة، يهدف إلى إفساح مجال أكثر بين هذه النسخة ودورة السنة المقبلة، فيتسنّى للمنظّمين الإعداد طوال عام كامل للدورة 2023. يدرك صحناوي أنّ الأمور تتغير بسرعة في لبنان، لكنه يتأمل رغم كل شيء «أن تذهب الأمور في اتجاهات إيجابية. نترقب لنرى ما سيأتي، ولكن من المؤكد أنّ هناك أفكاراً عدة نعمل عليها للدورة المقبلة»

«ارتجال» بدأ من اليوم حتى 4 نيسان (أبريل) ــ فضاءات «أشكال ألوان»، و Mkalles Warehouse و«مركز بيروت للفن»، و The Ballroom Blitz

ذكرى

ثلاثون عاماً على غياب الفنّانة الشاملة

نزهة يونس... نجمة الستينيّات الذهبيّة

عماد إدريس

عندما يُذكر اسم نزهة يونس (10 أيار/ مايو 1937 - 3 نيسان/ أبريل 1988)، تستحضر الذاكرة فوراً جيل رواد النهضة اللبنانية والأسماء الفنية الكبيرة التي أسهمت في إرساء أركان الفن في تلك الحقبة الذهبية. ثلاثون عاماً مرّت على غياب الفنانة الشاملة نزهة يونس، ابنة المسرح ونجمة الغناء والتمثيل السينمائي والتلفزيوني. صاحبة العينين الكحيلتين التي يُروى أنها كانت تعرقل السير في شوارع بيروت، وخاصة باب إدريس عند مرورها لتهافت المعجبين عليها وتجمّعهم لرؤيتها.

بدأت نزهة مسيرتها الغنائية بالتراث الشعبي من أبو الزلف والميجانا والعتابا والدلعونا واستمرت حوالي عامين إلى أن انطلقت بأغانيها الخاصة التي كانت فيها ابنة بيئتها اللبنانية، فحملت في صوتها عبق ضيعتها «تنورين»، فكانت من أوائل الأصوات التي حرصت على بساطة الكلمة في الغناء، لتصبح صورةً وانعكاساً لحياة المجتمع آنذاك. تعاونت مع كبار شعراء العامية اللبنانية، أمثال توفيق بركات وميشال طعمة وشفيق المغربي وغيرهم. هكذا، غنّت «يا خالتي عبي الجرة عيون جوزك لبرة»، و«مشغولة وعم بعمل تبولة» التي حظيت بشهرة واسعة، و«في جنينة مليانة زهور ما في عليها ولا ناطور... تلاقينا قطفنا ورد وشمّينا... رقصنا دبكة وغنينا... لحقول الغلّة... والمرج الأخضر والتلة» التي لحّنها إحسان صادق، و«تمر تمر الجميز»، وأغنية «دادا» (ألحان جميل العاص) و«صباح الخير» (ألحان إبراهيم رأفت)، و«العب يا سمك بالمي» و«دق المهباج»، و«يا بياع العنابي امرق من حد حبابي... وان اخدوا منك عناب أيدهن على حسابي»، وغيرها من الأغاني التي لاقت رواجاً كبيراً في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

أغنيات كثيرة لنزهة استمرت حتى يومنا هذا. يردد الكثير من الأجيال الحالية أغانيها من دون أن تعلم أنها مطربة تلك الأغنيات مثل «أمانين أمانين» التي أعادت تقديمها ديانا حداد في تسعينيات القرن الماضي، وهي لنزهة التي اختارتها من الملحن محمد الحلبي أثناء إحيائها حفلاتها في العراق وحلب.

كانت نزهة نجمة الأغنية الشعبية اللبنانية، الحريصة على استخدام مصطلحات قد يطويها النسيان منها أغنية «الابندجي» لشفيق المغربي وجورج يزبك، وهي كلمة شعبية تعني الشخص غير الصادق تجاه حبيبته، وغيرها من المصطلحات.

انطلاقتها الغنائية بدأت مع ظهور المهرجانات القروية في لبنان. فكانت نجمة تلك الحفلات، وخاصة «مهرجان الزهور» الذي كان يقيمه الأخوان رحباني في أنطلياس في أوائل الخمسينيات. ولذلك المهرجان حادثة طريفة عندما هبطت نزهة في إحدى الليالي من قلب شجرة ليمون كبيرة وتوجهت إلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري لتقدم له هدية من حصاد أشجار «عروس الساحل اللبناني» أنطلياس.

كانت نزهة نجمة الاصطياف الأولى، واسمها حاضراً دوماً في حفلات «بيسين عاليه» و«أوتيل الجبيلي – بحمدون»، ومنتزهات فالوغا وحمانا وغيرها من الحفلات التي رسّخت مكانتها الفنية ونالت ألقاباً عديدة مثل: «عذراء الربيع» و«ملكة جمال الليمون»، وتُوجت عام 1955 «ملكة جمال لبنان» وعام 1957 ملكة جمال السينما.

يسجل التاريخ لنزهة يونس أنها كانت أول وجه نسائي يظهر على شاشة تلفزيون لبنان عبر احتفالات مباشرة نقلتها الشاشة مع الفنان وديع الصافي. ومع بدء التسجيل، دخلت نزهة بيوت اللبنانيين مع «تلفزيون لبنان» بمسلسلات لا تزال أصداؤها لغاية اليوم مثل «حكمت المحكمة»، و«المفتش»، و«الجوال» (إخراج إيلي سعادة) وغيرها من المسلسلات والبرامج كـ «صندوق الفرجة» الذي لقي نجاحاً كبيراً وأصبح حديث الناس لسنوات طوال، وكان عبارة عن برنامج غنائي استعراضي تمثيلي أدّت فيه نزهة العديد من المونولوغات الغنائية.

> تعاونت مع كبار شعراء العامية اللبنانية، أمثال توفيق بركات وميشال طعمة وشفيق المغربي
>
> كانت أول وجه نسائي يظهر على شاشة «تلفزيون لبنان»

لم تكن نزهة نجمة غناء وتلفزيون فقط، بل اعتُبرت في بداية الخمسينيات إحدى دعائم الفن المسرحي اللبناني بمسرحيات مع الفنان الراحل عيسى النحاس وفرقته مثل «ضحايا المجتمع» و«عطيل» و«الفنان يبكي» و«العاشق الشارد» وغيرها من المسرحيات، فمعها ومع فرقتَي عيسى النحاس وعلي العريس، نهض الفن التمثيلي المسرحي، ووُضعت أركانه ولبناته الأساسية.

بعد المسرح والمهرجانات الغنائية، أصبح اسم نزهة في صدارة المشهد الفني اللبناني ووصل اسمها إلى قريبتها منتجة الأفلام المعروفة آسيا داغر بتزكية من قيصر يونس موزّع أفلامها في لبنان، حيث أسندت إليها دور البطولة في فيلم «قلبي على ولدي» (1953) إلى جانب كمال الشناوي وزكي رستم وأمينة رزق. حقّق الفيلم نجاحاً كبيراً وغنّت فيه بمشاركة شقيقتها هيام «سلامتك يا ماما».

توالت بعدها مسيرة نزهة في السينما المصرية مع فيلم «من رضي بقلبه» (إخراج بهاء الدين شرف)، ثم «إسماعيل ياسين في جنينة الحيوانات» (1957) الذي غُنّت فيه «عصفوري يامه عصفوري». أما لبنانياً، فيبقى الأبرز لنزهة يونس مشاركتها في «إلى أين؟» الذي يُعتبر أول فيلم لبناني يُعرض عالمياً في «مهرجان كان» للمخرج جورج نصر، و«سفر برلك» (تأليف الأخوين رحباني وإخراج هنري بركات) أمام الفنانة فيروز، وفيلم «أفراح الشباب» مع الفنانة صباح وفهد بلان وإحسان صادق، و«المعلم لطوف» مع نجيب حنكش، و«في قلبها نار» مع نجاح سلام ونوال فريد و«مغامرات شوشو».

كان بيت نزهة يونس في بدارو ملتقى ثقافياً لرواد تلك الحقبة. استضافت في صالونها العديد من الشخصيات البارزة كالأديب المصري إحسان عبد القدوس، وسعيد عقل، وأنور وجدي، وبولس سلامة، وجورج غريب، ويونس الابن، وفاضل سعيد عقل وغيرهم من القامات الفنية والثقافية، وكيف لا وهي التي نشأت في كنف والديها عاشقَي الشعر العربي، وقد استقى والدها أسماء أبنائه من بيت الشعر العربي القائل: «الشوق شوقي والغرام غرامي والهيام هيامي والوجد وجدي». فكانت أسماء شقيقها الكاتب والأديب شوقي يونس المسؤول الثقافي في المجلس البلدي لمهرجانات تنورين، وشقيقها غرام الذي توفي في حادث سير، وشقيقتها الفنانة الكبيرة هيام يونس.

شكّلت نزهة يونس ظاهرة فنية عربية، فانطلقت في سماء المهرجانات العربية بحفلات بارزة في دمشق وحلب وبغداد والأردن وليبيا والإمارات، وشاركت في الأعياد الوطنية لتلك الدول وتلقّت تكريمات عديدة وميداليات تذكارية تقديراً لأعمالها ومسيرتها.

كانت نزهة يونس ابنة وطنها العربي الكبير، وما يجدر ذكره في هذا الصدد جمعها تبرعات مع مجموعة من الفنانين خلال حرب السويس، وكذلك خلال اعتقال المناضلة الجزائرية جميلة بو حيرد، فتلقّت من الحكومتين المصرية والجزائرية رسائل التقدير والثناء، ومن شعبيهما كل الحب والتقدير.

خلال الحرب اللبنانية، سخّرت نزهة يونس صوتها لخدمة المحتاجين، فأحيت العديد من الحفلات الخيرية لصالح المعوزين والأيتام ودور العجزة والمسنّين، وشكّلت مع فريق من سيدات منطقة بدارو جمعية نسائية خيرية اهتمّت بالوقوف على طلبات وحاجات الفقراء والمتعسّرين في تلك المرحلة من الحرب الأهلية.

تزوّجت من الفنان اللبناني إحسان صادق عام 1959 بعدما التقيا معاً في عمل غنائي بعنوان «يا هوا بلادي... نسَم ع اولادي» واستمر الزواج لعام 1965، ثم تزوّجت من خارج الوسط الفني عام 1977 وهاجرت إلى كندا واستمر الزواج لغاية 1985 عندما عادت إلى لبنان وآثرت في سنوات اعتزالها الأخيرة مؤازرة الضعفاء واختارت الالتزام الروحي إلى أن وافتها المنية عام 1988.

من بين رصيد نزهة يونس الكبير، لا يتوافر على المواقع الإلكترونية المختصّة إلا عدد قليل من أغانيها، ما قد يحرم الأجيال الجديدة أو المهتمّين بسماع تراثها فرصة التعرف إلى نجمة الخمسينيات الذهبية، وهي دعوة للعمل على حفظ ذاكرة الفنانة التي أثرت برصيدها المتميّز الفن اللبناني.

جمعت تبرعات خلال حرب السويس وخلال الحرب الأهلية اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
الخميس 31 آذار 2022 العدد 4598

على الشاشة

«المنار» تفتح ملفّ «الفساد والقضاء»

لن تكتفي منار صبّاغ بتقديم البرنامج السياسي «بانوراما اليوم» على قناة «المنار» فقط، بل ستتولّى تقديم برنامج تلفزيوني ثانٍ يحمل اسم «الفساد والقضاء» ينطلق بثّه الليلة (20:30). هكذا، تنشغل صبّاغ ببرنامجين سياسيين، لكل منهما ملفاته الخاصة التي يدور بعضها في فلك الانتخابات النيابية المنتظرة، ويغوص بعضها الآخر في ملفات تُعنى بالفساد والهدر المالي.

في هذا السياق، تُطلق «المنار» الليلة أولى حلقات «الفساد والقضاء»، الذي استعار عنوانه من كتاب يستعدّ عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله لإطلاقه. العمل التلفزيوني عبارة عن جردة حول ملفات الفساد التي تقدّم بها الحزب إلى القضاء اللبناني ومستنداتها وأرقامها ومسارها القضائي.

تقول لنا منار صبّاغ: «البرنامج مخصّص فقط لملفات الفساد والهدر المالي، يواكب حركة «حزب الله» في كشف وعرض ملف الفساد الذي تحدّث عنه الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله عام 2018 وأُوكلت مَهامّه إلى فضل الله». وتواصل صبّاغ حديثها: «إنّ الفساد والقضاء» أشبه بجردة حساب تفصيلية تقدّمها «المنار» للرأي العام، وهو يكرّس احترام «حزب الله» للرأي العام بالاطّلاع على آخر التطورات. أربعة عناوين يعالجها البرنامج الجديد وهي: الملفات المالية، والملفات الإنمائية، والتشريعات وكذلك الشكاوى. البرنامج أشبه بـ«طبق دسم» للمشاهدين، يعرض الوثائق المطلوبة، ويترافق مع رسومات بيانية على الشاشة الصغيرة تُظهر الأرقام والإحصاءات، إضافة إلى مواكبة على صفحات السوشال ميديا».

تقدم منار صباغ البرنامج مرتين اسبوعياً

عن ضيف حلقة الافتتاح، تلفت المقدمة إلى أنّ «النائب فضل الله يطلّ الليلة في أولى حلقات البرنامج، ليقدّم شرحاً مفصّلاً عن كتابه والمستندات التي يتضمّنها. يُعرض البرنامج مرتين بدءاً من الأسبوع المقبل، ويُبَث كل إثنين وخميس (21:45) تزامناً مع حلول شهر رمضان. على أن يحلّ على البرنامج ضيوف من الأحزاب السياسية كافّة، وآخرون معنيون بملف الفساد». لكن هل سيستمرّ عرض «الفساد والقضاء» طيلة شهر رمضان؟ تؤكد صباغ أن العمل مستمرّ طيلة شهر الصوم، وربما إلى ما بعد شهر رمضان.

في المقابل، تتحضّر صباغ لتقديم حلقتين أسبوعياً من برنامجها «بانوراما اليوم» (كل ثلاثاء وأربعاء) ستكونان متابعتين للأحداث السياسية والانتخابات النيابية في شهر أيار (مايو) المقبل، وما يدور في كواليس الاستحقاق السياسي المنتظر.

على بالي

أسعد أبو خليل

الجمهوريّة العربيّة المتحدة. وُلِدت قبل سنتيْن من ولادتي وماتت بعد سنة من ولادتي. هذه تجربة أتحسّر دوماً بأنّني لم أعشها. سمعتُ من أقارب وأنا صغير كيف ذهب مئات الآلاف من لبنان، خصوصاً من بيروت قبل غزوها من جحافل الحريريّة السعوديّة، إلى دمشق لملاقاة الزعيم العربي، جمال عبد الناصر. وعبد الناصر مظلوم كثيراً لأنّ الغرب ودول الخليج أنفقوا الملايين في تقويض سمعته. جعلوا منه مغامراً متعطّشاً لزعامة في مشاريع وحدويّة مختلفة. الحقيقة أنّ عبد الناصر لم يتحمّس للوحدة، لا عام 1958 ولا في المفاوضات التي جرت عام 1963. هناك من يسعى إلى الزعامة ويُنفق في سعيها، وهناك من تأتي الزعامة الجماهيريّة إليه من دون أن يسعى إليها. وحده عبد الناصر كان من الصّنف الثاني بين زعماء العرب. عبد الناصر قبل بالوحدة لأنه خشي، وعن حقّ، من تآمر غربي ورجعي ضدّها. أرادَ أن يحصّن سوريا مع علمه أنّ الغرب والخليج سيسعيان جاهديْن إلى ضرب الوحدة. لا تأخذوا بكلامي. راجعوا صور الجماهير السوريّة واللبنانيّة التي لاقت عبد الناصر عام 1958 في دمشق. شاهدوا وجوه الناس. كانت الهبّة الوحدويّة في أوجها. أتخيّل أحياناً شعور الناس آنذاك وهم يحلمون بالوحدة الشاملة وبتحرير فلسطين. كان ذلك يوم كانت العائلة السعوديّة الحاكمة تخشى انشقاقات في صفّها لصالح عبد الناصر. أتخيّل مشاعر الناس وهم يرون محاولة تُعيد أمجاد العرب وتحقّق أحلامهم. الوحدة دامت ثلاث سنوات وهذه أعجوبة بحدّ ذاتها. لم يتوقّف الغرب ودول الخليج عن التآمر ضدّها منذ ولادتها. ما فوّتوا فرصة ولا تجنّبوا وسيلة إجراميّة إلا واستعملوها ضد هذه التجربة الفذّة. البروباغندا المضادّة لها لم تتوقّف. خذوا قصّة تذويب فرج الله الحلو. هو لم يُذوَّب بالأسيد في تعذيب. هو قُتل خطأً وخاف المرتكبون من جريمتهم وحاولوا إخفاء معالمها، لأنها لم تكن مألوفة في جمهورية الوحدة. قارنوا مع فريق المنشار في القنصليّة السعوديّة. الجمهوريّة العربيّة المتحدة هي الزمن الجميل، لا فنادق وملاهي لبنان التي كانت حكراً على أثرياء الخليج ولبنان.

المفكرة

البترون ضيفةً على «نابو»

■ بعنوان «البترون: الصورة والذاكرة»، يحتضن «متحف نابو»، منذ شهر، معرضاً فوتوغرافياً يضمّ صوراً التُقطت للبترون ما بين عامَي 1930 و1980، من أرشيف المصوّر البتروني إميل بولس الذي يحتوي على صور شمسية للناس والمدينة ومختلف قرى وبلدات المنطقة ومناطق مجاورة، بالإضافة إلى لقطات لأماكن تاريخيّة. يتزامن المعرض مع آخر تشكيلي يُقام في المتحف بعنوان «مشهد الفن التشكيلي في لبنان» يضم لوحات لروّاد في الفن التشكيلي اللبناني بين عامَي 1920 و1948، وهم: عمر الأنسي، صليبا الدويهي، حبيب سرور، جبران خليل جبران، مصطفى فروخ وآخرون.

«البترون: الصورة والذاكرة»: حتى 12 حزيران (يونيو) ـ «متحف نابو» (الهري، شمال لبنان). للاستعلام: 06/541941

«أنوار» المرأة تُضيء بيروت

■ يضمّ معرض «الأنوار» المُقام حالياً في غاليري «أليس مغبغب»، في بيروت وبروكسل أعمالاً لإيتيل عدنان، والفوتوغرافيّة هدى قساطلي من لبنان، والتشكيليات جانين كوهين من بلجيكا،

ومالغورزاتا بازكو من بولندا، ولي وي من الصين، والنحّاتة البلجيكية كليمنس فان لونين. المعرض يُقام في مناسبة إعادة افتتاح الغاليري بعد إغلاقها كردّ فعل على عتمة تموز (يوليو) 2021، حين «أوقفت كهرباء لبنان توليد الكهرباء فجأة وكان الشعب تحت رحمة مقدّمي الخدمات الخاصة». وبحسب الغاليري، فإنّ قبول العمل في هذه الظروف هو «خضوع للفساد... فكان الإغلاق المؤقت ضرورياً، ليتم تثبيت مصدر طاقة جديد ـ من الشمس ـ يُضيء المكان والمعارض».

«الأنوار»: حتى 13 أيار (مايو) ـ «غاليري أليس مغبغب» (الأشرفية). للاستعلام: 01/204984

«بيت بيوت» في الجميزة

■ يُقيم غاليري «آرت ديستريكت بيت الصورة» في بيروت معرض «بيت بيوت»، الذي يضم تجارب ثلاثة فنانين، حيث يُعرض عمل لفنانة الخزف العراقية ريم البحراني بعنوان «بيت من الخزف»، تُعالج فيه مفهوم الشتات وارتباطه بالوطن والهوية وألم خسارة المنزل في الحرب. كذلك، تعرض منحوتة الفنان السوري بديع

حجاج «الدرويش»، التي تجسّد الراقص الصوفي وهو يؤدي المولوية في حالة من الاستسلام للدوران. يضم «بيت بيوت» أيضاً سلسلة المصوّر الفوتوغرافي اللبناني ماهر العطار «الزمن المعلّق» (الصورة).

«بيت بيوت»: حتى 29 نيسان (أبريل) ـ «غاليري آرت ديستريكت» (الجميزة). للاستعلام: 81/680069

نصوص شبان صيدا والمخيّمات

■ يُقيم «ملتقى الكتابة الإبداعية ـ لفيف» غداً احتفالاً لإطلاق الإصدار الأول للملتقى (يحمل اسمه) الذي يضم نصوصاً من تأليف شابات وشبّان من سكّان صيدا ومخيّماتها والجوار. تتضمّن الأمسية قراءات للشباب المشاركين في الكتاب (علي نجم، إسراء الهزاع، ميرا البعاصيري، هبة ياسين، ابراهيم عبدالرازق، نور الصدفي، نشوة حمّاد، محمد الحاج، محمد البدر، صابرين أبو العلا) يرافقهم زياد الزيات على الغيتار. وكانت نصوص الكتاب جاءت ثمرة جلسات الملتقى التي عُقدت ما بين شباط (فبراير) 2021 وتشرين الأول (أكتوبر) 2021 في صيدا (جنوب لبنان). فبعدما انطلقت اللقاءات عبر «زووم»، انتقلت لاحقاً إلى أحضان الطبيعة في حديقة «نحيي الأرض» الأهلية في صيدا. علماً أنّ المشروع خضع لمتابعة وإشراف الفنانة أمل كعوش، فيما حمل الكتاب رسوم الفنانة لينا مرهج (الصورة) وتولّت مايا الشامي التصميم والتخطيط.

إطلاق كتاب «لفيف»: غداً الجمعة ـ س:17:00 ـ مانشِن (زقاق البلاط). للاستعلام: 76/787101

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة اخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com